جامعة العربي التبسي – تبســـة–
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

انعكاسات النزاع في سوريا على الأمن في المنطقة المتوسطية 2016/2011.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات إستراتجية .

إعداد الطالب:
ـ محمد بهلول .

إشراف الأستاذ:
أ/ يوسف أزروال.

لجنة المناقشة:

الاســـم و اللقـــب	الرتبـــــــة العلميـــة	الصفـــــــــة
باديس بن حدة	أستاذ مساعد ـ أ ـ	رئيســـــــا
يوسف أزروال	أستاذ مساعد ـ أ ـ	مشرفـــا مقررا
فتحي معيفي	أستاذ مساعد ـ أ ـ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016.

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول: النزاع، الأمن في المنطقة المتوسطية (دراسة مفاهيمية ـ نظرية).

المبحث الأول: ضبط مفهوم النزاع.

المطلب الأول: تعريف النزاع.

المطلب الثاني: مفهوم النزاع في نظريات العلاقات الدولية.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لأسباب النزاع.

المطلب الرابع: مستويات تحليل النزاعات الدولية.

المبحث الثاني: المبحث الثاني: الأمن: ـ ضبط المفهوم ـ .

المطلب الأول: جينيالوجيا الأمن.

المطلب الثاني: الأمن: (الخصائص، الأبعاد و المستويات).

المطلب الثالث: مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية.

المبحث الثالث: تصورات القوى الفاعلة في المنطقة المتوسطية للأمن.

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية للمنطقة المتوسطية.

المطلب الثاني: التصور الغربي للأمن في المنطقة المتوسطية.

المطلب الثالث: التصور العربي للأمن في المتوسط.

الفصل الثاني: تداعيات النزاع في سوريا على الأمن في منطقة المتوسط.

المبحث الأول: التطور التاريخي للنزاع في سوريا.

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية لسوريا .

المطلب الثاني: الأوضاع في سوريا قبل النزاع.

المطلب الثالث: أطراف النزاع في سوريا.

المطلب الرابع: قراءة استراتيجية للنزاع في سوريا.

المبحث الثاني: التهديدات الناتجة عن النزاع في سوريا نحو دول منطقة المتوسط.

المطلب الأول: انتشار الإرهاب.

المطلب الثاني: مشكلة اللاجئين.

المطلب الثالث: الخلافات الدولية بسبب النزاع السوري.

المبحث الثالث: جهود الدول المحورية في منطقة متوسطية لإنهاء النزاع في سوريا.

المطلب الأول: الجهود الدبلوماسية.

المطلب الثاني: الجهود العسكرية.

المطلب الثالث: الجهود الاقتصادية.

الخاتمة:

قائمة المراجع:

قائمة الملاحق:

الفهرس:

الملخص:

مقدمة

مقدمـــــــــــة:

أصبحت النزاعات الداخلية سمة النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، حيث لم تعد النزاعات الدولية حكراً على الدول المتماثلة، بل تحدث حتى داخل الدولة الواحدة، ومن جهة أخرى أصبح تأثير النزاعات يتجاوز حدود الدولة ويرجع السبب في ذلك إلى إفرازات العولمة وما قدمته من تحديات للدولة الوطنية / القومية والأمن الوطني/القومي على كافة المستويات والأصعدة، ما استدعى مراجعة مفاهيم كانت حتى وقت قريب خطوطاً حمراء لا يمكن مراجعتها على غرار السيادة التي لم تكن قابلة للتجزئة أو التفاوض ومطلقة، فالدول اليوم تخضع لقوانين أسمى من دساتيرها، وكذلك مسألة الحدود، إذ ساهمت العولمة بشكل كبير في تكسير الحدود بين الدول عن طريق التطور التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصال حيث جعلت العالم فعلاً يبدو كقرية صغيرة، وهذا ما يسهل عملية انتقال التهديدات بين الدول والتي لم تعد تحمل ذلك المعنى التقليدي المحصور في التهديدات العسكرية والتهديدات التي تأتي من الدول (متماثلة) ما يسهل وضع الاستراتيجيات الملائمة لمواجهة هذه التهديدات، بل صارت التهديدات اليوم تحمل الطابع اللاتماثلي تتلقى بسببها الدول تهديدات من فواعل غير الدولة، كما تعددت طبيعة التهديدات لتشمل مستويات من غير المستوى العسكري كالمستوى الاقتصادي والثقافي والمجتمعي حتى وإن كانت النزاعات تبدأ كنزاعات داخلية إلا أنها تنتقل إلى دول الجوار خاصة وهذا ما حدث خلال النزاع السوري في 2011.

دخلت سوريا في نزاع داخلي منذ سنة 2011 تمثل في مطالب اجتماعية في بدايته لكنه لم يدم طويلاً حتى تطور إلى نزاع مسلح بين الحكومة القائمة والمعارضة، ثم دخلت فيه دول أخرى تدعم المعارضة أو الحكومة، مخلفاً تداعيات وتهديدات أمنية خطيرة على السوريين، رغم أن النزاع في سوريا لم ينتشر ولم يخرج عن نطاق حدود الدولة السورية إلا أنه اثّر على أمن المنطقة المتوسطية مخلفاً أوضاعاً إنسانية صعبة ما استدعى بذل جهود دبلوماسية واقتصادية وحتى عسكرية من القوى الإقليمية والدولية وفواعل أخرى من غير الدول، وجعلها ترمي بكامل ثقلها محاولة إنهاء هذا النزاع الذي أثر بشكل كبير ومباشر على استقرار المنطقة العربية والمتوسطية حتى لا يزداد الوضع الإنساني في سوريا والمنطقة المتوسطية تأزماً ويزداد الوضع الأمني تدهوراً وتعقيداً.

1. أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع انعكاسات النزاع في سوريا على الأمن في المنطقة المتوسطية ما بين الفترة 2011-2016 فيما يلي:

- هذا الموضوع حديث، لأن النزاع مازال قائماً ما يجعل هذا البحث من البحوث الأوائل في الموضوع.
- يوفر هذا البحث مادة علمية يمكن الاعتماد عليها للانطلاق في بحوث أخرى.
- التعمق في فهم النزاع السوري ومحاولة تبسيطه والإحاطة بمختلف متغيراته وأسبابه والجهود الدولية لإنهائه، وهذا البحث يوفر رؤية أكاديمية للمتتبعين والمهتمين بالنزاع السوري.

2. أهداف الموضوع:

- تضع هذه الدراسة أهدافاً علمية، وأهدافاً عملية:
- **الأهداف العلمية:**
- بناء إطار نظري متكامل للأمن والنزاع.
- توفير المعلومات للباحثين حول النزاع السوري وتأثيره على الأمن في منطقة المتوسط
- **الأهداف العملية:**
- تمثل سوريا نقطة التقاء مصالح الدول، لذلك تهدف هذه الدراسة لفهم هذا النزاع ومحاولة تحليل صراع الدول على سوريا في سوريا.
- توفير بحث كهذا قد يوفر خبرات ومعلومات يمكن من خلالها تجنب تكرار سيناريو سوريا في دول أخرى.

3. أسباب اختيار الموضوع:

للبحث في هذا الموضوع أسباب ذاتية وأسباب موضوعية:

- **الأسباب الذاتية:**

- حداثة البحث وتجدد المعلومات بشكل دائم يزيد من رغبة البحث فيه.

- النزاع السوري يحمل 3 أبعاد بالنسبة للجزائريين يتمثل الأول في العروبة فسوريا دولة عربية، والثاني في الدين فسوريا دولة مسلمة (دستوريا)، أما الثالث فبعد جغرافي حيث تنتمي سوريا لنفس المجال الجغرافي الذي تنمي إليه الجزائر (المنطقة المتوسطية).

- **الأسباب الموضوعية:**

- توفير المادة العلمية المتعلقة بالدراسات الاستراتيجية خاصة الحديثة منها.
- اختيار موضوع يرتبط بحقل الدراسات الاستراتيجية والتمكن من البحث في النزاع والأمن.

4. الدراسات السابقة:

يوجد العديد من الدراسات التي تطرقت للأزمة السورية، النزاع والصراع في سوريا من عدة زوايا وتخصصات أكاديمية، إلا أنه لم يتم العثور على دراسة سابقة تتطابق حرفياً وهذه الدراسة (انعكاسات النزاع السوري على الأمن في المنطقة المتوسطية)، بالمقابل يوجد بعض الدراسات التي تناولت جزئية من الموضوع مثل: أزمة اللاجئين، أو انتشار الإرهاب، ومن بين الدراسات السابقة مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجية، جامعة العربي التبسي نوقشت هذه المذكرة سنة 2016 وكان عنوانها: **"تداعيات أزمة اللاجئين على الأمن الأوروبي"** حيث عالجت هذه الدراسة جزئية من تداعيات النزاع السوري المتمثلة في مشكلة اللاجئين، أما على المستوى الجغرافي فهي تشترك جزئياً مع دراستنا في أوروبا إلا أن دراستنا تختص بجزء من أوروبا والمتمثل في الجزء المتوسطي رغم أنه يصعب الفصل في أوروبا عند معاملتها بصفة اتحاد.

تنطلق هذه الدراسة بالتأصيل المفاهيمي لمفهوم اللجوء من خلال تعريف اللاجئ والتفريق بين المفاهيم المتداخلة مع مفهوم اللجوء كالهجرة، واللجوء السياسي ثم دراسة مفهوم اللجوء من الناحية القانونية والتطرق لأهم المعاهدات والمواثيق الدولية للجوء، أما الفصل الثاني لدراسة الأزمة السورية وعلاقتها بما يعرف (الربيع العربي) والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لسوريا وأهميتها في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك رصد

لأهم المواقف الدولية والإقليمية من الأزمة السورية، وقد تطرق أصحاب البحث في الفصل الثالث للوضع الإنساني في سوريا، ودراسة تأثير لجوئهم على المستويين الداخلي والخارجي، وختمت هذه

الدراسة بالفصل الرابع الذي تم من خلاله رصد لمواقف الدول الأوروبية سواء كانت إيجابية أو سلبية، ومحاولة لعب الدول الأوروبية دورا في حل الأزمة السورية.

ما يحسب لهذه الدراسة أنها تعمقت في دراسة اللاجئين خاصة من الناحية القانونية وكانت غنية بالأرقام والإحصائيات، إلا أن ما غاب عنها هو التحليل وإهمال التخصص المدروس، حيث غاب البعد الاستراتيجي تماماً عن هذه المذكرة كالتنافس الدولي على سوريا وما هي المصالح المعلنة والخفية في هذه الأزمة.

من الدراسات التي تناولت موضوع النزاع السوري مقال منشور على موقع الجزيرة نت بتاريخ: 2015/09/25 للباحث **عبد الجليل زيد المرهون** وكان عنوان هذه الدراسة "**البعد المتوسطي للأزمة السورية**" مستهلاً مقاله بتساؤلات: كيف يبدو البعد المتوسطي للأزمة السورية؟ وما هي تجلياته الراهنة؟، ثم يتطرق الباحث لأهمية سوريا والبحر الأبيض المتوسط عبر عدة مراحل تاريخية –باختصار شديد- وبعدها طرح أهم نقطتين (بعدين) يرتكز عليها البحث تتمثل الأولى في التنافس الأمريكي الروسي على المنطقة وتأثيرها على استقرار منطقة المتوسط، والنقطة الثانية تتمثل في اللاجئين نحو أوروبا عبر البر والبحر والأبعاد التي أخذتها هذه القضية خاصة على الدول الأوروبية. في هذه الدراسة حضر التحليل والتوجه الاستراتيجي للباحث خاصة في تحليله لأسباب التنافس الأمريكي الروسي على المنطقة واستعراض الطرفين للقوة والأسلحة المستعملة ومن جهة أخرى البعد الجيوبولتيكي والجيوإستراتيجي لكل منها، إلا أنه ما كان غائباً عن هذا البحث هي الأبعاد الأخرى لهذه الأزمة كالإرهاب والتهديدات الثقافية وغيرها.

ومن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع انعكاسات النزاع في سوريا على الأمن في المنطقة المتوسطية ندوة نظمها مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" بتاريخ: 2015/12/29 وقد كان عنوان هذه الندوة "**الأزمة السورية: محركات الصراع ودور القوى الإقليمية والدولية**"، وناقشت هذه الندوة تداعيات الأزمة السورية على الأمن الإقليمي تكونت الندوة من باحثين في المركز ومفكرين، وقد قسمت لثلاثة

محاور عرض في المحور الأول مصالح اللاعبين في الأرض ومصادر قوتهم أما المحور الثاني فقد عرض فيه الأطراف الدولية والإقليمية، أما المحور الثالث فقد تناول تأثير الأزمة على الأمن الإقليمي واختلفت المداخلات والتعقيبات باختلاف توجه الباحثين واختلفت الرؤى حول مدى تأثير الأزمة السورية على الأمن الإقليمي.

5. الإشكالية:

يمكن طرح الإشكالية التالية:

- كيف يؤثر النزاع في سوريا على الأمن في المنطقة المتوسطية؟

ولتبسيط الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بـ: النزاع، الأمن، والمنطقة المتوسطية؟
- ما هي اهم تداعيات النزاع في سوريا على الوضع الأمني في المنطقة المتوسطية؟
- كيف تطور النزاع في سوريا تاريخياً؟
- فيم تتمثل الجهود الدولية لإنهاء النزاع السوري؟

6. الفرضيات:

سيتم وضع الفرضيات التالية قيد الاختبار:

- كلما زادت حدة التدخلات الأجنبية في سوريا زاد تعقد وصعوبة حل النزاع السوري.
- كلما زادت حدة النزاع في سوريا تناقص مستوى الأمن في منطقة المتوسط.

7. حدود الدراسة:

يتعلق موضوع البحث بدراسة النزاع السوري وتحليله والبحث في أسباب ودوافع هذا النزاع وتطوره منذ بدايته وكذلك البحث في تداعيات هذا النزاع على دول الجوار السوري خاصة المنطقة المتوسطية ومدى تأثر دول المنطقة جراء النزاع في سوريا. وتمتد هذه الدراسة منذ بداية النزاع في 2011 حتى سنة 2016 مع الأخذ بعين الاعتبار آخر المستجدات والتغيرات لسنة 2017 (حتى أفريل 2017).

8. الإطار المنهجي للدراسة:

- **المنهج التاريخي**: يعتبر المنهج التاريخي من المناهج الأصلية في العلوم السياسية فهو ذلك المنهج الذي يسمح للباحث بالتعرف على الظاهرة المدروسة من خلال تتبع مراحل تطورها تاريخياً، وهذا الموضوع يقتضي الاعتماد على هذا المنهج، وقد تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال تتبع التطور على مستوى المفاهيم والنظريات المتعلقة بالأمن والنزاع أو بالتطرق للتطور التاريخي للنزاع السوري عبر المحطات التاريخية المختلفة وتحليل الوثائق المتعلقة بهذا النزاع.
- **تحليل المضمون**: هو محاولة الباحث فهم الأحداث وتحليلها بالاعتماد على تصريحات وخطابات ومقابلات المسؤولين سواء مع وسائل الإعلام أو خلال اللقاءات والمؤتمرات ما يسمح للباحث قراءة ما بين السطور من خلال تكرار العبارات وإيماءات الجسد أو حتى وتيرة الصوت، وقد تم الاعتماد على هذا الأسلوب للتعرف على أهم ردود الأفعال خلال النزاع السوري سواء على المستوى الداخلي، الإقليمي أو الدولي.
- **الاقتراب النسقي "دافيد إيستون" (David Eston)**:يقوم هذا الاقتراب على الافتراضات التالية:
  - النظام السياسي كوحدة تحليل ويضم وحدات تحليل فرعية.
  - يشتغل النظام السياسي ضمن بيئتين داخلية وخارجية.
  - مداخلات ومخرجات النظام السياسي.
  - التغذية العسكرية.

وتم الاعتماد على هذا الاقتراب لفهم النظام السياسي السوري وماهي الدوافع الرئيسية للنزاع السوري وأين وقع الخلل في اشتغال النظام السياسي السوري أدى لهذا النزاع.

- **الاقتراب البنائي الوظيفي "غابريال ألموند" (Gabriel Almond):** ظهر هذا الاقتراب مع تزايد الاهتمام بالدراسات التحليلية والسياسة المقارنة ويركز هذا الاقتراب على بنية النظام، وأن لكل نظام بنية خاصة به وأن أي اختلال على مستوى الوظيفة سيؤدي إلى اختلال النظام بصفة عامة.

09. هيكلة الدراسة:

تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين: حيث ينطلق الفصل الأول لفهم أهم المتغيرات في البحث (النزاع، الأمن، المنطقة المتوسطية) ومحاولة الإحاطة بهذه المتغيرات من خلال عرض أهم المفاهيم والخصائص والأبعاد، ثم التعرف على أبرز النظريات المفسرة للموضوع، ثم التطرق إلى أهم التصورات الأمن في المنطقة المتوسطية (غربي، عربي).

أما الفصل الثاني جاء فيه التطور التاريخي للنزاع السوري، وذلك يعرض الأهمية الجيوسياسية لسوريا وتنافس القوى على سوريا ثم التطرق لأهم أطراف النزاع الداخلية والخارجية، المباشرة وغير مباشرة، ومن جهة أخرى عرض أهم تداعيات النزاع السوري على الأمن في منطقة المتوسط والتي تمثلت أساساً في انتشار الإرهاب ومشكلة اللاجئين، بالإضافة إلى خلافات حصلت بين الدول حول النزاع السوري وفي المبحث الأخير تم التطرق لأهم الجهود العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية.

10. خـطة البـــحـث:

مقدمة.:

الفصل الأول: النزاع، الأمن في المنطقة المتوسطية (دراسة مفاهيمية ـ نظرية).

المبحث الأول: ضبط مفهوم النزاع.

المطلب الأول: تعريف النزاع.

المطلب الثاني: مفهوم النزاع في نظريات العلاقات الدولية.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لأسباب النزاع.

المطلب الرابع: مستويات تحليل النزاعات الدولية.

المبحث الثاني: الأمن: ـ ضبط المفهوم ـ .

المطلب الأول: جينيالوجيا الأمن.

المطلب الثاني: الأمن: (الخصائص، الأبعاد و المستويات).

المطلب الثالث: مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية.

المبحث الثالث: تصورات القوى الفاعلة في المنطقة المتوسطية للأمن.

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية للمنطقة المتوسطية.

المطلب الثاني: التصور الغربي للأمن في المنطقة المتوسطية.

المطلب الثالث: التصور العربي للأمن في المتوسط.

الفصل الثاني: تداعيات النزاع في سوريا على الأمن في منطقة المتوسط.

المبحث الأول: التطور التاريخي للنزاع في سوريا.

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية لسوريا .

المطلب الثاني: الأوضاع في سوريا قبل النزاع.

المطلب الثالث: أطراف النزاع في سوريا.

المطلب الرابع: قراءة استراتيجية للنزاع في سوريا.

المبحث الثاني: التهديدات الناتجة عن النزاع في سوريا نحو دول منطقة المتوسط.

المطلب الأول: انتشار الإرهاب.

المطلب الثاني: مشكلة اللاجئين.

المطلب الثالث: الخلافات الدولية بسبب النزاع السوري.

المبحث الثالث: جهود الدول المحورية في منطقة متوسطية لإنهاء النزاع في سوريا.

المطلب الأول: الجهود الدبلوماسية.

المطلب الثاني: الجهود العسكرية.

المطلب الثالث: الجهود الاقتصادية.

الخاتمة:

قائمة المراجع:

قائمة الملاحق:

الملخص:

الفهرس:

11.صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث من صعوبات رغم أن الصعوبات التقليدية كصعوبة الحصول على المعلومة لم تعد موجودة إلا أن الصعوبات التي واجهت إعداد هذا البحث تتمثل فيما يلي:

- كثرة المتغيرات في هذا الموضوع (النزاع، الأمن، النزاع السوري، المنطقة المتوسطية) يجعل من الصعب التحكم في البحث وخاصة الالتزام بعدد الصفحات.
- كثرة المعلومات مما يجعل اختيار المعلومات من حيث النوعية صعباً ويطيل أكثر فترة البحث.
- عدم القدرة على القيام بزيارات ميدانية للحصول على المعلومات من مصادر كالملاحظة والمقابلة.

الفصل الأول: النزاع، الأمن في المنطقة المتوسطية (دراسة مفاهيمية ـ نظرية).

الفصل الأول: النزاع، الأمن في المنطقة المتوسطية (دراسة مفاهيمية ـ نظرية)

المبحث الأول: ضبط مفهوم النزاع.

المطلب الأول: تعريف النزاع.

المطلب الثاني: مفهوم النزاع في نظريات العلاقات الدولية.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لأسباب النزاع.

المطلب الرابع: مستويات تحليل النزاعات الدولية.

المبحث الثاني: المبحث الثاني: الأمن: ـ ضبط المفهوم ـ .

المطلب الأول: جينيالوجيا الأمن.

المطلب الثاني: الأمن: (الخصائص، الأبعاد و المستويات).

المطلب الثالث: مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية.

المبحث الثالث: تصورات القوى الفاعلة في المنطقة المتوسطية للأمن.

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية للمنطقة المتوسطية.

المطلب الثاني: التصور الغربي للأمن في المنطقة المتوسطية.

المطلب الثالث: التصور العربي للأمن في المتوسط.

الفصل الأول: النزاع ، الأمن (دراسة مفاهيمية ـ نظرية).

تحظى المنطقة المتوسطية بأهمية كبيرة لدى الدول سواء كانت هذه الدول تنتمي إلى المنطقة أو من خارجها ، وذلك بسبب الموقع الإستراتيجي للبحر الأبيض المتوسط الذي يتوسط ثلاث قارات أوروبا ،آسيا وإفريقيا كما انه يحتوي على مضايق وطرق بحرية تمكنه من احتلال الريادة في عبور السفن من كافة الأصناف والأحجام ولكافة الأغراض، ما جعل هذه المنطقة غير مستقرة على مر التاريخ بسبب سعي القوى الكبرى من خارج المنطقة للسيطرة عليها ، وبالمقابل ترفض دول المنطقة تدخل قوى أجنبية .ومن ناحية أخرى دخلت المنطقة العربية بعد 2010 في حراكات شعبية أثرت بشكل بالغ على الأمن في المنطقة العربية و المنطقة المتوسطية ، وقد اختلفت حدة هذه الأحداث من دولة لأخرى إلا أن النزاع السوري هو الأبرز والأكثر خطورة ودموية ما أدى إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة المتوسطية.

المبحث الأول: ضبط مفهوم النزاع.

يُعتبر النزاع من بين الظواهر المعقدة التي هددت أمن الأفراد وتماسك المجتمعات، ووحدة الدول، لذلك كان لا بُد من البحث في هذه الظاهرة لمحاولة معرفة أسبابها وكيفية الحيلولة دون تفاقمها أو حدوثها.

المطلب الأول: تعريف النزاع.

النزاع في اللغة العربية هو "الخصومة"[1]، والنزاع كذلك هو "الاختلاف والتناقض"[2]، ومفهوم النزاع في اللغة الانجليزية يقابله (Conflict)، رغم وجود العديد من الكتابات المترجمة من اللغة الانجليزية إلى اللغة العربية تقابل مفهوم النزاع بـ: (Struggle) في إشارة إلى الصراع.

أما عن تعريف النزاع اصطلاحاً فإنه يتميز بالاختلاف بين الباحثين في تعريفه وتركيز كل منهم على رؤية معينة.

---

[1] علي بن هادية وآخرون، **القاموس الجديد للطلاب**، ط: 4، (تونس- الجزائر: الشركة التونسية للتوزيع الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1983)، ص 1212.

[2] حسين قادري، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**، (الجزائر: منشورات خير الجليس، 2007)، ص11.

يُعرف (ويلمورت وهوكر) النزاع بأنه: "تصارع فعلي بين طرفين أو أكثر يتصور كل منهم عدم توافق أهدافه مع الآخر أو عدم كفاية الموارد لهم"[1].

يركز هذا التعريف على وجود اختلاف بين أطراف النزاع في الأهداف أو عدم كفاية الموارد، لكن هذه الأسباب لا تجعل النزاع يحدث دائماً، وذلك لأن الاختلاف في الأهداف موجود دائماً بين أطراف العلاقات الدولية، ولا يوجد طرف مكتفي ذاتياً، ومع ذلك فإن غياب التزامن في التصادم، قد يؤدي إلى تبادل الأدوار بدل النزاع.

أما "ميتشيل" يعرف النزاع " بأي حالة يوجد فيها طرفان اجتماعيان يتصوران أن أهدافها غير متوافقة"[2]، إذ يرى ميتشيل بأن النزاع هو عدم توافق في الأهداف بين أطراف النزاع ولكن قبول الأطراف بعدم التوافق لا يُحدث النزاع وإعطائه تعريفاً دقيقاً.

ويُعرف يوسف ناصيف حتي النزاع بأنه: " تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم قبول الوضع القائم ومحاولة تغييره."[3] .

رغم اختلاف الباحثين في تقديم تعاريف مختلفة للنزاع إلا أنه يمكن استخلاص مقومات النزاع فيما يلي:

- وجود طرفين على الأقل فيّ أي نزاع، ولا يُمكن حدوث نزاع بطرف واحد.
- تصادم وتعارض في المصالح، فلا يحدث نزاع في حالة انسجام للمصالح.
- التزامن في التعارض في المصالح.
- عدم قبول أطراف النزاع بالوضع القائم، إذ لا يحدث نزاع في حال قبول الأطراف بالأوضاع القائمة.
- محاولة أحد أطراف النزاع أو كليهما تغيير الوضع القائم.

---

[1] زياد الصمادي، **حل النزاعات "نسخة منقحة عن المنظور الأردني"**، (الأردن: جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2010)، ص9.

[2] المرجع نفسه، ص 10.

[3] يوسف ناصيف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، (لبنان: دار الكتاب العربي، 1985)، ص293.

تتداخل عدة مفاهيم مع مفهوم النزاع لذلك وجب التعرف على هذه المفاهيم التي قد تتشابه مع مفهوم النزاع إلى درجة التشابك مما يُصعب من فهمها خاصة على الأفراد من غير أهل الاختصاص هذه المفاهيم هي: التهديد، الأزمة، الصراع والحرب.

- **النزاع والتهديد (Conflict and Threat):**

التهديد هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والأفعال التي تصدر عن وحدة معينة (فرد، جماعة، نظام) سواء بالإشارة، أو القول، أو الفعل من أجل الاستجابة لمطالب، أو شروط محددة يسعى الطرف الأول لتحقيقها[1].

وهو حالة من القلق المتبادل بين الأطراف، كما يُمكن أن يُمثل التهديد مرحلة ابتدائية للنزاع[2]، وبالتالي فالتهديد يُمكن أن يتطور إلى نزاع وهذا مرهون بردة فعل الطرف الذي تم تهديده.

- **النزاع والأزمة (Conflict and Crisis):**

يُعرف (تشارلز ماكليلان) الأزمة بأنها: "نوع خاص من التعيير الجوهري في العلاقات الدولية بين أطراف صراع ما، ويرجع هذا التغيير في نمط تدفيق الأفعال والتحركات المتبادلة بين أطراف الصراع"[3]، ويربط "ماكليلان" الأزمة بالنزاع/ الصراع ونمط العلاقات بين الأطراف في إشارة إلى أن الأزمة مرحلة من مراحل النزاع لكنها لا تؤدي إليه بالضرورة.

- **النزاع والصراع (Conflict and Struggle):**

[1] محمد نصر مهنا، **العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة**، (الإسكندرية: دار الكتاب الجامعي الحديث، 2006)، ص263.

[2] حسين قادري، مرجع سابق، ص23.

[3] خليل عرنوس سليمان، **الأزمة الدولية والنظام الدولي دراسة في علاقة التأثير المتبادل**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص6.

الصراع هو سعي كل طرف إلى زيادة قوته في مواجهة الطرف الآخر بمختلف الوسائل، ويقوم الصراع عادة على اختلافات إيديولوجية على غرار انقسام العالم إلى كتلتين خلال الحرب الباردة بين القطبين الشرقي والغربي.[1]

وبالتالي فالصراع سببه ليس مادياً، بل فكرياً، ما يؤدي إلى صعوبة التوفيق بين الأطراف المتصارعة. أي أن الصراع يتميز بالتعقيد وطول المدة الزمنية، ولا ينتهي إلا بزوال أحد أطرافه على غرار نهاية الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية ذات الإيديولوجية الليبرالية والاتحاد السوفياتي ذي الايدلوجية الشيوعية بانهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي.

- **النزاع والحرب (Conflict and War):**

تُعرف الحرب بأنها استمرار للسياسة بوسائل أخرى، وبأبسط المصطلحات الحرب هي الخروج عن مجالات الدبلوماسية، ففي دراسة قام بها كل من ستيوارت (Strewart) و "فيتز جيرالد" (Fitez Genald) أنه ما بين 1950 و 1990 قتل حوالي 15 مليون شخص بأسباب مباشرة أو غير مباشرة جراء الحروب[2]، أي أن الحرب هي النزول بالنزاع لأرض المعركة ومحاولة تحقيق الأهداف بالدم والسلاح.

ويطرح علماء السياسة سؤالين: لماذا تدخل الفواعل الدولية (الدول وغيرها) في نزاع مع الفواعل الأخرى؟ ولماذا تتحول هذه النزاعات إلى عنف وحرب[3]، في محاولة لفهم السلوك النزاعي للفواعل الدولية والبحث عن أسبابه والتخفيف من انتشاره.

المطلب الثاني: مفهوم النزاع في نظريات العلاقات الدولية.

---

[1] ممدوح محمود منصور، **الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط**، (مصر: مكتبة مدبولي، د س ن)، ص27.

[2] Clarence Tshitereke, **On The Origins of War in Africa** , (Africa Security Review, 12(2) ,2003), p182.

[3] **Confltct and War , Israel Security Under Construction, 2002**, pearson eduction, pearson longman, 2007, p121.

قام الباحثون ببناء عدة نظريات تحاول فهم النزاع سواء تعلق الأمر بالنزاعات بين الدول، أو داخلها، فلقد قدمت النظريات في العلاقات الدولية تفسيرات مختلفة في محاولة للإجابة عن السؤال: لماذا تتنازع الدول؟

اعتبر "توماس هوبز" (Thomas Hobbes) أن الناس متساوون في الطموح، وبالتالي فإن رغبة فردين في نفس الشيء تتحول إلى عداوة، ويحاول كل منهما تدمير الآخر في سبيل تحقيق أهدافهما، ويشبه "هوبز" العلاقات الدولية بالغابة تحقق فيها الدول السيدة مصالحها على حساب باقي الدول، وبالتالي فإن الدول تتعامل فيما بينها بشريعة الذئاب[1].

أما **الواقعيون الكلاسيكيون**، وعلى رأسهم "هانس مورغانتو" (Hans Morganthau) فقد اعتبر في كتابه "السياسة بين الأمم" (Politics among Nations) أن السياسة هي صراع على السلطة[2]، متأثراً بكتابات المؤرخ الإغريقي "ثوسيديدس" (Thusydides) الذي أرخ "للحروب البيلوبونيزية" (Peloponnesian War) في كتابه "تاريخ الحروب البيلوبونيزية" (History of Peloponnesian) وقد دارت هذه الحرب بين إسبرطة وأثينا في القرن الخامس قبل الميلاد[3].

حيث يرى "ثوسيديدس" (Thucydids) أن النزاعات متجذرة في الطبيعة البشرية، ويتفق معه في ذلك "ميكافيلي" (Mackiavelli) في كتابه "الأمير" (The Prince)، أما "مورغانتو" يعتبر أن السياسات الدولية تُفهم بمفهوم المصالح (Interests)، وتُعرف بمصطلح القوة (Power)[4]، وأن

---

[1] أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2007)، ص ص202–204.

[2] ستيف سميث وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية بين التخصص والتنوع** ، تر: ديما الخضرا، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2010)، ص ص 174–175.

[3] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 205.

[4] John Bylis, and Others, **The Globalization of World Politics an Intrduction to International Relation**, 6 th edition, (United Kingdom: Oxford University press, 2014), p103.

الساحة الدولية نظام من الفوضى السياسية، والمساعدة الذاتية (Self Help) تبحث فيها الدول عن فرص لاستغلال بعضها بعضا[1].وتقوم النظرية الواقعية على الافتراضات التالية[2]:

- الدولة فاعل وحيد في العلاقات الدولية، وبالتالي فالعلاقات الدولية إلا علاقات بين الدول.
- الدولة فاعل وحدوي مثل"كرة البلياردو" (Billiard Ball)، لا تتجزأ في مواجهة العالم الخارجي.
- الدولة فاعل "عقلاني" تسعى لتعظيم الفوائد، وتقليص التكاليف.
- للدولة "سياسات عليا" (High Politics) تتمثل في الأمن والمسائل الاستراتيجية في حين تأتي المسائل الاقتصادية والاجتماعية "سياسات دنيا" (Low Politics).

وبالتالي ما يمكن قوله عن النزاع عند الواقعيين الكلاسيك أن النزاع حالة طبيعية بين البشر، وبما أن سياسات الدول تعبير عن سلوك البشر فإنها تميل للنزاع بدل التعاون بسبب النزعة الأنانية، وعقلانية الدول واهتمامها بتحقيق مصالحها بغض النظر عن مصالح الآخرين.

أما "كينيث والتز" (Kenneth Waltz) رائد **الواقعية البنيوية**، فقد اعتبر أن للطبيعة البشرية (Human Nature) علاقة ضئيلة بإرادة الدول لامتلاك القوة، في حين أن بنية النظام الدولي (International Structure) أو التصميم البنائي له هي التي تجبر الدول على السعي لامتلاك القوة[3]، كما يرجع سبب التنافس لتحقيق الأمن، والنزاعات بين الدول إلى الافتقار لسلطة عليا في النظام الدولي، وهوما أكد عليه "كينيث والتز" فوضى النظام الدولي (Anarchy of International System)، الذي تختلف فيه الوحدات، وكذلك توزيع القدرات[4].

---

[1] ستيف سميث، مرجع سابق، ص 173.

[2] جون بيلس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص351.

[3] ستيف سميث، مرجع سابق، ص 213.

[4] Jhon Bylis, Op. Cit, p104.

وقد وضع "ستيفن لامي" (Steven Lamy) الافتراضات الأساسية للواقعية الجديدة (البنيوية) كالتالي[1]:

- تتفاعل الدول في بيئة فوضوية (غياب سلطة مركزية في النظام الدولي).
- يتحدد سلوك الدول انطلاقاً من بنية النظام الدولي.
- فوضوية النظام الدولي، تدفع الدول للاعتماد على العون الذاتي بدل التعاون.
- البقاء هو المحرك الأساسي للدول، وذلك لأن الدول تنظر نظرة العداء هو الشك والريبة في علاقاتها ببعضها البعض.

وتحدث النزاعات حسب الواقعية الجديدة بسبب المعضلة الأمنية (Security Dilemma)، حيث عرف "جون هيرز" (John Herz) سنة 1950 المعضلة/ المأزق الأمني بأنها: " الكفاح من أجل الحصول على الأمن عبر الهجوم، فالدول مدفوعة نحو اكتساب مزيدا من القوة، ما يعطي الآخرين مزيداً من عدم الأمن ويجبرهم على الاستعداد للأسوأ". وبالتالي فإن المنافسة في البحث عن القوة تنتج حلقة مفرغة من الأمن[2].

أما عن **التفسير الليبرالي للنزاع**، يرى "تيم دين" (Tim Dunne) أن الليبرالية تعود لمفكري اللاهوت في أوروبا خلال القرن 16 الذين يرفضون فكرة أن النزاع حالة طبيعية بين البشر وفي العلاقات بين الدول، أما "إيراسميس"(Erasmus) اعتبر أن: "الحرب غير محتملة" (War is Improbable)[3].

وإذا كانت الواقعية تعتبر أن الدولة تشكل خطراً على باقي الدول والعون الذاتي هو أفضل وسيلة للحفاظ على بقاء الدول، فإن المفكرين الليبراليين أمثال "جون لوك" (John lock) و" إيمانويل كانط" (Emmanuel Kant) يعتبرون أن الدساتير الجمهورية والتبادل التجاري المتجسد في القانون "الكوزموبوليتاني" (Cosmopolitan Law)، والقانون الداخلي للدول تشكل معاً قاعدة للسلم

[1] عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى**، (مصر: دار الكتاب الحديث، 2008)، ص ص 28-29.

[2] المرجع نفسه، ص57.

[3] المرجع نفسه، ص 81.

المستدام، والبديل هو السلام "القبر الشاسع الذي فيه كل أهوال العنف مع أولئك المسؤولين عن هذه الأهوال"[1].

وتقوم النظرية الليبرالية على الافتراضات التالية[2]:

- الدول هي الفواعل الرئيسية لكنها ليست الوحيدة في العلاقات الدولية.
- للدول خصائص داخلية مختلفة فيما بينها وأنه هذه الاختلافات لها تأثيرات عميقة على سلوك الدول.
- الحسابات حول القوة قليلة الأهمية في تفسير سلوك الدول الصالحة، وبالمقابل الحسابات الاقتصادية والسياسية أكثر أهمية.

وقد اعتبر "وودرو ويلسون" (Woodrow Wilson) أن سبب النزاع غياب الديمقراطية عن السياسة الدولية، خاصة سياسات الدول الخارجية، وكذلك ميزان القوى، ولتحقيق السلام لا بد على الحكومات من دمقرطة ذاتية (الاستماع لآراء العامة) والأمن الجماعي، واتفق "جون هوبسون" (Jhon Hobson) مع "ويلسون" في أن نظام ميزان القوى هو السبب الرئيسي للنزاع وكحل اقترح حكومة عالمية[3].

وكغيره من الليبراليين انتقد "جيرمي بينتام" (Jeremy Bentham) ميل الدول للحرب كوسيلة لحل النزاعات الدولية، حيث رأى أن الدول الفيدرالية قادرة على تحويل هويتها القائمة على صراع المصالح إلى الفيدرالية السلمية[4].

بعد البحث في التفسير الليبرالي للنزاع يمكن القول أن النظرية الليبرالية حاولت تقديم حلول للنزاع والتخفيف من حدة التنافس الدولي والصراعات وتسابق الدول نحو التسلح من خلال إيجاد هامش للتعاون وإعطاء أولوية لمجالات أخرى من غير المجال العسكري أو نقد الافتراضات الأساسية للواقعية، إلا أن هذه الحلول يصعب تجسيدها كلياً على أرض الواقع ويمكن وصفها بالمثالية في إطار "ما يجب أن

[1] ستيف سميث، مرجع سابق، ص 254.

[2] عامر مصباح، مرجع سابق، ص 84.

[3] Jhon Bylis, Op. Cit, p115.

[4] عامر مصباح، مرجع سابق، ص ص 82-83.

يكون" ومع ذلك يوجد فعلا مجالات للتعاون في النظام الدولي والتخفيف من حدة لنزاعات عن طريق إقامة النظام الفيدرالي أو الكونفدرالي أو مختلف المنظمات الدولية أو الإقليمية.

ويرى **الماركسيون** على غرار "ستيفن هوبدن" (Stephan Hobden) و"ريتشارد واين جونز" (Richard Wyn Jones) أن المجتمع يميل بشكل منظم إلى التناقض ثم الصراع الطبقي، وقد اعتبر "كارل ماركس" (Karl Marx) و "إنجلر" (Engls) أن تاريخ المجتمعات هي تاريخ الصراعات الطبقية بين البرجوازيين (الرأسماليين) والبروليتاريين (العمال)[1].

أما "روزا لومبرغ"(Rosa Lumemberg) و"رودولف هيلفردنغ" (Rudolf Hilferding)، و "فلاديمير لينين" (Vladimir Linin) اعتبروا أن التراكمية الرأسمالية (الإمبريالية) كانت تدفع البلدان الرأسمالية نحو التوسعية الاستعمارية (بغرض البحث عن مواد خام، أو تصريف الفائض من الإنتاج كسبب رئيسي للنزاعات)[2]. وأن الرأسمال هو مصدر الإمبراطورية، فإنه بالتالي المصدر الرئيس للنزاعات الدولية[3]، ومن هذا المنطلق انبثق صراع شمال – جنوب بسبب النزعة الاستعمارية لدول الشمال ضد دول الجنوب[4].

يتفق الماركسيون باختلاف تصنيفاتهم (ماركسيون – نيوماركسيون) أن الصراع هو مصدر النزاعات، وأن الثروة التي تسعى الدول الرأسمالية لتحقيقها على حساب باقي الدول ستصطدم لا محالة بثورات من طرف الدول المستعمرة من جهة وستصطدم ضد بعضها البعض من جهة أخرى في بحثها عن توسيع مناطق نفوذها[5]

---

[1] Jhon Bylis, Op. Cit, p144.

[2] ستيف سميث، مرجع سابق، ص ص 400-401 .

[3] جون بايلس ، ستيف سميث، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، ص171.

[4] عبد الخالق عبد الله، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، (الكويت: عالم المعرفة، 1989)، ص173.

[5]مارتن غريفتش، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص ص 108-109.

وقد قدم **البنائيون** تفسيراً مختلفاً عن ما قدمته باقي النظريات، إذ يعتبرون أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها في تفاعلات مادية (كما يدعي الواقعيون)، أو في إطار مؤسساتي (كما يدعي الليبراليون) وذلك رغم اتفاقهم بأن الفوضى (Anarchy) هي ميزة النظام الدولي، وأن تنوع البنى الاجتماعية ممكن في ظل هذه الفوضى، وللدولة هويات اجتماعية عدة، قفد تكون تعاونية أو تنازعية[1].

إذ يرى "ألكسندر واندت" (Alexnder Wendt) أن الفوضى لها معاني مختلفة نتيجة تعدد الفاعلين، فعلى أحد أطراف النظام الأمني هناك التنافس للفوضى، حيث تنظر كل دولة بصورة سلبية لأمن الدولة الأخرى[2].

ويعتبر مفهوم الهوية من المفاهيم الأساسية عند البنائيين، والهويات لا يمكن اختزالها في المصالح، لأن الهويات تشير إلى من هم الفاعلون، أما المصالح تُعبر عن رغبة الفاعلين، وماذا يريدون، والهويات هي مؤشر العلاقات بين الفاعلين إذ كلما زاد توافق الهويات، قلت نسبة النزاع "والعالم من دون هويات هو عالم فوضى واضطراب، عالم مخترق بعدم اطمئنان مستعصي على الحل، عالم يكون أكثرا خطراً من الفوضى الدولية"[3]، ومن جهة أخرى اعتبر البنائيون بأن السياسة الدولية هي "عالم من صنعنا" (World of Our Making) حسب "أونيف" (Onuf)[4]، وبالتالي فإن أي سلوك يسلكه الفواعل الاجتماعيون فإنهم يساهمون بشكل كبير في تكوينه.

أما الاتجاه **النسوي** فقد قدم باختلاف تياراته (ليبرالي، ماركسي، ما بعد حداثي ونسوي) تفسيراً يختلف تماماً عن باقي النظريات، إذ اعتبرت السبب الرئيسي للنزاع، هو تغييب المرأة عن الساحة السياسية العالمية ويتساءلن أين النساء من السياسة العالمية؟ وسيطرة النوع (الرجال) على المناصب[5].

---

[1] Alexnder Wendt**, Anarchy is what states make of it: the social construction of power politics,** (international organization, Vol 46, n: 2, 1992), p 400.

[2] مارتن غريفتش، تيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص ص 440-441.

[3] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص ص 438-439.

[4] ستيف سميث، مرجع سابق، ص ص 438- 439.

[5] عامر مصباح، مرجع سابق، ص 193.

وقدم نسويو العلاقات الدولية دليلاً على أن الرجال "حماة" والنساء "أفراد تحت الحماية" ما هي إلا أسطورة وأن الرجال يخوضون الحروب من أجل حماية النساء والأطفال غير صحيحة[1]، حيث أنه في دراسة قدمت عام 1990 جاء فيها أن ما بين 80 %- 90% من الإصابات في النزاعات منذ الحرب العالمية الثانية كانت من المدنيين أغلبهم نساء وأطفال، وأن النساء والأطفال يشكلون 80% من اللاجئين في العالم، كما جاء في تقرير الأمم المتحدة لعام 1981 بأنه بينما تشكل المرأة نصف سكان العالم، وواحد من ثلاثة من قوة العمل، إلا أنها تتلقى عُشر الدخل العالمي فقط، وتملك أقل من 1% من ثروة العالم[2].

كما توضح "لورا شوبيرغ" (Lora Shoberg) في كتابها: "الجندر، والعدالة، والحروب في العراق" (Gander, Just and The War in Iraq)، أن المكانة المفترضة للمرأة كونها من المدنيين الأبرياء تجعل الحروب أصعب عليها وليست أسهل[3].

إن الاضطهاد الذي مورس على المرأة خلال مختلف الحقبات التاريخية يجعلها في أسفل سلم الترتيب في المجتمع، ورغم ذلك ينظر النسويون أنه في حال تم إعطاء فرصة للمرأة لقيادة السياسة العالمية فإن العالم سيكون أقل حروباً ونزاعات وستصبح الدول ميالة للسلام وتحقيق الرفاه للأفراد[4].

وقدمت مختلف نظريات العلاقات الدولية تفسيرات مختلفة لظاهرة النزاع ورغم هذه الاختلافات إلا أن هذه النظريات تشترك في النقاط التالية:

- الدولة فاعل محوري في العلاقات الدولية، وكل الأحداث تدور في فلك الدولة إلا أن الفواعل متعددة.

- يغلب على العلاقات الدولية الطابع الفوضوي، وذلك لافتقار النظام الدولي لسلطة عليا تنظم هذه العلاقات.

---

[1] ستيف سميث، مرجع سابق، ص ص 489- 490.

[2] عامر مصباح، مرجع سابق، ص ص 199- 200..

[3] ستيف سميث، مرجع سابق، ص 490.

[4] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 465.

- لم تصل أي نظرية إلى فهم السبب الرئيسي للسلوك النزاعي للدول.
- لم تقدم أي نظرية حلاً فعلياً للنزاعات الدولية حقق نجاعة كاملة على أرض الواقع.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لأسباب النزاع.

بعد النظر لمفهوم النزاع في النظريات الكبرى للعلاقات الدولية، وجب التعرف على أهم المقاربات النظرية (الجزئية) التي قدمت تفسيرات لأسباب النزاع، ولكن من داخل الدول (Inter-State) وليس بين الدول(Intra State). وهذه المقاربات النظرية هي: أطروحة "صامويل هانتنغتون" (Samuel Hingtuntun) "صدام الحضارات" (Clash of Civilizations)، النظرية الإثنوواقعية، نظرية الحرمان النسبي، المقاربة النشوئية، نظرية التعلم الاجتماعي، ونظرية الحاجات الأساسية.

- **أطروحة صدام الحضارات (Clash of Civilizations)**

قدم "صامويل هانتنغتون" في كتابه "صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي" (Civilizations and Remaking of The World Order) تصوراً مختلفاً تماماً لما قدمته النظريات سابقة الذكر، إذ اعتبر أن الصراع في العالم الجديد، لن يكون "أيديولوجياً" كما في الحرب الباردة، أو اقتصادياً، بل سيكون الانقسام كبيراً بين البشر، والمصدر الغالب للصراع سيكون ثقافياً[1]، وهذه النقطة هي نقطة مشتركة بين "هانتنغتون" و"البنائيين"، وقد وضع "هانتنغتون " تسلسلاً تاريخياً لمراحل الصراع في التاريخ، فكان قديماً بين الملوك والأباطرة، ثم بين الشعوب (الدول القومية)، ثم بين الإيديولوجيات، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة سينشب الصراع بين الحضارات مع حلول النظام العالمي الجديد ، ويعتبر أن ما يهم الناس ليس الإيديولوجية، ولا المصالح الاقتصادية، بل الإيمان، والأسرة، والدم، والعقيدة وذلك ما يجمع الناس وما يحاربون من أجله، ويموتون في سبيله، إذ أن الحضارة هي ما يعرف الناس بأنفسهم من خلالها بالنسب والدين، واللغة، والتاريخ، والقيم والعادات[2].

[1] صامويل هانتنغتون، **صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي**، ط:2 ، تر، صلاح قنصوة، (نيويورك: شارع الأمريكيين، 1996)، ص11.

[2] المرجع نفسه.

ومنه يمكن القول بأن "صامويل هانتنغتون" يعتبر بأن النزاعات ما بعد الحرب الباردة، لن تكون كسابقاتها، بل سيكون متغير الهوية والثقافة المتغيران المركزيان في إطار صدام الحضارات أين تكون الحضارة عاملاً للالتفاف والاتحاد في مواجهة الآخر.

- **المقاربة الإثنوواقعية:** ظهرت لتتكيف مع الأوضاع السائدة في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة محاولة أقلمة النظرية الواقعية لتشمل النزاعات الداخلية خاصة في ظل تصاعد هذا النوع من النزاعات وتراجع النزاعات بين الدول، إذ يرى "باري بوزين" (Barry Posen) أن السبب الرئيس للنزاعات الداخلية هي المعضلة الأمنية داخل المجتمع، يعتبر هذا المفكر من الذين اهتموا بموضوع المعضلة الأمنية من خلال إعادة صياغتها من المستوى الدولي إلى المستوى الوطني الداخلي، وذلك في مقاله الصادر عام 1993 بعنوان: "المعضلة الأمنية والنزاع الإثني" (The Security Dielemma and Ethnic Conflict)[1]، جاءت هذه المقاربة نتيجة تزايد النزاعات بين المجموعات ما أدى إلى فشل الدول في بسط السيطرة وقلل من نسبة احتكار الحكومات لوسائل القوة، والقهر، وأن المجموعات المتحاربة تبني استراتيجية إشاعة الفوضى لتحقيق أهدافها[2].

ويعتبر "باري بوزين" أن الواقعية ركزت على فهم أسباب الفوضى بين الدول، وأهملت الفوضى داخل الدول، حيث أن الدولة مثل (الاتحاد السوفياتي) تحتوي على عدة مجموعات إثنية، دينية، ثقافية، وأن الدول سعت للحفاظ على بقائها دون الأخذ بعين الاعتبار لبقاء هذه المجموعات[3].

ويتقاطع "باري بوزين" مع "دافيد لاك" (David Lacke) في تطبيقهم متغيرات المعضلة الأمنية الدولية وإسقاطها على المعضلة الأمنية الداخلية[4].

---

[1] Barry posen, **The Security Dilemma and Ethnic Conflict**, (Survival, vol, 35, n01, 1997), p27.

[2] عادل زقاع، **المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصياغة السياسة العامة**، دفاتر السياسة والقانون، (الجزائر: العدد5، جوان2011)، ص 106.

[3] Barry posen, Op, Cit, p28.

[4] عادل زقاع، **تدخل الطرف الثالث في النزاعات الدولية: فحص افتراضات واسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي**، متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

http:// www.geocities.com/ Adelzeggagh/IR.ml

وتعتبر المقاربة الإثنوواقعية مقبولة إلى حد بعيد في تفسير النزاعات الداخلية في الدول، لذلك فإن المعضلة الأمنية داخل الدولة تشجع الجماعات الإثنية على التوجه نحو السلوك النزاعي خاصة إذا لم تُبادر الحكومات لإدماج هذه الجماعات في المجتمع والتعايش جنباً إلى جنب، ورغم هذه المساهمة إلا أنه لا تكاد تكون دولة لا تحتوي على مجموعات إثنية، ومع ذلك لا تعاني كل الدول من نزاعات داخلية.

ويعتبر النزاع وفقاً **لنظرية الاحتياجات الإنسانية** (**Human Needs Theory**) أن كل البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها، ولكن النزاع يحدث ويتفاقم عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها، وأن هناك آخرون يعيقون إشباعها، ويُفرق مؤيدو النظرية بين الاحتياجات (Needs) والمتطلبات (Demands) ويرون أن سبب النزاع هو عدم إشباع الأولى وليس الثانية[1] .

واعتبر "جون بورتن"(John Burton) أن الأمن والهوية والاعتراف أمور غير قابلة للتفاوض لأي مجموعة مهما كان نوعها، ووفقاً لهذه النظرية فإن الأفراد عندما يشعرون أن أحد الاحتياجات غير مشبعة يحدث النزاع، والصعوبة تكمن في تنازع الأفراد على نفس المصدر لإشباع الاحتياجات[2]، كما قدم "جوهان غالنتونغ" (Johan Galtung) حلاً لاحتواء مشكلة الاحتياجات، وذلك عبر طرحه مفهوم "السلام الإيجابي" (Positive Peace) الذي يقوم أساساً على تقليص حدة العنف غير المباشر[3].

- **نظرية الحرمان النسبي:**

تهدف هذه النظرية إلى فهم الدوافع التي تؤدي إلى التمرد الاجتماعي والسياسي والتي قد تصل لحد الثورة، ويقدم "تيد غير" (Ted Gurr) شرحاً لهذه النظرية من خلال أن لكل مجتمع نوعين من الآليات التي تؤثر على حالة الرضا والإحساس بالحرمان لدى الشعوب هما التوقعات أو التطلعات

---

[1] زياد الصمادي، مرجع سابق، ص13.

[2] المرجع نفسه.

[3] عادل زقاع، **إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي–** ، مأخوذ من الموقع الالكتروني:

Http:// www. Politics-ar//.com

والإمكانيات، حيث اعتبر "تيد غير" في كتابه "لماذا يثور الرجال؟" (Why Men Rebel ?) أن حدوث فجوة بين تطلعات الشعوب (Expectations) والإمكانيات (Capabilties) هو السبب الرئيسي للنزاعات، كما أن مستوى الإمكانيات المتاحة للأفراد والمجموعات يسمح لهم بتحقيق التطلعات التي تبدو مناسبة، فإن مستوى الإحساس بالحرمان ينخفض لمستوى لا يتوقع منه حدوث النزاع[1].

وما يمكن استنتاجه بعد عرض النظرية أنه حسب "تيد غير" : "كلما زاد مستوى الإمكانيات، زاد مستوى التطلعات والرضا، وبالتالي ينخفض مستوى الإحساس بالحرمان، ومن ثم ينخفض معدل نشوب نزاع"

- **نظرية التعلم الاجتماعي:**

تمثل هذه النظرية إحدى نظريات علم النفس التي تُساعد على فهم ما يدور داخل الإنسان في حالة النزاع، وهذه النظرية مبنية على انتقادات نظريات كانت قد سادت بشأن النزاع، وأسست السلوك الإنساني على فكرة الرد العدواني (Aggression) على الاحساس بالانزعاج (Frustration) وطبقاً لهذه النظرية فإن الانزعاج هو أحد أحاسيس الإنسان، وعندما يطرأ أمر يؤدي إلى إثارة الخوف لدى الإنسان فإنه يشعر بالخوف ما يؤدي إلى توتر، فيحاول استبدال هذا الشعور إلى شعور بالأمان، وتكون ردة الفعل مبنية على أساس التربية والتعليم التي يتلقاها الفرد من المجتمع وأهم رواد هذه النظرية كل من "مايلر" (Miller) و"دولر" (Dollar)[2].

- **نظرية الإحباط/ العدوان:**

تعتبر هذه النظرية السبب الرئيسي للنزاع هو الشعور بالإحباط الذي يتولد لدى الأفراد والجماعات، والإحباط هو وجود عقبة تمنع الأفراد والجماعات من الوصول لأهدافهم وتحقيق حاجياتهم، مما يؤدي بالفرد/ الجماعة المحبطة إلى تحقيق أهدافهم وإشباع رغباتهم عن طريق ترجمة هذا الإحباط إلى سلوك عدواني في الغالب[3].

[1] زياد الصمادي، مرجع سابق، ص14.

[2] المرجع نفسه، ص 14.

[3] ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص310.

وانطلاقاً مما سبق يمكن القول بأن النزاع قد يحدث في أي دولة قوية أو ضعيفة ديمقراطية، أو ليست ديمقراطية، وبغض النظر عن الأسباب اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية ،هوياتية أو مجتمعية.

وأما عن مميزات النزاعات في القرن الواحد والعشرين فإنها تتميز بما يلي:

- تراجع النزاعات بين الدول لصالح النزاعات داخل الدول، حيث تراجعت النزاعات الحدودية، والحركات الاستعمارية، وأصبح يغلب على النزاعات الطابع الداخلي.
- سرعة انتشار هذه النزاعات بين الدول، وانتقالها من دولة لأخرى.
- يغلب على هذه النزاعات الطابع غير الرسمي، إذ لم تعد النزاعات حكراً على الجيوش النظامية للدول، بل أصبحت تقع بين ميليشيات وعصابات وجماعات إثنية.
- زيادة تعقد النزاعات مما يصعب عملية إدارتها وحلها حيث أصبح العامل الثقافي السبب الرئيسي للنزاعات.
- كل النزاعات – تقريباً– أصبحت دولية حتى وإن كانت داخلية، وذلك بسبب الترابط الكبير بين الدول في إطار العولمة.

المطلب الرابع: مستويات التحليل في النزاعات الدولية

يتفق أغلب الباحثين في العلاقات الدولية حول وجود ثلاث مستويات للتحليل على الأقل، وهذه المستويات هي: الفرد، الدولة، النظام الدولي، حيث اعتبر "باري بوزان" أن هذه المستويات الثلاثة صالحة لتفسير الحرب العالمية الثانية، وتعود فكرة مستويات التحليل إلى المفكر "كينيث والتز" في عمله "الفرد، الدولة، والحرب" في إجابة عن سؤاله: "لماذا الحرب؟" (Why War?) ورأى أن أسباب الحرب هي: "طبيعة البشر، النظام الداخلي وطبيعته، النظام الدولي"

ويتفق "دافيد سينغر" (David Singer) مع كل من "باري بوزان" و"كينيث والتز" بأن هناك ثلاث مستويات في تصنيف النظرية (فردي، وطني)، وكذلك النظام الدولي[1].

ويمكن أيضاً الاستعانة بمستويات التحليل هذه لفهم النزاعات الدولية

[1] Barry Buzan, **The level of Analysis Problem in International Relations**, (Booth and Smith International Theory Today, Pennsylvania Unv press, 2nd Edition, 1997) , pp 199-200.

- **مستوى الفرد: (Induvidual Level)**

في هذا المستوى من التحليل السؤال المطروح لماذا النزاع يدور حول النظرية الواقعية التي تعتبر أن النزاع أمر عادي ويعود لطبيعة الأفراد[1]، ويعود هذا الاعتقاد إلى الفلاسفة القدامى على غرار "القديس أوغستين" (Sanit Augustin) و"أفلاطون" (Plato) اللذين اعتبرا أن النفس البشرية تحكمها الميولات، والأهواء وعلى أساسها تحدث الحروب[2].

وهذه السمة الغالبة على الفكر الواقعي الكلاسيكي (أنظر النظرية الواقعية)، وفي هذا الصدد يقول "كينيث والتز: " الحروب ما هي إلا نتاج لأنانية وسذاجة الإنسان".

- **مستوى الدولة :**

يرتبط هذا المستوى بالفكر الواقعي الكلاسيكي الذي يعتبر أن الدولة هي سبب النزاع بسبب استحالة التعاون الدول، ويوجد العديد من المفكرين الذين يرجعون بسبب الحرب إلى الدولة على غرار "نيوكلاس سبيكمان" (Neocolas Spicckman) الذي يعتبر أن ما يميز العلاقات بين الدولة هو النزاع وليس التعاون[3]، كما يرى "تشارلز تيلي" (Charles Tilly) أن الدولة هي السبب الرئيسي للنزاع من خلال قوله: " الحرب صنعت الدولة والدولة صنعت الحرب" ويتفق "جورج كينان" (George Kenaan) مع "سبيكمان" و"تيلي" في أن الدولة سبب النزاعات نظراً للفروقات القائمة بين الدول ومحاولة سيطرة كل منهما على الأخرى.

وفي هذا الصدد يأتي بعض "الماركسيين" الذين يعتبرون بأن الدول الرأسمالية هي سبب الحروب بسبب بحثها الدائم والمستمر عن الموارد (أنظر النظرية الماركسية)[4].

ويرتبط مستوى الدولة كوحدة التحليل بالمدرسة الواقعية التي تعتبر بأن الدولة هي الفاعل الوحيد/ الرئيس في العلاقات الدولية، وأن العلاقات الدولية علاقات بين الدول، وباعتبار العلاقات الدولية تحركها

---

[1] Conflict and War, Op, Cit, p122.

[2] مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، تر: حسين نافعة، (القاهرة: دار العربي، 1986)، ص35.

[3] فريد زكرياء، **من القوة إلى الثروة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، تر: رضا خليفة، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999)، ص 36.

[4] المرجع نفسه

المصلحة فإنها تسعى دون هوادة لتحقيق أكبر قدر ممكن من القوة ما يُغذي الشعور باللاأمن لدى باقي الدول التي تستجيب بالمثل.

- **مستوى النظام الدولي:**

يرى مؤيدو هذا المستوى من التحليل أن النزاعات ما هي إلا تعبير عن علاقات القوة بين القوى الكبرى في النظام الدولي، ويعتبرون أن النزاع يكون عندما يتساوى توزيع القوى. وتنامي القوة لدى دولة معينة هو تهديد للدول الأخرى وينقص من هيمنة الدول الأخرى[1]، ويركز هذا المستوى من التحليل على بنية النظام الدولي والتفاعلات الواقعة فوق المستوى الوطني.

ويتفق منظرو الواقعية الجديدة والليبرالية والبنائيين على أن الفوضى داخل النظام الدولي هي مسبب عدم الثقة بين الدول ما يؤدي النزاع. (انظر الواقعية، الليبرالية، البنائية)، وقد انتقد "كينيث والتز" النظريات التي تتخذ من الأفراد والدول وحدات تحليل غير مباليين بتأثيرات النظام الدولي، ويصف هذه النظريات بالاختزالية[2].

وهناك العديد من المفكرين الذين قدموا مستويات مختلفة للتحليل تمثل بعضها فيما يلي:

اقترح "جيمس روزنو" (James Rosneau) خمسة مستويات:

1. الخاصية Idiosyncratic
2. الدور Role
3. المستوى الحكومي Governmental Level
4. المستوى النظمي Systemic Level
5. المستوى الاجتماعي Social Level

أما "هوليز" (Hollis)، و"سميث" (Smith) فقدما تصنيفا مختلفاً كالآتي:

1. النظام الدولي
2. الدولة القومية
3. البيروقراطية

[1] Conflict and War, Op, Cit, p 123.
[2] Ibid.

4. الفرد.[1]

وقدم "باري بوزان" تصنيفاً آخر يتمثل فيما يل:

1. النظام
2. النظام الفرعي
3. الوحدة
4. البيروقراطية
5. الفرد[2]

وما تم ملاحظته بعد عرض مختلف تفسيرات النزاع فإنه لا تستطيع النظريات الكلية ولا النظريات الجزئية أو النظريات الفردية، أو الجماعية، ولا النظريات البيولوجية والسيكولوجية أو السوسيولوجية أو الأنثروبولوجية كل منها على حدة أن تقدم إطاراً نظرياً ملائماً لفهم النزاع الإنساني، فالصراع ينشأ عن مصادر خارجية، ومن البنى الاجتماعية وكذلك مختلف مستويات التحليل[3].

[1] عامر مصباح، مرجع سابق، ص ص 290-291.

[2] Barry Buzan, Op, Cit, pp205-215.

[3] جون بيلس، مرجع سابق، ص ص 199-200.

المبحث الثاني: الأمن: ـ ضبط المفهوم ـ .

يعتبر الأمن من المفاهيم المهمة والأساسية في حقل العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، لذلك فقد حظي مفهوم الأمن بالاهتمام من طرف الباحثين قصد فهمه، بل اختلفوا في تفسيره وتحديد أبعاده ومستوياته، وانطلاقاً من هذا الاختلاف سيتم في هذا المبحث دراسة مفهوم الأمن.

المطلب الأول: جينيالوجيا الأمن.

يعني الأمن في جوهره الخلو من وجود تهديد للقيم الرئيسية سواء كانت قيماً تتعلق بالفرد، أو المجتمع، أو الدولة، حيث يقول "والتر ليبمان" (Walter Lippman): "إن الدولة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم" [1]

ويرجع اصل كلمة أمن في اللغة اللاتينية إلى (Securitas) المستنبطة من كلمتي (Sine) و(Curra)، حيث يقابل كلمة (Curra) "بلا" وكلمة (Curra) "اضطراب" أي أن كلمة (Securitas) تعني "بلا اضظراب"[2].

وفي اللغة العربية كلمة **"أمن"** مصدر الفعل: أمن، يأمن، أمناً بمعنى الاطمئنان من الشر : ومنه سلم[3].

وجاء في القاموس المحيط ""للفيروز أبادي" أن كلمة أمن تعني عدم توقع مكروه في الزمن الآتي، وأصله طمأنينة النفس وزوال الخوف[4]، أما القرآن الكريم فجاء فيه "**الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**" (سورة قريش، الآية 04)، فقد ربط الله سبحانه وتعالى الأمن بالخوف وأسبقه بالجوع في إشارة إلى أن الأمن يرتبط بجانب مادي وآخر معنوي فالأمن يضاده الخوف.

---

[1] جون بيلس، مرجع سابق، ص 421.

[2] Micheal Dillon, **politics of Security** ,(London: Routleledge, 1996), p121.

[3] علي بن هادية، مرجع سابق، ص 103.

[4] الفيروز أبادي، **القاموس المحيط** ، نسخة إلكترونية متحصل عليها على الرابط التالي:
Http//:www.moheat.com.

أما عن التعريف الاصطلاحي للأمن فلقد اعتبر "دافيد بالدوين" (David Baldwin) أن تحليل مفهوم الأمن بدأ وانتهى مع "أرنولد ويلفرز" (Arnold Welfors) في مقاله المنشور عام 1952.[1]

ويعرف "ديلون" (Dillon) الأمن بأنه: مفهوم مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، لكن يعني أيضاً وسيلة للحد من انتشاره، وبما أن الأمن مفهوم أوجده الخوف، فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن واللاأمن، وهو ما عبر عنه "ديلون" بـ (Insecurity)[2]، من خلال هذا التعريف فإن ديلون عرف الأمن بضده اللاأمن وصف الأمن بالغموض، وسبب وجوده الخوف.

ورغم الإقرار باختلاف الباحثين حول مفهوم الأمن، إلا أنه يمكن التمييز بين فريقين من الباحثين من خلال "المفهوم التقليدي للأمن" (Traditional Security) و"المفهوم غير التقليدي" (Non-Traditional Security).

والملاحظ أن العديد من المسؤولين عند حديثهم عن الأمن، يحصرونه في مجالات معينة تتصل بأمن الدولة، فيعرف "كيجلي" (Kegly) الأمن بأنه شعور بالاطمئنان توفر البرامج التي تسعى الحكومة من خلالها إلى ضمان بقائها ضمن بيئة دولية من المحتمل جداً أن تحتضن عناصر معادية[3].

من هذا المنطلق يظهر للباحث أن المفهوم التقليدي للأمن يتعلق ببقاء الدولة وتنوع مصادر قوتها، إذ تقوم سياستها على الردع، لذلك فإن الدولة تحرص على تحقيق أمرين:[4].

---

[1] David Baldween, **The concept of Security**, Review of International Security ,(Britich International Studies Association, 23rd edition, 1997), p08.

[2] Micheal Dillon, Op.Cit, p121.

[3] فهد بن محمد الشهقاء، **الأمن الوطني: تصور شامل**، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2004)، ص 15.

[4] إحسان أديب مرتضى، **الأمن الإسرائيلي في تطوراته المفهومية والعملياتية**، ط2، (لبنان: باحث للدراسات، 2006)، ص ص 18–19.

1. العمل على منع غيرها من الدول من التفوق عليها خشية أن يؤدي تفوق إحدى هذه الدول إلى السيطرة على الجماعة الدولية منفردة.
2. العمل على منع أي دولة صغيرة من اكتساب قدرات تؤهلها للانضمام إلى الدول الكبرى.

ويمكن تعريف الأمن بأنه: "حماية وجود الدولة القومية ضد أي تهديدات مقصودة، أو في وجه أي محاولات تخريب لوجود الدولة من داخلها ضد أي كيان ذو طبيعة سياسية، يهدد وجود الدولة وكيانها المادي[1] مما يوجب على الدولة تعبئة القوة العسكرية والقدرات الاستراتيجية بما يكفي لردع هذا التهديد[2].

ارتباط مفهوم الأمن بالتهديد الذي تواجهه الدول يعني أنه في حال بقاء هذا المفهوم جامداً فإنه سيعاني قصوراً، باعتبار توسع دائرة التهديدات ، ولم يعد المفهوم متمحوراً حول معناه الضيق القائم على الحفاظ على وجود الدولة.

المفهوم غير التقليدي للأمن (Non- Traditional Security)

ظهر النقاش حول مسألة توسيع الأمن بداية من الثمانينيات والتسعينيات لإعادة النظر في حصر مفهوم الأمن في الجانب العسكري، إذ لم تعد التهديدات تواجه الدول وحسب، ولم تعد محصورة بالمجال العسكري، وأصبحت كل الدول دون استثناء تُعاني من هذه التهديدات الجديدة (الإرهاب، الجريمة المنظمة، التلوث البيئي، الاحتباس الحراري، التصحر، الجفاف)، وغيرها من التهديدات التي توجب على الدول والفواعل الدولية مراجعة حساباتها في آليات التصدي لهذا التهديد.

وقد تزعم "جوهان غالتونغ" دراسات دعت إلى رفض ربط الأمن بالحرب، ودعت بدلاً من ذلك إلى التركيز على مفهوم أكثر إيجابية المتمثل في "السلام الإيجابي" ، فالأمن حسب هذه الدراسات لا يقتصر فقط على الحرب، بل يجب أن يتضمن أيضاً القضاء، أو على الأقل تقليص حدة هذا العنف

[2] مالك عوني وآخرون، **الأمن غير التقليدي: اتجاهات تهديد موازنة للأمن في المنطقة العربية**، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر 2011، ص3.

غير المباشر[1]، ومن جهة أخرى فإن التهديد غير التقليدي أصبح يرتبط بالأمن عبر كيانات أوسع، حيث امتد من الإنسان، إلى الوجود الإنساني، إلى الدولة، ولا يقتصر عليها بأي حال من الأحوال[2].

وتتمثل أسباب التحول في مفهوم الأمن في ثلاث عناصر:

1. تحول الفواعل في العلاقات الدولية: وهذا يعني التحول في مصدر التهديدات، حيث كان التهديد دولة لما كانت العلاقات الدولية حكراً على الدول.
2. كثافة وتسارع التدفقات فوق القومية، وتحت القومية ما أدى إلى التحول في طبيعة التهديدات والأخطار.
3. التحول في الوسائل والأهداف الناتج عن الثورة المعلوماتية، وزيادة تشابك وترابط العلاقات بين الفواعل الدولية الرسمية، وغير الرسمية [3].

حيث لم يعد الأمن بمفهومه الموسع مقترناً بالحرب والسلام، بل أصبح يشمل عدة مجالات تتعلق بالفرد باعتباره فاعل من الفواعل في العلاقات الدولية وأخرى تتعلق بالمجتمع والدولة.

المطلب الثاني: الأمن: (الخصائص، الأبعاد و المستويات).

أن تكون آمناً يعني أن تكون سليماً من الأذى، بالطبع لا أحد آمن بالكامل، ولايمكنه تحقيق ذلك، فالحوادث ممكنة والموارد شحيحة، وقد يفقد الناس عملهم وتبدأ الحروب، ولكن الأكيد أن الحاجة للأمن قيمة إنسانية وشرط مسبق للعيش المحترم[4].

للأمن عموماً ثلاثة خصائص أساسية كالآتي:

1. النسبية:

[1] عادل زقاع، **إعادة صياغة مفهوم الأمن**، مرجع سابق.

[2] مالك عوني، مرجع سابق، ص6.

[3] مصطفى بخوش، **التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيب الأمنية في المتوسط**.
Bmostopha2000@yahoo.fr

[4] مارتن غريفتش، مرجع سابق، ص78.

تعتبر مسألة النسبية مسألة مهمة في موضوع الأمن، وهذا أمر طبيعي نظراً لتعلق الأمن بعدة مستويات، وأبعاد، فالدولة عند سعيها لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن بسبب تفاعلها مع بيئة خارجية غير موثوق فيها، كما أنها عاجزة عن تحقيق الاكتفاء في شتى المجالات، وهي في حاجة دائمة للدول والأخرى وبالتالي فإنها عاجزة عن تحقيق أمنها الكامل في المجالات التي تحتاج فيها للدول والفواعل الأخرى[1].

2. الانعكاسية:

تعني الانعكاسية أن الدولة تهدف من السعي لتحقيق أمنها إلى الحفاظ على معتقدات وقيم معينة تتماسك من خلالها المنظومة الداخلية والخارجية للدولة، وبالتالي فإن الدفاع عن أمنها هو انعكاس صمني للدفاع عن هذه المنظومة من المبادئ والقيم والمعتقدات[2]، أي أن الدولة باقة ما دام فكرها وإيديولوجيتها قائمة، أما عن مدى انتشار هذه الإيديولوجية فذلك يرجع لقوة الدولة.

3. الديناميكية:

تعني ديناميكية مفهوم الأمن أنه مفهوم مرن ينتقل من مجال لآخر ويتماشى مع الأوضاع القائمة، فارتبط بالدولة لما كانت العلاقات الدولية حكراً على الدول، واليوم هو يرتبط بالإنسان، لما أصبح الفرد من وحدات التحليل في العلاقات الدولية، وفي هذا الشأن قدم "ويلفرز" مجموعة من التساؤلات عبر عنها بـ: "إشكالية الأمن" (Security Problematique) والتي تلخص الإشكالية التي يعاني منها الأمن نتيجة ديناميكيته:

- الأمن لأجل من؟ Security for Home ? .
- الأمن لأجل أي قيم؟ Security for which values ? .
- ما هو القدر الكافي من الأمن؟ How much security? .
- لأجل أي التهديدات؟ From what threats? .
- عن طريق أي المعاني؟ By what means ? .

[1] أحمد الرشيدي وآخرون، **المدخل للعلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003)، ص3.

[2] المرجع نفسه

- في أي المراحل؟ At what time period? [1].

ويمكن وضع خصائص الأمن في شكل ثنائيات :

1. الأمن مفهوم غامض ديناميكي: إذ لم يتفق الباحثون حول مفهوم محدد للأمن، ولم يصلوا لمعناه الحقيقي بسبب عدم وضوح ميادينه، أو المجال الذي يمكن من خلاله دراسته.
2. الأمن شعور نسبي: حيث يرتبط بأحاسيس الفرد ومتطلباته فالسلاح لدى الصديق يغذي الشعور بالأمن، والعكس إذا كان نفس السلاح عند العدو، ونظراً لارتباط الأمن بالإحساس والشعور فإنه يبقى نسبيا ويستحيل تحقيق الأمن كاملاً.
3. الأمن مفهوم معقد قابل للتطور: يتميز مفهوم الأمن بالتعقيد لأن الأمن لا يرتبط بدولة واحدة، فهو مطلب كل الفواعل الدولية دون استثناء، وكذلك لا يرتبط بقطاع واحد، فهو في كل القطاعات، ومنه فإن التطور الذي تشهده العلاقات الدولية يؤدي مباشرة إلى تطور مفهوم الأمن.

- **أبعاد ومستويات الأمن:**

بعد التطور الذي عرفه مفهوم الأمن نتيجة تفاعل عدة عوامل وأسباب، ظهرت العديد من الدراسات التي تطرح مستويات أخرى للأمن فوق الدولة، وتحتها، أو ما يعرف بتعميق مفهوم الأمن، وبالمقابل محاولة لتوسيع مفهوم الأمن ليشمل عدة أبعاد غير البعد العسكري (التقليدي).

- مبادرة "باري بوزان" (Barry Buzan) لتوسيع وتعميق مفهوم الأمن:

اعتبر "باري بوزان" أن التهديدات العسكرية تمثل قلب اهتمامات الأمن الوطني، لذلك فقد قدم الأمن حسب التهديدات المتعلقة بالقطاعات (Types of Threats by Security)، نظراً لأن الأمن – حسبه– مرتبط بالتهديد، وتتمثل التهديدات حسب القطاعات فيما يلي:

- التهديدات العسكرية: التهديدات العسكرية لا تهدد فقط وجود الدولة، بل تهدد المصالح المجتمعية ومصالح الأفراد، كما أن التهديدات العسكرية تحتوي أهدافاً سياسية (Political Objectives) (حماية حدود الدولة، التغير في مؤسسات الحكومة)، ولكن بعض الأهداف السياسية تحتاج لوسائل سياسية.

- التهديدات السياسية: والتي يمكن أن تكون غير مدركة، والتهديدات البنيوية المتمثلة في عدم إمكانية الدولة تجاهل الدول الأخرى، أين تصبح الأنظمة السياسية لهذه الدول في لعبة صفرية مع الدول الأخرى (Their Political systems there play a zero-Sun game with each other).

[1] David Baldween, Op.Cit, pp12-17.

– التهديدات الاقتصادية: من الصعب أن ترتبط التهديدات الاقتصادية بالأمن الوطني أكثر من القطاع العسكري، ومع ذلك فإن التهديدات الاقتصادية من شأنها أن تؤثر سلباً على الأمن الوطني للدول[1].

– الأمن المجتمعي: يتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية التي يقوم عليها المجتمع حيث أصبح المجتمع يشكل بطريقة أو بأخرى هوية الدولة، وهو ما أكد عليه "أوول ويفر" (Ole Weaver) بأن العولمة أثرت على هويات المجتمعات نتيجة للهجرة واستيراد الثقافات الأجنبية.

– الأمن البيئي: الذي يرتبط بالبعد الإيكولوجي وما تعاني منه البيئة جراء الإفراط في الانبعاثات الغازية نتيجة اتساع الصناعة والمصانع ما أحدث تهديدات بيئية[2].

وجاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994 بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني" (Globalization with Human face) أن مهددات الأمن الإنساني تتمثل في قطاعات الأمن التالية:

– الأمن الاقتصادي: الذي يتمثل في الاستقرار المالي بالنسبة للدول، والاستقرار في الوظيفة والدخل بالنسبة للأفراد.

– الأمن الصحي: يتعلق بغياب ومحاربة الأمراض والأوبئة مثل الإيدز.

– الأمن الثقافي: الحفاظ على الهوية في ظل تسارع التدفقات جراء التطور في وسائل الإعلام والعولمة.

– الأمن الشخصي: مكافحة الجريمة المنظمة، وغير المنظمة، والحفاظ على حياة الأفراد.

– الأمن البيئي: الحفاظ على البيئة، والتنوع البيولوجي.

– الأمن الغذائي: يتعلق بمحاربة المجاعات، وتحقيق الاكتفاء الغذائي داخل الدولة للأفراد [3].

- **مستويات الأمن:**

يرى "باري بوزان" (Barry Buzan) أن الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة؛ حيث يقترح "مولر" (Muller) ثلاثة مستويات للأمن، ويتفق معه "ويلفرز" (Welfers)، وهذه المستويات هي: الدولة، المجموعة، الأفراد[1].

---

[1] Barry Buzan, People, **States and Fear the national security problem international Relations**, 2nd edition ,(Great Britain: British Library Cataloguing, 1993), pp 75-83.

[2] خديجة عرفة، تحولات مفهوم الأمن... الإنسان أولاً، ص3. متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:
http//: www. Blamonline. Net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.shmth.

[3] المرجع نفسه، ص ص 2–3.

وعموماً يمكن تلخيص مستويات الأمن في: المستوى الوطني، المستوى الإقليمي، المستوى الدولي، المستوى الفردي.

1. المستوى الوطني:

في هذا المستوى من مستويات الأمن تأخذ الدول ترتيبات أمنية سياسية، أو اقتصادية، أو عسكرية لضمان أمنها الوطني سواء داخلياً من خلال تفعيل دور الأجهزة الداخلية للدولة، أو خارجياً كانخراطها في منظمات دولية، اتفاقيات دفاع مشترك والتعاون الأمني، ويبقى لهذا المستوى مشكلات لأنه قد يعتقد صناع القرار في دولة معينة بأنهم يعززون أمن دولتهم، بينما يتورطون في أوضاع تؤدي إلى عكس ذلك[2].

2. المستوى الإقليمي:

يعبر المستوى الإقليمي للدولة عن التفاعلات التي تحدث في رقعة جغرافية محددة تتشارك فيها مجموعة من الدول، ومن الملاحظ اليوم أن المجال الإقليمي يلعب دوراً مهما في سياسات الدول الأمنية[3]، خاصة في ظل تطور التهديدات وسهولة انتقالها، وصعوبة مواجهتها من طرف كل دولة منفردة، لذلك وجب تكثيف الجهود وتعاون الدول فيما بينها لمواجهة التهديدات المشتركة.

3. المستوى الدولي:

تسعى الدول جاهدة لتعزيز مكانها في النظام الدولي وزيادة أمنها من خلال دعم السلم والأمن الدوليين والمساهمة في تحقيق الأمن الجماعي بالانخراط في هيئات دولية من شأنها تعزيز الأمن الدولي، وهو ما عبر عليه "جوزيف ناي"، و"كيوهان" بالاعتماد المتبادل، حيث أن مصادر التهديد أصبحت تتجاوز قدرات الدول منفردة وأصبحت تهدد أمن كل الدول في النظام الدولي[4].

المستوى الفردي: يعتبر الفرد من بين الفواعل التي ازدادت أهميتها خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، أين بدأت تظهر العديد من المقاربات التي تنادي بأولوية الفرد عن الدولة، حيث ظهرت مقاربة الأمن

---

[1] عادل زقاع، **إعادة صياغة مفهوم الأمن**، مرجع سابق.

[2] فهد بن محمد الشقهاء، مرجع سابق، ص ص 7-9.

[3] أحمد الرشيدي، مرجع سابق، ص7.

[4] John Burton**, Global Conflicts**, (bringhton : wheat sheaft books, 1984), p87.

الإنساني في هيئة الأمم المتحدة التي تعتمد على الفرد كوحدة تحليل، وليس الدولة[1]، وطرح مفهوم الأمن الإنساني لأول مرة في إطار التقرير الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP United Nation Development Program) عام 1994 ليشمل الفرد وكل ما يهدد الأفراد[2].

وربط المفكر "محبوب الحق" مفهوم "الأمن الإنساني" (Human Security) بالتنمية معبراً عليه بـ: " أمن كل الناس في كل مكان، وفي ظل العمل، والبيت والشارع، مجتمعاتهم وبيئتهم" [3].

والأمن الإنساني هو حماية جميع مقومات الحياة الإنسانية، بطريقة تصون الحريات الأساسية، والمهمة للحياة، وهو كذلك حماية الهوية والأنظمة السياسية والاجتماعية [4].

المطلب الثالث: مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية.

سيتم في هذا المطلب تسليط الضوء على مفهوم الأمن وفق كل نظرية من نظريات العلاقات الدولية (أنظر مفهوم النزاع في نظريات العلاقات الدولية)

يرى الواقعيون أن الدول يجب أن تحافظ على بقائها عن طريق الحفاظ على جيوش كبيرة ذات جهوزية عالية، وعليها (الدول) أن تكون حذرة فيما يتعلق بدفاعها والحفاظ على مصالحها[5]. ويعرف الواقعيون التقليديون الأمن بأنه سلامة الدولة والحفاظ على بقائها ضد أي أخطار داخلية أو خارجية قد تؤدي إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية، أو ضغوطات خارجية، أو انهيار داخلي[6].

---

[1] خديجة عرفة، مرجع سابق، ص1.

[2] المرجع نفسه، ص 5

[3] Mehboub Ulhaq, **Reflection on Human Development**, (New York: Oxford Unv press, 2005), p115.

[4] Fond des nations Unies pour la sécurité humaine **, La SECUTRE HUMAINE EN THEORIE ET ON PRATIQUE**. (New York : Bureau coordination des affaires humnaires, 2009) , p06.

[5] إحسان أديب مرتضى، مرجع سابق، ص ص18-19.

عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995)،

[6] ص331.

هذا وقد أضاف "كينيث والز" (Kennith Waltz) إضافات جديدة للواقعية، حيث تم إضافة البعد الاقتصادي، وكذلك إرجاع الفوضى إلى بنية النظام الدولي الذي أصبح كمستوى جديد للتحليل، والاعتراف بفواعل أخرى من غير الدولية، وهذا ما يُسمى بالنظرية الواقعية البنيوية (Structural Realism)[1].

ورغم الاختلاف بين الواقعيين في تفسير النزاع والحرب والأمن إلا أنهم يتفقون في ثلاث نقاط أساسية، تم الاصطلاح عليها بـ: (The Three S's Statism , Survival , Self Help)، ويمكن الاصطلاح عليها بالمثلث الواقعي القائم على الدولاتية (Statism)، البقاء (Survival)، والعون الذاتي (Self Help)[2].

ينظر الليبراليون للأمن على أنه ممكن التحقيق عكس الواقعيين الذين يعتبرون الأمن صعب التحقيق في ظل الفوضى والريبة والشك التي تحكم العلاقات الدولية، ومع ذلك فإن الليبراليين يؤكدون على التعاون والاعتماد المتبادل (Interdependence) من خلال الآليات التالية:

- يمكن التعاون بإنشاء منظمات، تعمل على تحقيق الأمن وتقليص التهديدات.
- إيجاد قواسم مشتركة بين الدول، والبحث عن سبل التعاون والاتحاد، بدلاً عن العون الذاتي.
- نشر قيم الديمقراطية، وتكريس السلام الديمقراطي.
- انسجام المصالح بدلا من تضارب المصالح.

ويستبدل الليبراليون مفهوم الأمن القومي، بالأمن الجماعي (Collective Peace) وكذلك السلام الديمقراطي (Democratic Peace) [3].

أما عن النظرية الماركسية فالماركسيون يعتبرون أن الرأسمالية هي سبب اللاأمن وذلك من خلال البحث عن المواد الأولية، وتصريف فائض الانتاج من خلال الحركات التوسيعية الاستعمارية[1]. (انظر النظرية الماركسية في تفسير النزاعات الدولية).

---

[1] أحمد علي سالم، **القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئاً من الماضي**، (المجلة العربية للعلوم السياسية، 2008)، ص ص 119–120.

[2] John Bylis, Op. Cit, pp107-109.

[3] Ibid, pp 115-117.

ويرى البنائيون أن العلاقات الدولية تحكمها الفوضى، وأن كل دولة تنظر بشكل سلبي لأمن الدول الأخرى، وبالتالي فالأمن مصدره الهويات لأن الفوضى سببها اختلاف الهويات حيث يقول "ألكسندر واندت" (Alexander Wendt): "العالم دون هويات هو عالم الفوضى والاضطراب" وحسبه كلما زاد توافق الهويات زاد مستوى ونسبة الأمن[2].

ويرى التيار النسوي أن اضطهاد المرأة عبر المراحل التاريخية، وسيطرة الرجال على عالم السياسة هو السبب الرئيسي للحروب، وينظر النسويون أن في حال تم إعطاء فرصة للمرأة لقيادة السياسة العالمية، فإن العالم سيكون أكثر أمناً واستقراراً وميلاً للسلام[3].

مفهوم الأمن الموسع وفق "مدرسة كوبنهاغن"

من الإسهامات الأصلية "لمدرسة كوبنهاغن"، والذي يمكن اعتباره "اختراعاً غير مسبوق هو مفهوم "الأمننة" (Securitization) أي إضفاء الطابع الأمني، حيث عرف كل من باري بوزان وأول ويفر الأمننة بأنها: "فعل خطابي ناجح، يتم عبر ه بناء فهم تذاتاني في مجموعة سياسية لمعالجة شيء ما على أنه تهديد وجودي يقيم مرجعية معينة، للتمكن من اللجوء إلى تدابير استثنائية للتعامل مع هذا التهديد"[4]. عند التمعن في هذا التعريف يجب التوقف عند عدة نقاط هي:

- الأمننة فعل خطابي براغماتي مستعمل من طرف النخبة السياسية
- يوضع موضوع معين ضمن نطاق الأمننة فإنه يدخل ضمن نطاق التهديدات
- يمكن استخدام الأمننة للتضييق على الحقوق الفردية والجماعية، وبالتالي قد تستخدم الأمننة بطريقة سياسية.

ويضع "بوزان" ثلاث خطوات للأمننة:

1. توضيح كيف يمس هذا التهديد "المزعوم" ببقاء الأفراد والجماعات.

---

[1] ستيف سميث، مرجع سابق، ص398.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص ص 440-441.

[3] المرجع نفسه، ص465.

[4] حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2009)، ص ص 35-37.

2. تحديد التدابير الطارئة التي يمكن من خلالها ضبط التهديدات والسيطرة عليها.

3. مدى نجاح الخطاب في الحصول على رضا المواطنين إزاء ما يرافق الأمننة من خرق لقواعد الرقابة والشفافية.

كما يضع "بوزان" حلاً لمشكل الأمننة في حال انتفاء التهديد عن طريق نزع الأمننة (DESECURITISATION)، أي إخراج الموضوع الذي تم أمننته من أجندة التهديدات، واعتباره أمراً عادياً[1].

[1] المرجع نفسه.

المبحث الثالث: تصورات القوى الفاعلة في منطقة المتوسط للأمن.

تتميز منطقة المتوسط بوجود ثلاث قارات متلاصقة (أوروبا، آسيا، إفريقيا)، هذا التنوع يزيد من حركة التبادل الموجودة في المنطقة، خاصة في ظل وجود عدة إيديولوجيات، وكذلك عدة ديانات وأجناس وأعراق تجعل التصورات كثيرة للأمن في المنطقة، إما دولا عربية، أو غربية، وهذا ما سيتم الاعتماد عليه في دراسة التصورات الأمنية في هذه المنطقة.

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية لمنطقة المتوسط.

يرجع أصل كلمة المتوسط (Méditerranée) إلى كلمتين يونانيتين (Médius) التي تعني متوسط و(terra) التي تعني الأرض، وذلك لأنه يتوسط القارات الثلاث، فالبحر الابيض المتوسط يقع فلكياً بين خطي عرض 46° شمالاً، وخطي طول 36° شرقاً و50.5° غرباً، وتبلغ مساحته 2.510.000 كلم^2 ويبلغ طوله من سوريا إلى مضيق جبل طارق 3540 كلم، أما من الشمال إلى الجنوب يبلغ عرضه 970 كلم [1]، ويتصل البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق، وبالبحر الأحمر في الجنوب بقناة السويس، والبحر الأسود في الشمال الشرقي عن طريق مضيق "البوسفور" ومضيق "الدردنيل"[2]، كما يحتوي البحر المتوسط على أكثر من 3300 جزيرة، منها جزيرتين تشكل دولاً، وهما "قبرص ومالطا"[3].

[1] حسين أبو سمور، حامد الخطيب، **جغرافية الموارد المائية**، (الأردن: دار الصفاء للنشر التوزيع،1999)، ص ص 199-201.

[2] وهيبة شيباني، **الأمن المتوسطي في استراتيجية حلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية، الأمن والتعاون، تيزي وزو جامعة مولود معمري، 2014، ص48.

[3] فتحي محمد أبو عناية، **دراسات في الجغرافيا البشرية**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1989)، ص8.

تنبع خصائص البحر المتوسط حيث تتنوع فيه المحاصيل الزراعية، وتكثر فيه تربية المواشي، وثروة سمكية، بالإضافة إلى كل ذلك تتميز المنطقة المتوسطية بتركيبة سكانية متنوعة دينياً، عرقياً حيث يشكل المسلمون غالبية دول جنوب المتوسط، بينما يغلب المسيحيون على دول الشمال[1].

وتتكون الدول المتوسطية من العديد من الدول الأوروبية وهي: إسبانيا التي يبلغ عدد سكانها 48.5 مليون نسمة، فرنسا ويبلغ عدد سكانها 70 مليون نسمة، كرواتيا وعدد سكانها 4 مليون نسمة، ألبانيا يبلغ عدد سكانها 3 ملايين نسمة، الجبل الأسود وعدد سكانه 650 ألف نسمة، إيطاليا 65 مليون نسمة، تركيا، البوسنة والهرسك، مالطا، سلوفينيا، اليونان.

أما عن الدول المتوسطية الآسيوية هي: سوريا، لبنان، فلسطين وما يجدر الإشارة إليه أنه في المراجع الغربية سيجد الباحث (إسرائيل) كدولة متوسطية، ولن يجد فلسطين، والدول الإفريقية المتوسطية هي: مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، والمغرب[2].

كل ما سبق ذكره يتعلق بالبعد الجغرافي الذي لا يعترف بالدولة المتوسطية إلا إذا كان لها ساحل عبر المتوسط وتطل عليه، لكن هذا لا يعني غياب فواعل أخرى في هذه المنطقة رغم أنها ليست منها، وسيتم التعرف على المنطقة المتوسطية بالاعتماد على البعد الاستراتيجي:

يمثل البعد الاستراتيجي وجود مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة بين مجموعة من الدول المرتبطة بمنطقة معينة، وليس بالضرورة أن يكون هذا الارتباط جغرافياً.

ويتسع ويضيق تحديد الدول المتوسطية وفقاً لرؤيتها لمصالحها وأهدافها في هذه المنطقة، ومن هذه الدول: الأردن، موريتانيا، البرتغال، دول الخليج العربي[3].

يحتوي البحر الأبيض المتوسط على العديد من الثروات خاصة النفط والغاز في الخليج العربي وكذا المغرب العربي وبحر قزوين، وهنا يبرز كذلك دور البحر المتوسط في النقل البحري واختصار المسافات،

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 9-12.

[2] **البحر الأبيض المتوسط.. قصة حضارة**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
Http//www.aljazira.net/encyclopedia/citesandregiose/2016/4/20.

[3] وهيبة تباني، مرجع سابق، ص ص 50-51.

ويعتبر البحر الأبيض المتوسط بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية[1]، حيث تحتوي المنطقة المتوسطية على مجموعتين متباينتين من القوى الاقتصادية (مجموعة الشمال، ومجموعة الجنوب)، حيث تمثل دول الشمال الدول المتقدمة في شتى المجالات، وتقود أكبر تجربة تكاملية نجاعة (الاتحاد الأوروبي European Union)، وتمثل المجموعة الثانية دول الجنوب المتخلفة وتعرف مشاكل مختلفة، وكذلك تحتوي المنطقة على مفارقة أخرى، وهي أن الدول المتقدمة فقيرة من حيث الموارد الأولية التي تزخر بها دول الجنوب مما يجعل العلاقات بين دول المتوسط متميزة من حيث التبعية المتبادلة (رغم أنها غير متكافئة وتتبع فيها دول الجنوب دول الشمال)، وتتجسد الهوة بين الشمال والجنوب في الدخل الفردي، حيث لدى الضفة الشمالية 165 مليون نسمة بمعدل 19000 يورو في السنة، والجنوب 265 بمعدل 1900 يورو للسنة[2].

كما يمثل البحر الأبيض المتوسط منطقة عبور بحرية للتجارة العالمية، فقد زادت فيه حركة الملاحة البحرية بأكثر من 50% بين 1997 و2006، وبلغ النمو السنوي لنقل النفط 6%، و7% للغاز الطبيعي، وانطلاقاً من هذه الأهمية فإن الدول تسعى باستمرار لتأمين مصالحها من هذه المنطقة، وإن لم يكن منها فعبرها، وذلك نظراً لأهمية النقل في التكلفة الإجمالية وما يقلصه البحر المتوسط من مسافة من خلال مضايقه خاصة مضيق جبل طارق، وقناة السويس لذلك يصعب استراتيجياً ضبط الفواعل في هذه المنطقة نظراً لأهميتها الاقتصادية والاستراتيجية.

وتحظى منطقة المتوسط بأهمية جيوسياسية، حيث يقول "مورتن كابلن" (Mortan Kaplan): " مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل للجيل القادم على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر المتوسط"[3]. وذلك نظراً للموقع الاستراتيجي الذي تحتله هذه المنطقة، حيث تطل على البحر المتوسط

[1] مريم زكري، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأورومغاربية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات أورومتوسطية، تلمسان، جامعة أبو بكر بلقايد، 2011، ص 16.

[2] وهيبة تباني، مرجع سابق، ص ص 56 –57.

[3] خالد عبد اللطيف، **مستقبل العلاقات بين شمال وجنوب المتوسط**، مجلة السياسة الدولية، مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد123، 1996، ص250.

(تشاطئه) 19 دولة، بالإضافة إلى جزيرتين مالطا وقبرص[1]، وهذا يسهل عملية الاتصال بين هذه الدول نظراً لقربها الجغرافي، كما يخفض تكاليف المبادلات التجارية للسبب ذاته، وتسهل من خلاله عملية المراقبة للمياه الإقليمية لكل دولة وحماية حدودها البحرية.

ولكن للأبعاد الجيوبولتيكية/الجيواستراتيجية للدول خاصة الكبرى، فإنها ترفض أن تغيب عن هذه المنطقة وتسعى لتوسيعها لأهداف استراتيجية -كما تم الإشارة إليه سابقا-، لذلك رابطت الولايات المتحدة في المنطقة عن طريق أسطولها السادس بهدف حماية مصالحها في المنطقة منذ عام 1830 [2]، ناهيك عن القوتين التقليديتين فرنسا وبريطانيا اللتين تواجدتا في المنطقة عن طريق العامل الجغرافي (بالنسبة لفرنسا لأنها دولة متوسطية جغرافياً)، وبريطانيا بالاعتماد على العامل التاريخي وتواجدها في المنطقة عن طريق الاستعمار أوالانتداب.

ومن خلال ما سبق في عرض الأهمية الاقتصادية للمنطقة المتوسطية والأهمية الجيوسياسية فإن هذه المنطقة ستكون منطقة صراعات دائمة بين القوى الكبرى التقليدية والقوى الصاعدة التي تبحث عن مكانة لها في المنطقة ولن يتوقف الصراع بين الدول المتوسطية وحسب، بل ستكون دولا من خارج المنطقة على غرار روسيا التي تبحث عن منفذ للمياه الدافئة، والولايات المتحدة الأمريكية لحماية مصالحها في المنطقة والصين التي تسعى للتواجد وتعزيز مكانتها خاصة الاقتصادية.

ويشكل البحر المتوسط أحد المجالات الجيواستراتيجية الأكثر حساسية في العلاقات الدولية، وليس فقط لتوسطه ثلاث قارات، بل لكونه معبر يصل بين المحيط الأطلسي بالهندي، كما يشمل أيضاً خطاً بحرياً للنفط القادم من الخليج نحو أوروبا وأمريكا[3]. خاصة بعد دخول قناة سويس للعمل التي

---

[1] البحر المتوسط، قصة حضارة، مرجع سابق.

[2] أحمد مصطفى، **الولايات المتحدة الأمريكية والمشرق العربي**، (الكويت: عالم المعرفة، 1978)، ص ص 8-15.

[3] أمحند برقوق، **الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط**، ص2، مأخوذ من الموقع الالكتروني:
http:// berkouk-mhand . yolasite.com

قلصت مسافات كبيرة، وقد ظلت منطقة المتوسط منطقة صراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة لدجة اعتبار هذ المنطقة "قلب الأرض" (HEART LAND)[1]

ومع نهاية الحرب الباردة انتهى الخطر الشيوعي وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية البحث عن بدائل في إطار سياسة ملء الفراغ فتحول النظر إلى جنوب المتوسط خاصة[2]، أي أن الصراع توقف بين الشرق والغرب، وتحول إلى صراع بين الشمال والجنوب، لكن بسبب هذا الصراع بقيت منطقة المتوسط المنطقة الأساسية لهذا الصراع، ومن هذا المنطلق بقيت المصالح تتضارب في هذه المنطقة من طرف فواعل أصيلة تنتمي للمنطقة وفواعل دخيلة عنها.

المطلب الثاني: التصور الغربي للأمن في منطقة المتوسط.

بعد توسع مجالات الأمن وأبعاده، ومستوياته وذلك جراء التطور في طبيعة التهديدات وسرعة انتشارها وصعوبة مواجهتها من جهة، وانهيار الاتحاد السوفياتي حيث رأى "بيار هسنر" أن كل من نظام "يالطا"(Yalta) الذي قسم العالم لشرق وغرب (ثنائي)، ونظام "فرساي" (Versailles) الذي قسم العالم عن طريق الحدود، وكذلك نظام "واستفاليا" (Westphalia) الذي كرس مبدأ الدولة الأمة، كل هذه الأنظمة وضعت محل تساؤل، كما أن غياب العدو التقليدي جعل الغرب يبحث عن عدو جديد في لإطار نظرية (التحدي- الاستجابة) "لأرنولد توينبي"، والتي تؤكد على أنه "وحدها المدنيات (الحضارات) التي تواجه تحديات وأخطار تزدهر وتنمو، والعكس صحيح في غياب تحدي خارجي تدخل الحضارة في مرحلة مراوحة المكان ثم الانحلال"، كما أن "كانيتي" طرح نظرية "الكتلة المزدوجة" التي تقوم على أن " الإمكانية الأضمن والوحيدة في الغالب التي تملكها كتلة أو دولة للحفاظ على نفسها وتماسكها، إنما تكمن في وجود كتلة (أو دولة) ثانية ترتبط بها، وسواء تواجهتا أو تبادلتا التهديد جدياً في اللعبة، فإن الحكم بكتلة ثانية أو حتى التخيل يتيح لها التفكك"[3].

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

[3] مصطفى بخوش، **مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة**، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 3، 2002، ص ص 2-3.

وسيتم التعرف على التصور الغربي للأمن في منطقة المتوسط سواء كدول أو تكلات أو أحلاف، حيث يجمع الباحثون في العلوم السياسية على تنامي التهديدات غير العسكرية من جريمة منظمة، وهجرة سرية، تبييض الأموال...وإرهاب، والبحر الأبيض المتوسط كمنطقة تماس بين شمال متقدم وجنوب متخلف يحكم بأنظمة تطبق شكلياً الديمقراطية مما يخلق احباطات جماعية مخلفة تهديدات مختلفة[1].

ينظم الاتحاد الأوروبي علاقته مع الدول المتوسطية في إطار ما يعرف بـ" السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي"، حيث تقسم المنطقة المتوسطية إلى ثلاث مناطق فرعية، فالأولى منطقة شمال البحر المتوسط، وتضم: تركيا، قبرص، الجبل الأسود، مالطا، المنطقة الثانية، وتضم كل من: الجزائر، المغرب، تونس، أما المنطقة الثالثة تضم: مصر، ليبيا، سوريا، فلسطين، و(إسرائيل)[2].

ونظراً لتعرض أوروبا لحربين عالميتين فإنها استفادت من الدروس السابقة، إذ لا تريد استحداث مسببات لهذه الحروب، ومنه فالأولوية التي تعطيها للجانب الأمني مرهونة بالحفاظ على الوضع القائم، والذي يجب أن تبقى أوروبا المسيطر الأول عليه[3].

وتقوم أوروبا بتجسيد مفهوم "الحرب على الإرهاب" بعد أحداث 2001/09/11 وخاصة بعد الأحداث الأخيرة في فرنسا خلال سنتي 2015 و2016: إذ تم ربط كل ما يحدث في منطقة المتوسط بالدول العربية خاصة: (سوريا، العراق، ليبيا، تونس، والجزائر) واعتبار هذه المنطقة مصدر للإرهاب باتجاه العالم، وبالتالي تهديد مصالح أوروبا الأقرب إليها[4].

ويمكن رصد التهديدات الجديدة حسب التصور الأمني الأوروبي في الوثيقة الاستراتيجية الأمنية الأوروبية لسنة 2003، حيث أشارت الوثيقة إلى أن التهديدات التي تواجه أوروبا هي: الإرهاب الدولي، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، أسلحة الدمار الشامل، فشل الدولة، إذ تعكس هذه

---

[1] أمحند برقوق، مرجع سابق، ص ص 5-6.

[2] وهيبة تباني، مرجع سابق، ص ص 63-64.

[3] Roberto Aliboni, **"European Union Security perceptions policies towards the Mediteianean**, (New York: Strategic Studies Institute, 1999), p27.

[4] Ibid.

التهديدات تحول اهتمامات الدول الأوروبية من التركيز على المد الشيوعي خلال الحرب الباردة إلى تهديدات أكثر تأثيراً وجاء في هذه الوثيقة "إن مفهومنا التقليدي للدفاع الذاتي حتى الحرب الباردة وطول مدتها –كان يقوم على أساس تهديد الغزو".[1]

وتتمثل محددات الأمن الأوروبي أو العوامل المؤثرة فيه فيما يلي:

- المحدد/ العامل التاريخي: تبقى الحربين العالميتين، أكبر عقدة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، إذ لا يريد تكرارها، حيث تنظر الدول الأوروبية لبعضها البعض نظرة "الأنا" بينما تنظر لباقي الدول "نظرة الآخر"[2].
- المحدد/ العامل الجغرافي: يقع الاتحاد الأوروبي في نقطة تقاطع استراتيجية ما يجعل أمنه منكشفا على جبهات برية وبحرية وواسعة، إذ يصعب مراقبة كل هذه المسافات من الحدود خاصة البحرية[3].
- المحدد/ العامل القيمي والايديولوجي: إن العامل الإيديولوجي للأمن الأوربي (European Security) كان واضحاً خلال الحرب الباردة والمتمثل أساساً في مواجهة الخطر الشيوعي، ولكن بعد نهاية الحرب الباردة حل محل الخطر الشيوعي نوع آخر من التهديد، وهو خطر " الإرهاب" و"الفكر المتطرف" الذي يعتقد الغرب بأنه أخطر من المد الشيوعي[4].

الملاحظ أن الاتحاد الأوروبي يواجه الدول المتوسطية ككتلة، بينما ينظر لباقي الدول المتوسطية كوحدات مجزأة، أي أن نظرة الاتحاد الأوروبي لنفسه أنا ضد الآخرين وليس الآخر واحدا وحسب، بينما يعتمد على الدول المتوسطية الأخرى في التموين بالمواد الأولية وكذلك في مجال تشبيب المجتمعات خاصة في الدول التي تعاني من الشيخوخة داخل مجتمعاتها.

وقد بادرت الدول الأوروبية بعدة مشاريع بقصد تحقيق الأمن في المنطقة المتوسطية على غرار برنامجي ميدا 1، ميدا 2، مسار برشلونة 1995، سياسة الجوار الأوروبية 2003، الاتحاد من أجل المتوسط 2008، أما على المستوى الأمني فقد أنشأت دول أوروبا الجنوبية وحدتين للتدخل السريع،

---

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، (الجزائر: المكتبة المصرية للطباعة والنشر، 2005)، ص134.

[2] أمحند برقوق، مرجع سابق، ص5.

[3] خالد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص250.

[4] أمحند برقوق، مرجع سابق، ص ص5-6.

وهي "أوروفور" (Eurofor) 1995 ومقرها "فلورانس" (إيطاليا)، وكذلك "أوروماقورم" (Euroform) ومقرها "فلورانس"(إيطاليا)[1].

وبالرغم من القوة التي يمتلكها الاتحاد الأوروبي سواء كان في المجال العسكري، أو الاقتصادي فإنه لم يستطع لحد الآن 2017 توحيد سياسته الأمنية والدليل على ذلك الهجمات الإرهابية التي تحدث من فترة إلى أخرى في المدن الأوروبية دون استثناء على غرار أحداث بروكسل، برلين، والأحداث المتكررة التي استهدفت فرنسا عدة مرات كاشفة عن فشل ذريع للمخططات الأمنية الأوروبية ككتلة، وعن هشاشة أمنية كبيرة في الدول الأوروبية خاصة فرنسا باعتبارها أكبر الدول الأوروبية استهدافاً من المجموعات الإرهابية خلال سنوات 2016/2015 و2017.

أصبحت مسألة الأمن في المتوسط تهم أطرافاً ليست متوسطية، ولا حتى من القارات التي تطل على المتوسط، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم هذه الأطراف التي تعتبر أن الأمن القومي الأمريكي ليس له حدود، وتركز الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة المتوسطية (بالمعنى الاستراتيجي والجغرافي) نظراً لاعتماد الأمن الطاقوي الأمريكي اعتماداً شبه كلي على هذه الدول وكذلك النقل عبر البحر الأبيض المتوسط.

ولم يختلف التصور الأمريكي للأمن في منطقة المتوسط سواء في فترة الحرب الباردة، أو بعدها، حيث لم تتنازل الولايات المتحدة الأمريكية عن الدور الذي لعبته في هذه المنطقة، ويقوم التصور الأمريكي للأمن في منطقة المتوسط على الأهداف التالية:

- الانتقال من احتواء الاتحاد السوفياتي سابقاً إلى احتواء الاتحاد الأوروبي الذي تتنامى قوته باستمرار.
- ضمان الإمدادات بالنفط القادم من الخليج العربي وشمال إفريقيا عبر البحر المتوسط.
- ضمان أمن إسرائيل الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية.
- مراقبة المجال البحري لتنقل القوات الأمريكية عبر المتوسط.

ولم يختلف التصور الأمني للولايات المتحدة الأمريكية عن التصور الأوروبي، حيث تتفق كل من الولايات المتحدة وأوروبا في الحرب على الإرهاب، والدول التي تأويه، وانتشار أسلحة الدمار الشامل هي

[1] وهيبة تباني، مرجع سابق، ص ص 69-71.

الخطر المحدق بالأمن القومي الأمريكي[1]، إلا أن الملاحظ بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على المقاربة العسكرية الصلبة بدلاً من المزج بين القوتين الصلبة والناعمة، وهو ما أقره وزير الخارجية الأمريكي السابق "كولن باول" عند سؤاله عن سبب التركيز المفرط للولايات المتحدة الأمريكية على القوة الصلبة فقط بدلاً من قوتها الناعمة "إن الولايات المتحدة الأمريكية قد احتاجت لقوة صلبة لكسب الحرب العالمية الثانية، ما الذي حدث بعد القوة الصلبة (Hard Power) مباشرة؟ هل سعت الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على أمة واحدة في أوروبا؟ كلا، فقد جئنا بالقوة الناعمة في خطة مارشال ... وقد فعلنا الشيء نفسه في اليابان"[2]، رغم أن القوة الاقتصادية حسب "جوزيف ناي" لا تعتبر قوة ناعمةّ، بل صلبة[3]

كما تركز الولايات المتحدة الأمريكية على التقرب من منطقة المتوسط خاصة بعد 2001/09/11 بحجة حماية الأمن الدولي من الإرهاب، وحماية الأمن الجماعي وهو الأمر الذي يسمح لها بتنفيذ استراتيجيتها الأمنية في المنطقة، وتفعيل دور الأسطول السادس في "نابولي" الإيطالية الذي يلعب الأدوار التالية:

- ضمان مرور ناقلات البترول في المتوسط.
- مراقبة الحركات النووية للقوى الفاعلة في المنطقة (فرنسا، روسيا، أوكرانيا).
- مراقبة النزاعات الإقليمية وحصر عملياتها العسكرية لمنع امتدادها[4].

وعن التصور الأمني لحلف الاطلسي (1949) في منطقة المتوسط، حيث كانت الغاية من إنشائه التصدي للدفاع الاشتراكي والمتمثل في حلف "وارسو" ومواجهة المد الشيوعي، لكن بعد تفكك الاتحاد السوفياتي عقد مؤتمر "روما" 1991 لمناقشة " الأدوار الجديدة للحلف"، وقد كانت البداية بمساعدة دول شرق أوروبا على الاستقرار والاندماج في إقليمها، قام الحلف بالعديد من التدخلات على غرار ليبيا

[1] وهيبة تباني، مرجع نفسه، ص ص75-76.

[2] جوزي. س ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، تر: محمد توفيق البجيرمي، (السعودية: العبيكان: للنشر، 2007)، ص11.

[3] المرجع نفسه، ص ص 26-27.

[4] وهيبة تباني، مرجع سابق، ص ص 77-82.

وسوريا وفي سنة 1994 بدأ الحلف حوارا مع دول الجوار (دول جنوب المتوسط) يضم كل من: مصر، (إسرائيل)، المغرب، تونس، ولحقت الجزائر، الأردن، موريتانيا وتحول من حوار إلى شراكة في المتوسط.

إلا أن التصور الأطلسي للأمن في منطقة المتوسط لا يكاد يختلف عن التصور الأمريكي ، باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية المسيطر على الحلف، إذ استمر الحلف خدمة للمصالح الأمريكية بدرجة أكبر، وبتقاطع المصالح الأمريكية مع مصالح الدول الأوروبية فإن هذه الأخيرة تظل أعضاء في هذا الحلف والظاهر أن الحلف ظل يطور من تصوراته الأمنية وأقلمتها مع الظروف الدولية المتغيرة، ويركز بدرجة على المنطقة المتوسطية خاصة بعد الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية بدءً بتونس، مصر، ليبيا، سوريا واليمن فقد تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا لإسقاط نظام "معمر القذافي"، لذلك تتداخل المصالح الاستراتيجية للدول في منطقة المتوسط، خاصة الضفة الجنوبية منه.

المطلب الثالث: التصور العربي للأمن في منطقة المتوسط.

تشكل العوامل المشتركة بين الدول العربية كاللغة، التقاليد، الدين نقاط تقاطع بين هذه الدول يمكن استغلالها، حيث تتشابه الممارسات السياسية في هذه الدول بالرغم من اختلاف أنواع الأنظمة، إلا أنها لا تختلف كثيراً عن بعضها ممارستياً.

وتتحدد المنظومة العربية جغرافياً من موريتانيا غرباً إلى الخليج شرقاً، وتعتبر إقليماً جغرافياً ممتدا باستثناء الصومال وجيبوتي[1].

من المفروض أن يكون الأمن العربي أمناً موحداً، أمناً قومياً في مواجهة التهديدات التي يجب أن يكون إدراكها له موحداً، وكذلك أمناً إقليمياً مؤسساتياً في إطار جامعة الدول العربية خاصة في مواجهة التهديد المشترك المتمثل في التواجد الأجنبي بالمنطقة (إسرائيل)، غير أن اتفاقيات السلام الاسرائيلية-العربية سارت وفق التصور الأمني الغربي للسيطرة على التصورات العربية التي ظلت مستهلكة دون أن تكون طرفاً فاعلا في المعادلة الأمنية التي يجب أن تكون= (أمن وطني+ أمن وطني+ أمن وطني= أمن قومي)، إلا أن الواقع الأمني يجعل من هذه المعادلة (أمن وطني+ أمن وطني + أمن وطني= أمون)، رغم

[1] جميل هلال، **النظام الإقليمي العربي**، ط: 2، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980)، ص36.

أن التهديد التي تعاني منه الدول العربية مشترك لكنها تتبنى تصوراتها بطرق مختلفة بعيداً عن التنسيق الأمني والتعاون، بل وصلت الإدراكات العربية لدرجة التعارض والاختلاف والتوتر، وأصبحت معضلة أمنية بين الدول العربية بدل أن تكون مركبات أمنية، وقد استغلت القوى الغربية الأمر لتزيد من شدة الخلاف العربي- عربي لتضع تصورات مناسبة لتصوراتها[1] في إطار نظرية المركز – المحيط.

وهكذا يواجه العالم العربي المشاريع الأمنية برعاية غربية ما يغيّب الدور العربي عن المشاركة في بناء تصور لأمن المنطقة، ويجعل من التحرك الفردي هو الأساس والسائد في التصور العربي للأمن.

تختزل الدول العربية مفهوم الأمن في مفهوم الدفاع لكن هذا المفهوم في حد ذاته، قد يكون في مرحلة من المراحل ضد الأمن باعتبار أن تكلفة الدفاع تعرّض لأهداف الأمن الأخرى للخطر بتأثيرها على مسار التنمية مثلاً، أي أن النظرة الاختزالية لمفهوم الأمن في الدفاع تزيد من انكشاف الدول العربية أمنياً حتى في جانب السلاح كونها تستورد السلاح ولا تصنعه، وما يميز نظرة الدول العربية لمدركات التهديد، غياب معايير لفهم البيئة الأمنية للمنطقة، فربط مفهوم الأمن بعناصر تقليدية يجعل من الصعب السيطرة عليه، وفهم العناصر المستجدة والتهديدات المتجددة العابرة للحدود[2].

بالإضافة إلى مشاكل تتخبط فيها الدول العربية في مجالات مختلفة حيث تناور الحكومات القائمة القائمة لإطالة عمرها والبقاء أكثر في السلطة واحتواء المعارضة، وإصرارها على ذلك مما يزيد من تفاقم الأوضاع السيئة حيث تفيد تقارير البنك العالمي أن منطقة المغرب العربي لوحدها مطالبة بخلق ما يقارب 16 مليون منصب شغل بين 2000 و2016، يضاف على ذلك غياب العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ونقص شرعية بعض الأنظمة السياسية[3].

---

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص 73-95.

[2] عزير نوري، **الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2012، ص ص 135-137.

[3] الياميين بن سعدون، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة 5+5**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2012، ص ص68-69.

وقد أدى الخلل في بناء تصور مشترك للأمن العربي إلى فسح المجال للتصورات الغربية للهيمنة على المنطقة، ويعود غياب التصور العربي للأمن في المتوسط لجملة من الأسباب المتمثلة فيما يلي:

- غياب الديمقراطية في أغلب الأنظمة العربية تجعل من تركيزها ينصب أكثر على بناء تصورات لبقائها واستمرارها في الحكم، وهو ما جعل المنطقة العربية تدخل في نزاعات داخلية.
- شكلية الوحدة العربية يزيد من الهوة بين الدول العربية ورفع من قيمة الشك والريبة، والدليل اتفاقيات السلام والتطبيع مع إسرائيل رغم أنها العدو الأول للأمن القومي العربي.
- تكييف الحكومات القائمة لسياساتها بما يخدم القوى الكبرى حفاظاً على بقائها، وتفدياً للتدخلات المباشرة.
- انهيار المنظومة الفكرية والهوياتية العربية، ما يجعل الدول العربية تابعة للغرب هوياتياً رغم التمسك الشكلي بالعادات والهوية.
- انشغال الدول العربية عن الصراع العربي – الإسرائيلي ودخولها في صراعات بينية (السعودية-اليمن)، (الجزائر- المغرب) زاد من التباعد في العلاقات العربية العربية.

وبذلك ظلت المنطقة العربية غائبة عن التصورات الأمنية في منطقة المتوسط بالرغم من إصدار الضفة الشمالية عدة مبادرات أمنية مختلفة المجالات اقتصادية، سياسية، اجتماعية، خاصة في ظل تنامي التهديدات التي تعتبر المنطقة العربية مصدرا لها – حسب النظرة الأوروبية- على غرار الهجرة السرية سواء من المنطقة العربية، أو غيرها نحو أوروبا وانتشار الجماعات المتطرفة في المغرب العربي[1].

[1] أمحند برقوق، مرجع سابق، ص ص 6-7.

خلاصة الفصل الأول:

بعد عرض المتغيرات الأساسية لهذا البحث المتمثلة في الأمن والنزاع، رغم اختلاف المنظورات حول أسباب النزاعات وكيفية تحقيق الأمن، ويمكن استنتاج ما يلي:

- ✓ النزاع صفة ملازمة للدول طالما توجد مصالح متعارضة، والأمن يبقى الهدف الأول والأسمى للفواعل الدولية دون استثناء.
- ✓ أدى التطور الذي عرفه النزاع عبر مراحله التاريخية إلى تطوير مفهوم الأمن، حيث ارتبط مفهوم الأمن بالدول لما كان النزاع بين الدول (INTER STATES CONFLICT)، وأصبح الأمن مرتبطاً بالأفراد والجماعات لما أصبحت النزاعات داخل الدول (INTRA STATES CONFLICT).
- ✓ بسبب تشابك الدول ببعضها متأثرة بنظام العولمة ومؤسساته أصبحت أغلب النزاعات شأنا دوليا رغم أنها داخل دولة واحدة نظراً لسرعة انتقال النزاعات، وكذلك سرعة انتشار التهديدات.

وتعتبر منطقة المتوسط من بين أهم المناطق الاستراتيجية حيث تكثر فيها الحركات التجارية، والمناورات العسكرية، وتتعدد فيها الفواعل من خارج المنطقة، لذلك فإن هذه المنطقة تمثل مكانة متميزة لدى الدول خاصة الكبرى وبالتالي فهي تسعى للسيطرة عليها عن طريق التواجد المباشر (الأسطول السادس الأمريكي)، أو عن طريق كسب الحلفاء في المنطقة تسهل عملية التواجد سواء عن طريق التحالفات أو إنشاء قواعد عسكرية، أو إثارة نزاعات للتدخل في هذه المنطقة.

وقد عرفت المنطقة العربية بعد 2010 العديد من الحراكات الشعبية في كل من تونس، مصر، ليبيا، سوريا وهذه الدول كلها متوسطية جغرافياً مما زاد في حدة التوتر في المنطقة مخلفة عدة تهديدات (إرهاب، جريمة منظمة، لجوء، فشل الدول).

الفصل الثاني: تداعيات النزاع في سوريا على الأمن في منطقة المتوسط.

الفصل الثاني: تداعيات النزاع في سوريا على الأمن في منطقة المتوسط.

الفصل الثاني: تداعيات النزاع في سوريا على الأمن في منطقة المتوسط.

المبحث الأول: التطور التاريخي للنزاع في سوريا.

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية لسوريا .

المطلب الثاني: الأوضاع في سوريا قبل النزاع.

المطلب الثالث: أطراف النزاع في سوريا.

المطلب الرابع: قراءة استراتيجية للنزاع في سوريا.

المبحث الثاني: التهديدات الناتجة عن النزاع في سوريا نحو دول منطقة المتوسط.

المطلب الأول: انتشار الإرهاب.

المطلب الثاني: مشكلة اللاجئين.

المطلب الثالث: الخلافات الدولية بسبب النزاع السوري.

المبحث الثالث: جهود الدول المحورية في منطقة متوسطية لإنهاء النزاع في سوريا.

المطلب الأول: الجهود الدبلوماسية.

المطلب الثاني: الجهود العسكرية.

المطلب الثالث: الجهود الاقتصادية.

الفصل الثاني: تأثير النزاع في سوريا على الأمن في منطقة المتوسط.

دخلت سوريا في نزاع في سنة 2011 بعد أن بدأ هذا النزاع باحتجاجات على الأوضاع التي آلت إليه الأمور في هذه الدولة وانتقال العدوى من تونس وليبيا ومصر واليمن، إلا أن الوضع في سوريا مازال لحد اليوم (2017) يأخذ معنى معقداً وتتطور فيه الأحداث وتتسارع وتتشابك فيه المصالح الداخلية بالمصالح الخارجية ، ورغم أن النزاع داخلي إلا أن الدول تسعى للحفاظ على مصالحها وترغب في تعزيز مكانتها في الشرق الأوسط خاصة روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الإقليمية كإيران والسعودية وتركيا و(إسرائيل) أين تتقاطع مصالح كل هذه الدول في سوريا وأخذت تتدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لكن منطقة المتوسط هي أكثر المناطق تأثراً بالنزاع في سوريا نظراً للارتباط الجغرافي لهذه المنطقة، كما أن نزاعات القرن الواحد والعشرين لم تعد نزاعات بين الدول، بل أصبحت داخل الدول وأكثر سرعة في الانتشار، وهذا ما سيتم البحث فيه في هذا الفصل للتعرف على سوريا والتاريخ السياسي لها ومدى تأثر الدول المتوسطية بالنزاع السوري.

المبحث الأول: التطور التاريخي للنزاع في سوريا.

أخذ النزاع السوري في بدايته منحنى تصاعديا، حيث لم تجد محاولات عديدة للسيطرة عليه والحد منه.

وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث بالتعرف على الجغرافيا السياسية لسوريا ثم الأوضاع في سوريا قبل النزاع، وبعدها التعرف على الأطراف الفاعلة في النزاع.

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية لسوريا.

سوريا امتداد طبيعي لشبه الجزيرة العربية، يحدها شمالاً جبال طوروس، وشرقاً خط وهمي من نهر الفرات حتى العقبة جنوباً، ومن العقبة إلى رفح جنوبا والبحر المتوسط غرباً، إذ يحدها من من الغرب البحر الأبيض المتوسط والشمال تركيا والعراق من الشرق، أما من الجنوب يحدها كل من الأردن، لبنان وفلسطين، وتبلغ مساحة سوريا 185180 كلم^2.

تمتلك سوريا تاريخاً طويلاً للحضارات المختلفة وهو ما تثبته الآثار الموجودة في جميع أنحاء الدولة واكتشاف عظام بشرية يزيد عمرها عن مليون سنة، تعاقبت الحضارات في مناطق مختلفة من الدولة مثل حضارة "أروك"، الحضارة الهيلينية، الرومانية والسلوقية، وغيرها، وخضعت سوريا لعدة احتلالات وطالما كانت منطقة صراع إذ تعاقب عليها المصريون والأشوريون والكلدانيون والروم والفرس ووقعت تحت صراع الفرس واليونان، وخضعت لحكم الإسكندر ، فقد كان تاريخ سوريا القديم معقداً حيث احتلت أهمية قصوى عند الامبراطوريات والممالك التي كانت تسيطر على المناطق الاستراتيجية ، وانتهت بالفتح الإسلامي[1]، وقد قد تقسمت ووقعت تحت الانتداب بموجب معاهدة "سايكس بيكو" ، والتي تأكدت في مؤتمر "سان ريمون" سنة 1920، وخضعت سوريا للاحتلال الفرنسي[2]، واستقلت سوريا في أفريل 1946، وتم إقامة نظام يُحاكي النظام السياسي الفرنسي من مؤسسات، لكن مسألة بناء الدولة الحديثة في سوريا ما فتئت تتعرض لمشاكل، فتعرضت سوريا لتسعة انقلابات عسكرية في الفترة الممتدة من 1946 إلى سنة 1970 [3]، الذي قاده حافظ الأسد بعد أن كان وزيراً للدفاع منذ سنة 1966، وقد سعى الأسد إلى تأمين حكمه وإحكام سيطرته على مؤسسات الدولة بما فيها "حزب البعث" وكذلك السيطرة على البرلمان، كما قام بإعادة العلاقات مع مصر والسعودية التي تضررت خلال الستينيات ومحاولته إيجاد حل للقضية الفلسطينية، وقد حاول تحرير الجولان المحتلة لكنه خسر حرب 1973 ضد إسرائيل[4].

كان دستور 1973 تكريساً لهيمنة حزب البعث الاشتراكي على السلطة، حيث تم حضر حقل عمل السياسي لطلبة الجيش ضمن نطاق حزب البعث وأخذ الدستور شكلياً بمبدأ الفصل بين

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج3، مرجع سابق، ص ص 286-290.

[2] المرجع نفسه.

[3] زيادة رضوان، **النظام السوري، انتخاب بدون ناخبين**، متحصل عليه من الموقع:
http//: www. Democracy, ahram.org/ front/inneprient.a5px? newsid=237.

[4] جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**، ط2، (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012)، ص ص 131-133.

السلطات[1].وحسب الدستور السوري فإن المرشح لرئاسة الجمهورية يجب أن يكون مواطنا سوريا لا يقل عمره عن 40 سنة[2]، لكن بعد تعديل الدستور سنة 2000، أصبح المرشح لا يقل عمره عن 34 سنة[3].

وهذه النقطة أثارت جدلاً وذلك لأن عمر الرئيس الحال بشار الأسد لم يصل السن الأربعين، وهو ما جعل الكثير يعتبرون هذه النقطة صيغة لتوريث الحكم في سوريا، خاصة أن حافظ الأسد تولى الحكم سنة 1971 وتوفي سنة 2000، وهذه المدة طويلة ليزيد مرة أخرى في حكم سوريا من طرف نجل الأسد، وما كرس من سيطرة حزب البعث على الحكم والرئيس على الحزب، بكونه الأمين العام للحزب، كما حصل بشار الأسد على فترة رئاسية أخرى سنة 2007 محققاً نسبة 96.7% من الأصوات، ولكن بترشيح حزب البعث له، وليس عن طريق منافسة بين مترشحين آخرين ومناظرات بين الأحزاب والناشطين السياسيين، وعلى مستوى المجالس النيابية فقد سيطر عليها كذلك حزب البعث، حيث فاز سنة 2003 على 137 مقعداً وفي انتخابات 2007 تحصل على 170 مقعداً في البرلمان من مجموع 220 صوت[4].

وعاد دستور 2012 ليؤكد على أن المترشح لرئاسة الجمهورية يجب ألّا يقل عمره على 40 سنة[5]، ولكن هذه الإصلاحات والتعديلات جاءت متأخرة لاحتواء الاحتجاجات بعد عام من انطلاقها.

وتنص المادة الأولى من الدستور على أن الجمهورية العربية السورية ديمقراطية شعبية واشتراكية، والمادة الثالثة تنص على الإسلام دين الدولة ورئيس الجمهورية[6].

---

[1] محمد جمال باروت وآخرون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية- دراسة حالة: سوريا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،)، 2010)، ص ص291-291.

[2] الدستور السوري، 1950، المادة72، ص 16.

[3] محمد جمال باروت، مرجع سابق، ص317.

[4] زيادة رضوان، مرجع سابق.

[5] الدستور السوري، 2012، المادة 84، ص16.

[6] المرجع نفسه، المادة 2، 3، ص4.

أما عن النظام الحزبي لا يوجد أحزاب في سوريا خارج إطار حزب البعث الحاكم، والأحزاب تنشط تحت لواء "الجبهة الوطنية التقدمية" تضم هذه الجبهة أربعة أحزاب هي: (الحزب الشيوعي السوري، الاتحاد الاشتراكي العربي، منظمة الوحدويين الاشتراكيين، وحركة الاشتراكيين العرب"[1].

وكانت العلاقات السورية الخارجية تتراوح بين مجالها الإقليمي والعربي وتصارع القوى الكبرى للسيطرة عليها، حيث هدفت إسرائيل إلى جعل تركيا أداة للسياسة الإسرائيلية للضغط على سوريا وعزل إيران عن طريق إقامة نظام تعاوني تركي إسرائيلي لتطويق سوريا وزعزعة مصالح إيران في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بتوقيع الاتفاق الأمني العسكري بين تركيا وإسرائيل سنة 1996[2]، وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي فقدت سوريا حليفاً مهما، إلا أنها تداركت ذلك من خلال العلاقات مع روسيا حيث استلمت سوريا سنة 1993 شحنة كبيرة من الأسلحة، وواصلت روسيا تدعيم سوريا رغم ديونها، وقد كان لأوروبا دورها في الشرق الأوسط من خلال فرنسا التي سعت لإنهاء الحرب اللبنانية – الإسرائيلية سنة 1996، وعمدت الدول الأوروبية على بلورة سياسة خارجية موحدة في الشرق الأوسط قائمة على تنشيط المناطق الاقتصادية، واستغلت سوريا هذا التوجه خاصة في ظل عدم تفضيل الدول الأوروبية لإسرائيل ولكن العلاقات مع الولايات المتحدة لم تكن ودية بسبب الدعم المطلق لإسرائيل من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وقلق من التسلح السوري والرغبة في السيطرة على سوريا لمواجهة كل من التواجد الروسي الأوربي في المنطقة[3]، كما حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على إشاعة الفوضى في المنطقة والحرص على عدم تكتل دول الخليج من خلال إثارة العديد من الخلافات على غار الخلاف السوري- العراقي والخلاف السعودي- اليمني-الإيراني[4].

المطلب الثاني: الأوضاع في سوريا قبيل النزاع.

[1] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج3، مرجع سابق، ص301.

[2] جمال واكيم، مرجع سابق، ص ص168-177.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه، ص 180.

ترجع الأزمة في سوريا إلى شهر مارس من عام2011[1]، حيث شهدت سوريا تحدياً كبيراً في مجال الاستقرار السياسي، والوحدة الوطنية للدولة، كاشفة عن تعقيد مؤسساتي ومجالاتي على كافة الأصعدة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ولفهم الأزمة في سوريا-قبل تطورها لنزاع- لا بد من العودة إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتراكمة قبل انفجار الوضع في مارس 2011، بيد أن الحراك الاجتماعي في سوريا كان سياسياً بامتياز، حيث كانت الحرية هي مطلباً لمعظم الأطراف على مختلف أشكالهم ، وقد تحولت الحرية لتصبح تعبيراً عن جوهر الأزمة المتمثلة في الحرمان من الحريات السياسية وغياب مؤسسات تمثيلية كفأة وشفافة[2]، وقد كان للحراك الشعبي في دول المنطقة أثره على الوضع في سوريا بحكم ما أنتجه من عنف، إلا أن هذه الأحداث تتجلى ضمن ظواهر سوسيولوجية ونفسية جديدة ستغير بلا شك ولغير رجعة البنية الاجتماعية التي كانت قائمة منذ عشرات السنين، فقد عزز النظام السياسي عقداً اجتماعياً قسرياً فرض عن طريقه حالة من الانصياغ للحكومة مقابل الأمان والاستقرار بترك السلطة في يد حزب البعث الذي فرض حالة جمود مجتمعية غير طبيعية، لم تسمح بتطوير بنى مجتمعية جديدة متوافقة مع متطلبات التطور الطبيعي للمجتمع ولم يسمح بخلق مؤسسات ومنظمات مدنية حقيقية تأخذ على عاتقها إشراك الأفراد في الشأن العام[3]، وقد عانى المجتمع السوري من سيطرة حزب البعث وهيمنته على كل مؤسسات الدولة، ولم تلغ المادة الثامنة من الدستور* (دستور 1973) إلا سنة 2011 بعد الحراك الذي عرفته سوريا[4].

---

[1] ربيع نصر وآخرون، **الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية**، (سوريا: المركز السوري لبحوث السياسات، 2013)، ص13.

[2] المرجع نفسه.

[3] **الخطة الوطنية لمستقبل سوريا، المصالحة الاجتماعية والتماسك المجتمعي**، 2012، ص01.

* تنص المادة (8) من الدستور السوري لسنة 1973 على أنه "حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة"، للمزيد من المعلومات، للمزيد من المعلومات اطلع على الموقع التالي الذي تم تصفحه في:2017/03/14.

تم تصفح الموقع بتاريخ:2017/03/25 http//: www.aljazera.net/news/arabic/2011/4/8.

[4] زيادة رضوان، مرجع سابق.

وقد تعرضت سوريا منذ 1946 إلى سنة1970 إلى عدة انقلابات عسكرية (9 انقلابات) كما أثبت الواقع في سوريا أن العقد الاجتماعي القائم في سوريا هش، بسبب عدم توفر أسس العقد الاجتماعي السليم فيه[1].

في قراءة للوضع السوري قبيل الأزمة يمكن القول بأن المجتمع السوري وصل لدرجة لم يعد يحتمل المزيد من تركيز السلطة في يد الحاكم وإهمال الحكومة القائمة لمدخلات النظام السياسي وعدم تفاعلاها مع الأوضاع القائمة وتكيفها ما يساعدها على امتصاص الأزمة واحتواء مطالب الشعب السوري، أما دستوريا فإن الإغلاق السياسي الذي ينص عليه الدستور مركزاً في هيئة واحدة (حزب البعث) وشخص واحد (رئيس الجمهورية) زاد من شدة الضغوط الملقاة على عاتق الشعب، ما أدى إلى سيطرة مطلقة وتفشي الفساد بين المسؤولين، كما أن تجاهل الحكومة للقيام بإصلاحات سياسية تتناسب والتغيرات الحاصلة، وقد كان للإعلام وسرعة انتشار المعلومة دوره في تفجير الوضع السياسي في سوريا، خاصة بعد الأحداث التي عرفتها كل من تونس، مصر وليبيا، إذ لا تختلف أوضاع الشعوب العربية كثيراً عن بعضها البعض، وهذا ما سهل من عملية انتقال النزاع من منطقة لأخرى.

وتعاني سوريا من أداء مؤسساتي ضعيف، حيث أثبت تقرير تقييم الخطة الخماسية العاشرة غياب شبه تام لتنفيذ الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى الإصلاح ومكافحة الفساد[2]، وأظهر التقرير الوطني للتنافسية لسنة 2010 أن سوريا تعاني من عدة نقاط ضعف في الإدارة العامة والحكم الرشيد، وهدر الأموال العامة والإجراءات التشريعية المعقدة، وضعف مساءلة الحكومة، وإدارتها للموارد العامة وغياب السياسات العامة الشفافة[3].

وعلى المستوى الاقتصادي حسب تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم الصادر سنة 1978 فقد قدر دخل الفرد السوري سنة1976 بـ: 780 دولار، وهو دخل مرتفع مقارنة بتلك الفترة لكن هذا الدخل وصل إلى 1380 دولار سنة 2006، وهو دخل متوسط إذا ما قورن بسنة 1976، وقد

---

[1] المرجع نفسه.

[2] **الخطة الوطنية لمستقبل سوريا**، مرجع سابق، ص4.

[3] ربيع نصر، مرجع سابق، ص29.

وضع مؤشر التنمية البشرية الخاص بالأمم المتحدة لنفس السنة سوريا من المرتبة 107 من أصل 177 دولة ضمن لائحة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة[1].

انتهج النظام السوري شراكة بين الدولة، والقطاع الخاص منذ سنة 2003، حيث أدت هذه السياسة الاقتصادية إلى انعاش الطبقة البرجوازية وتوسعها مما شجع الاستيراد وارتفاع أسعار العقارات، وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية بـ28%، وانتشر الفساد الإداري فجاءت سوريا في المرتبة 51 في انتشار الفساد[2].

في التقرير الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 2003 (UNDP) جاءت سوريا في المرتبة 116 من حيث التنمية البشرية في مجموعة التنمية البشرية المتوسطة، وبلغ نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي 4674 دولار أمريكي[3].

عند فحص الأوضاع الاقتصادية في سوريا قبل الأزمة، يمكن استنتاج ما يلي:

- ✓ احتلال سوريا لترتيب متوسط خلال تقارير التنمية البشرية، وكذلك تقارير الفساد، كما أن معدل البطالة المصرح به يعتبر متوسط نسبياً ومعدل الفقر كذلك متوسط بالإضافة إلى أن معدل نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي متوسط، مستوى البطالة يقارب مستوى البطالة في دول متقدمة، وهذا ما يعكس اختلالاً هيكلياً بين لغة الأرقام والواقع حيث ان لغة الأرقام تظهر واقعاً لابأس به للمواطن السوري، ولا يمكن أن يحتج مواطنون إذا ما تم الأخذ بالأرقام، إلا أن الحكومة السورية كأغلب الحكومات العربية تركز على تزيين صورتها لدى المجتمع الدولي، حيث يمكن أن يكون متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي مرتفع ولكن غياب العدالة في توزيع هذا الناتج يؤدي احتلال في توزيعه العادل بين الأفراد، كما أن معدل خطر الفقر المعتمد في سوريا (2دولار)، وهذا يعني أنه عندما يعيش أغلب أفراد المجتمع على دخل يساوي 2 دولار للفرد يومياً فهذا يعني أنه فوق خط الفقر، ولكن هذا لا يعني أن المستوى

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج 3، مرجع سابق، ص303.

[2] عبد الرزاق بوزيدي، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة سوريا 2010-2014**، (بسكرة: مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة محمد خيضر، 2015، ص ص 112-115.

[3] **نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم الجنوب**، تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013، ص157.

المعيشي يتوافق وطموح الأفراد، أما عن البطالة فقد يكون الفرد عاملاً أو موظفاً ومع ذلك فهو لا يحصل على دخل يضمن كرامته، إلا أنه في نظر الحكومة ليس بطالاً.

- ✓ بالنظر إلى الوضع السياسي والاقتصادي فلن يختلف الوضع الاجتماعي عنهما فقد جاءت آثار الأزمة كارثية من حيث الأثر السلبي الهائل، تحملت تبعاته جهود التنمية الاجتماعية التي حققتها سوريا منذ منتصف التسعينيات والتي كانت تحمل وعوداً بالنهوض الاقتصادي والاجتماعي ذهبت في معظمها أدراج الرياح، كما أن مستوى هذه الأزمة كبير على حياة السوريين مما أدى إلى صعوبات جمة وأحياناً استحالة في الوصول إلى الحاجات الأساسية الدنيا من غذاء ودواء وتعليم وغيرها[1].

بعد عرض الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لسوريا، وكذلك عرض نبذة عن التاريخ السياسي لسوريا يمكن استخلاص أهم الأسباب والدوافع التي أدت إلى حدوث النزاع في سوريا، بسبب تفاعل الأسباب التالية:

1. هيمنة السلطة التنفيذية وتركيزها في شخص رئيس الجمهورية حيث أدت تكريس وشخصنة السلطة في يد رئيس الجمهورية الذي يمنحه الدستور صلاحيات كبيرة في الحالة العادية أو الاستثنائية، وكذلك هيمنة السلطة التشريعية، وسيطرة حزب البعث على الحياة السياسية في الدولة.
2. توريث السلطة من حافظ الأسد لابنه بشار من بين أهم الأسباب التي أحدثت الثورة الشعبية بعد التعديل الدستوري سنة2000 الذي يسمح بالترشح لمن يكمل 34 سنة لرئاسة الجمهورية بعد أن كانت 40 سنة لتمكين بشار الأسد من الترشح، وترجع عن هذه الخطوط بعد التعديل الدستوري 2012 وأصبح حق الترشح لمن يكمل 40 سنة.
3. انتشار الفساد والاختناق المؤسساتي حيث أن تركيز السلطة في هيئة حزب البعث ما يؤدي بالمنتمين لهذا الحزب إلى الاستئثار بالسلطة، وفساد أصحاب المناصب ما يؤدي إلى تكريس الرداءة، وعسكرة المؤسسات بسبب تدخل الجيش في السياسة.

بالنظر إلى الأزمة السورية في بداياتها فإنها بدأت كحالة تقليدية من الصراع الداخلي في شأن توزيع السلطة والثروة في بلد يحتكر فيه شخص لمصادر القوة، ما أسهم في دخول سوريا في مواجهات بين المحتجين وقوات الأمن[2].

---

[1] **الخطة الوطنية لمستقبل سوريا**، مرجع سابق، ص1.

[2] المرجع نفسه

وأخذت الأوضاع تطورات سريعة ما استدعى إرسال فريق تحقيق من الأمم المتحدة لسوريا بشأن الأوضاع التي آل إليه الوضع بعد اندلاع المواجهات، حيث أعربت اللجنة عن قلقها إزاء تدهور الحالة في الجمهورية العربية السورية، وبخاصة مواصلة السلطات السورية انتهاك حقوق الانسان واستخدام العنف ضد السكان .

لقد تدهورت حالة حقوق الإنسان في سوريا تدهوراً كبيراً منذ بداية الأحداث فقد زادت حدة العنف المسلح واتسعت رقعته إلى مناطق جديدة، واحتدمت الأعمال العدائية بين القوات المسلحة الحكومية، والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة وتحولت هذه الأعمال لقتال دائم[1].

وقد سارعت الحكومة خلال العام الأول إلى إطلاق العديد من الإصلاحات في محاولة منها لاحتواء الأزمة، لأن قسم كبير من المتظاهرين كانوا يطالبون برحيل الرئيس والحكومة وإسقاط النظام، بالإضافة إلى صدور قرار من مجلس الأمن يدين "بشار الأسد" والنظام السوري[2].[3].

ويبقى أهم إصلاح قامت به الحكومة السورية هو التعديل الدستوري 2012 خاصة المادة 84 التي تحدد كيفية الترشح لرئاسة الجمهورية[4].

رغم الإجراءات والإصلاحات التي اتخذتها الحكومة السورية إلا أنها لم يُنظر إليها على أنها شاملة بما يكفي لإرضاء حركة المنشقين المتزايدة، ولم ينجح الرئيس بشار الأسد في إشراك المعارضة في حوار هادف فقد قاطعت المعارضة الانتخابات، بالتزامن مع احتدام العنف المسلح من أطراف النزاع الحزبية.

---

[1] **الدورة الحادية والعشرون، مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة**، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة عن الجمهورية العربية السورية، تقرير صادر بتاريخ: 2012/08/12، وثيقة رقم: A/HRC/21/50

[2] جمال واكيم، مرجع سابق، ص209.

[3] ربيع نصر، مرجع سابق، ص61.

[4] الدستور السوري، 2012، مرجع سابق، ص16.

المطلب الثالث: أطراف النزاع في سوريا

عند اللحظة الأولى يبدو أن النزاع قائم بين الحكومة السورية والمعارضة، إلا أنه ليس بأي حال من الأحوال ثنائي الأطراف، فثمة أطراف أخرى في هذا النزاع[1] حيث كان النزاع في بدايته داخلياً يشمل الحكومة من جهة والمعرضة من جهة أخرى، لكنه تطور ليصبح نزاعاً يختلط فيه ما هو داخلي محض بما هو داخلي بدعم خارجي، وما هو خارجي وسيتم تصنيف الأطراف إلى أطراف داخلية سواء داخلية محضة أو بدعم أجنبي، وأطراف خارجية سواء كانت إقليمية، أو دولية.

الأطراف الداخلية:

تتمثل في المعارضة العسكرية الليبرالية في الجيش الحر الذي تأسس في تركيا 29 جوان 2011 بقيادة عدد من الضباط المنشقين عن الجيش الحكومي، ويهدف هذا الجيش إلى إقامة دولة سورية مستقلة قائمة على العدل واحترام حقوق الإنسان والأقليات والعرقيات، ومن جهة تدخل الكتائب والقوى ذات التوجه الإسلامي، والتي تحتوي بدورها على العديد من الفواعل هي:

- ✓ جماعة الإخوان المسلمين التي تأسست سنة 1946، وكانت معارضة منذ البداية لسياسات الحكومة في شتى المجالات، لكنها حضرت سنة 1980، وقد نشطت هذه الجماعة مجددا بعد 2011 مشكلة قاعدة شعبية، لعبت دوراً في تشكيل المجلس الوطني[2].
- ✓ جبهة النصرة: جماعة جهادية مسلحة تشكلت في منتصف 2011 وترتبط بالدولة الإسلامية في العراق، وأعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة في 2012، وبرز نشاطها العسكري في معظم المدن السورية خاصة إدلب ودير الزور وحلب[3].

---

[1] المرجع نفسه.

[2] سهام فتحي سليمان أبو مصطفي، **الأزمة السورية في ظل التوازنات الإقليمية والدولية 2011-2013**،(فلسطين: مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، 2015)، ص ص 43-44.

[3] تشارلز ليستر، **الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا**،(قطر: مركز بروكينجز الدوحة)،2014، ص2.

- ✓ الجبهة الإسلامية السورية: ائتلاف تأسس في ديسمبر 2012، ضمت عدة أحزاب وكتائب تجتمع تحت نسق فكري موحد مثل أحرار الشام، لواء الحق في حمص حركة الفجر مصعب بن عمير في ريف حلب، كتائب الحق في حماة، جيش التوحيد في دير الزور[1].

وضمت أيضاً المعارضة كل من: جبهة تحرير سوريا (سبتمبر 2010)، الأحزاب المعارضة الكردية، والمعارضة السياسية تتمثل في:

- ✓ هيئة التنسيق الوطني التي تأسست في 30 جويلية 2011 تضم حوالي 15 حزباً
- ✓ المجلس الوطني السوري الذي تشكل في أكتوبر 2011 ومقره تركيا.
- ✓ الإئتلاف الوطني لقوى المعارضة: تشكل في قطر بتاريخ نوفمبر 2012.

أما عن الأطراف الداخلية الداعمة للنظام فهي كالتالي:

- ✓ المؤسسة العسكرية: منذ بداية الأزمة أدى الجيش الحكومي السوري دوره في دعم النظام القائم، رغم انفصال بعض ضباطه وانشقاقهم عن الجيش النظامي، إلا أن هذا الجيش لم يفقد تماسكه، وظل محافظاً على دوره في الدفاع عن النظام القائم.
- ✓ المجالس الشعبية (الشبيحة): وهي إحدى أدوات تنفيذ سياسة النظام وتجنيد ميليشيات لمساندة النظام وقمع المتظاهرين، وافتعال المشاكل وتضم مأجورين ومجرمين[2].
- ✓ الأطراف الخارجية: الأطراف الخارجية في النزاع السوري هي كل فاعل له علاقة مباشرة (على ميدان المعركة)، أو غير مباشرة (تمويل، أو دعم)، وهي عبارة عن دول وفواعل من غير الدول منها من يساند النظام ومنها من يدعم المعارضة ضد النظام.
- ✓ الأطراف المعارضة للنظام:

لعبت دول إقليمية دوراً مهماً في النزاع السوري حيث أبدت التزاماً كبيراً في تسليح المعارضة ودعمها مادياً، وأبرز هذه الدول: السعودية، قطر وتركيا، حيث اعتمدت طرقاً مختلفة في دعم المعارضة بتوفير الأموال، الأسلحة، تسهيل معدات مرور المعدات اللوجستية عبر الحدود، وشجعت الدول الثلاثة على تشكيل هيكليات شاملة للمعارضة، مثل الهيئة السياسية للائتلاف الوطني السوري، ومجلس القيادة العسكرية العليا المشتركة، كما دعت إلى التدخل الأجنبي[3]، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته الولايات

[1] سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، مرجع سابق، ص45.

[2] سهام أبو مصطفى، مرجع سابق، ص46.

[3] تشارلز ليستر، مرجع سابق، ص 2.

المتحدة الأمريكية حيث أن التوتر في العلاقات السورية – الأمريكية ليس وليد الأزمة 2011 ، بل هو قديم يعود لأكثر من خمسين سنة، وطالما كانت العقوبات هي طبيعة التعامل الأمريكي مع سوريا مثل حظر البضائع المصنعة التي تحتوي 10% من المواد الأمريكية على سوريا، تجميد أموال المسؤولين السوريين وأصول المخابرات السورية، في ماي 2011 ومنعت أي تعامل أمريكي مع سوريا في مجال الاستثمارات باختلافها[1]. بتاريخ 12 جويلية 2011 ضرح الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" (Barak Obama) بأن الرئيس السوري فقد شرعيته لعجزه عن إحداث تحول ديمقراطي، وتواصلت الجهود الدبلوماسية الأمريكية لإسقاط نظام بشار الأسد، وفي سنة 2013 بدأت الولايات المتحدة في تمويل وتدريب المعارضة، واتفق الموقف الأوروبي مع الموقف الأمريكي في كل الخطوات من حيث فرض العقوبات ثم الدعم والتمويل، وفي ستمبر 2014 بدأت واشنطن بشن ضربات جوية في سوريا[2].

الأطراف المساندة لنظام الأسد:

في مقابل المواقف الدولية الأمريكية والأوروبية، والإقليمية السعودية والتركية التي أدت دوراً في دعم الاحتجاجات ضد الرئيس بشار الأسد، أعلنت قوى إقليمية ودولية صراحة وقوفها معه[3]، وأول الداعمين إيران التي قدمت مساعدات كبيرة عن طريق الحرس الثوري، وفيلق القدس التابع له، حيث لعبا دوراً أساسياً في تدريب الميليشيات الموالية للحكومة والقوات شبه العسكرية وتعزيز قدرة الجيش السوري على القتال ضد معارضة عازمة على القتال[4]. من جهة أخرى حزب الله اللبناني الذي نشر بين 3500 و7000 عنصر[5]، ويعتبر حزب الله من بين أهم الفواعل في النزاع السوري خلال 2013 و2014، وكان تدخل حزب الله في النزاع السوري مبكراً من سنة 2011 داعماً أساسياً لنظام الأسد، وهو ما أعلنه الإعلام اللبناني أن المقاتلين التابعين لحزب الله الذين قتلوا كان يدعمون نظام الأسد في القتال رغم

[1] ربيع نصر، مرجع سابق، ص ص 64-65.

[2] عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، ص ص 120-124.

[3] جمال واكيم، مرجع سابق، ص ص 207-208.

[4] تشارلز ليستر، مرجع سابق، ص2.

[5] المرجع نفسه.

نفي "حسن نصر الله" واعتبار أنه من غير الطبيعي إرسال مقاتلين إلى سوريا[1]، لكنه اعترف بمشاركة قوات حزب الله إلى جانب الجيش السوري في 2013[2].

من بين المساندين لسوريا روسيا التي لم تتدخل مباشرة في سوريا إلا بتاريخ 31 أكتوبر 2015[3]، بعد أن كان دورها يعتمد على الدعم اللوجيستي وحاولت جاهدة عدم السماح بضرب سوريا خارج مجلس الأمن، واعتبرت روسيا أن الأسد بند غير قابل للتفاوض ما أفشل مؤتمر جينيف "1" و"2"[4] (انظر المبحث الثالث) .

ووفرت روسيا لجيش العربي السوري الأسلحة وقطع الغيار، وكانت على استعداد لاستخدام "فيتو" داخل مجلس الأمن لحماية نظام بشار الأسد[5].

وتبقى الصين الداعم الثالث (كدولة) للرئيس بشار الأسد، فكانت واقفها معارضة لأي موقف دولي يصدر ضد سوريا، ونتيجة للدعم الذي تلقاه الأسد من كل من روسيا، الصين وإيران استطاع مواجهة الضغوط الغربية[6].

المطلب الرابع: قراءة استراتيجية للنزاع السوري.

بعد الاطلاع على الأطراف المباشرة وغير المباشرة، الداخلية والخارجية الفاعلة في النزاع السوري يظهر مدى تشعب وتعقد النزاع السوري وكثرة الأطراف يعني بالضرورة تضارب وتعارض المصالح، ويظهر المكانة الجيوإستراتيجية التي تحتلها سوريا لدى القوى الدولية والإقليمية. فلم تتردد الولايات المتحدة الأمريكية في المسارعة بفرض عقوبات مالية واقتصادية وكان ذلك في ماي 2011[7]، رغم سعي

---

[1] Marsia Sullivan, **Hezbollah in Syria**, (USA: The Institution for Study of War, 2014), pp9-11.

[2] خالد وليد محمود، **الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص9.

[3] مي غيث، **التدخل الروسي في سوريا الأبعاد والسيناريوهات**، (مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015)، ص1.

[4] عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، ص132.

[5] تشارلز لسيتر، مرجع سابق، ص3.

[6] جمال واكيم، مرجع سابق، ص11.

[7] عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، ص ص 121،122.

الولايات المتحدة إلى عدم مرور عدوى الثورة لكل من السعودية وسلطنة عمان والبحرين والأردن ما يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة إلا أنها تحفظت عن التمويل غير الحذر للمعارضة (المعارضة المتشددة)[1]، عند استذكار المسؤولين الأمريكيين تجربتهم في أفغانستان عندما سلحوا المقاتلين الأفغان لطرد القوات السوفياتية، وتم تصنيف جبهة النصرة، و"داعش" في قائمة المنظمات الإرهابية سنة 2012[2]. وتمسكت الولايات المتحدة الأمريكية بالحل الدبلوماسي في سوريا دون الأسد إلا أن كل المساعي الدبلوماسية على غرار مؤتمر جينيف "1" في 2012/07/30 وجينيف "2" اللذين فشلا بسبب عدم اتفاق موسكو وواشنطن حول مصير الأسد، وأدى تكوين التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى عدم فسح المجال لروسيا التي تطمع للعودة للساحة الدولية من بوابة سوريا[3]، بالإضافة إلى ذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتفتيت المنطقة العربية أكثر، وبناء علاقات استراتيجية تضمن المصالح الأمريكية والاسرائيلية معاً وهو ما أطلق عليه الباحثون "سايكس بيكو جديد" أو "مشروع الشرق الأوسط الجديد"[4]،بالإضافة إلى أن السيطرة على سوريا لن تسمح لروسيا والصين بالتواجد في المنطقة عبر سوريا وهذه هي أهداف أمريكا وحتى حلفائها سواء أكانت قوى دولية، أو إقليمية. ويبقى البعد الاقتصادي من بين أهم الأبعاد الموجهة للإستراتيجية الأمريكية، فقد تم اكتشاف حقل غازي في البحر المتوسط يحتوي على ما يفوق 122 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي أغلبه في سوريا، والتي تعتبر من جهة أخرى منطقة عبور للغاز نحو أوروبا ما سيؤدي إلى كسر الهيمنة الروسية على الغاز المصدر نحو أوروبا ولا يخدم مصالح أوروبا بناء نظام حليف لروسيا في سوريا[5].

سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على مصادر البترول في الشرق الأوسط سواء عن طريق الدبلوماسية على غرار السعودية، أو عن طريق التدخلات العسكرية في العرق وليبيا، وتسعى لإحكام السيطرة على الثروات السورية وعزل روسيا وتجريدها من حلفائها، هذه الأخيرة التي اعتبرت أن تدخل حلف الناتو في

---

[1] جمال واكيم، مرجع سابق، ص202.

[2] عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، ص133.

[3] المرجع نفسه.

[4] عبد السلام جمعة زاقود، **الأبعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد**، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013)، ص ص 90-93.

[5] عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، ص129.

ليبيا "خديعة" ما شكل ضربة لمصالح روسيا في البحر المتوسط الذي لم يبق فيه إلا سوريا واختراقها هو آخر اختراق للشرق الأوسط، ويصبح غربياً، ورفضت أي تدخل عسكري ضد سوريا لأن خسارتها إغلاق منطقة الشرق الأوسط عن آخرها ويتم محاصرة روسيا وعزلها[1].

وترغب روسيا للعودة للساحة الدولية ، وتعزيز دورها كقوة دولية فاعلة عن طريق تكوين تحالفات خاصة بعد الأزمة الروسية – الأوكرانية حول شبه جزيرة القرم في 2014[2]، وهذا ما يوحي بأن روسيا تريد أن تبين للغرب عودتها من جديد للساحة الدولية ما سيدفع النظام الدولي إلى صراع آخر قد يؤدي إلى حرب باردة من نوع جديد، وأهم نقطة يمكن الإشارة إليها هي إحباط المخططات الغربية الموجهة ضد سوريا، رغم أن المعارضة تقدمت في المناطق الجنوبية والشمالية على مشارف مدينة اللاذقية (مدينة ساحلية وتحتوي على أكبر ميناء في سوريا).

بدأ النظام السوري يُنهك ويفقد السيطرة على جبهات القتال لكن روسيا لم تتدخل عسكرياً إلا بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لزيادة قدرات النظام السوري ومواجهة الجبهات الأخرى (المعارضة، التحالف الدولي وداعش)[3]، وأعلنت روسيا صراحة أنها تقف مع سوريا في السلم والحرب وبعد إتهام النظام السوري باستخدام الأسلحة الكيماوية استعدت واشنطن وحلفاءها لشن هجوم عسكري ضد سوريا، عارضت روسيا واعتبرت أن التدخل في سوريا سيكون له عواقب وخيمة على الشرق الأوسط دون تغييب المساعي الدبلوماسية الروسية لحل الأزمة السورية ، وتعتبر روسيا أن معركة سوريا هي معركتها نظراً للموقع الاستراتيجي الذي تحتله سوريا حيث أن سوريا هي المنفذ الاستراتيجي على منطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط معاً (منفذ على المياه الدافئة) من جهة أخرى فإن القادة الروس حذرون من سيطرة التيارات الإسلامية خاصة الإخوان المدعومين من قطر[4].

بالنسبة لتركيا أكثر المتضررين من الأحداث السورية نظراً للتماس الجغرافي حيث تتشارك تركيا وسوريا في 850كلم من الحدود، حيث أعربت تركيا عن مساعدتها في بداية الأزمة خوفاً من العدوى، وبعد ماي 2011 تغير الموقف التركي واعتبر "رجب طيب أردوغان" الرئيس التركي أن ما يحث في سوريا من

[1] جمال واكيم، مرجع سابق، ص209.

[2] مي غيث، مرجع سابق، ص2.

[3] المرجع نفسه، ص3.

[4] المرجع نفسه، ص ص 136-138.

فظائع لا يمكن السكوت عنها مذكراً بأن تركيا لن تدافع عن سوريا في المحافل الدولية وتلاقت المصالح الغربية مع المصالح التركية، عند تمعن النزاع في سوريا يجد الباحث أن العلاقات السورية التركية متشابكة حيث تعتبر كلا منهما الدولة الأخرى كعمق استراتيجي فقد استخدم "بشار الأسد" الورقتين العلوية والكردية للضغط على أردوغان مستغلاً عدد الأكراد في تركيا (20% من عدد السكان)، فيما يقدر عدد العلويين بحوالي 15 مليوناً[1] هاتين الورقتين في حال استغلالهما سيكون الدور التركي في النزاع السوري غير فعال، وهو ما ترجمته الأعمال والتفجيرات الإرهابية في تركيا، واعتبرت تركيا أن النزاع في سوريا يرتقي ليكون قضية تركية داخلية نظراً لوجود الأكراد في سوريا، وقد حاولت تركيا التدخل العسكري على الحدود السورية إلا أنها لم تحظى بالتأييد في ظل رفض حلف الناتو والمجتمع الدولي لهذا التدخل.

على المستوى الإقليمي أظهر النزاع في سوريا خلافاً بين تركيا وإيران كاشفاً عن التناقضات الموجودة في الأجندات الإقليمية للطرفين، وكذلك خلاف تركي ــ روسي كاد يعصف بالعلاقات بين البلدين[2].

أما إيران فقد عقدت تحالفاً مع نظام حافظ الأسد أيام الثورة الإيرانية، تحالف كسر العزلة التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية فرضها على إيران، هذا التحالف له أبعاد استراتيجية لكلا الطرفين ما يضمن إطلالة إيرانية على البحر المتوسط والعالم الإسلامي، ومحاولة تطويق إسرائيل وضمان الدعم للمقاومة اللبنانية. وخسارة سوريا بسبب هذا النزاع يعني الإتاحة لواشنطن وحلفائها إحكام الطوق على إيران تمهيداً لهدف استراتيجي أكبر، وهو محاصرة الصين وروسيا ومنعهما من الوصول إلى المياه الدافئة ومنه الشرق الأوسط وإفريقيا[3]، كما أن استمرار نظام الأسد سيسهل المهمة الإيرانية في إنشاء الهلال الشيعي (في إطار الصراع الإقليمي السعودي ــ الإيراني)، حيث أن سقوط نظام الأسد سيؤدي إلى قيام نظام تابع للغرب وهو ما لا يخدم المصالح الإيرانية في المنطقة، وسوريا تعتبر نقطة اتصال بين إيران وحزب الله في لبنان وحركة حماس مما يسهل الاتصال في إطار الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

طرف آخر في معادلة النزاع السوري هو الطرف الإسرائيلي الذي رفض تغيير الأنظمة في كل من تونس ومصر خوفاً من تغير البيئة السياسية والأمنية في الوطن العربي خاصة وأن إسرائيل خسرت علاقاتها

[1] جمال واكيم، مرجع سابق، ص ص 208-212.

[2] سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، مرجع سابق، ص ص 74-84.

[3] جمال واكيم، مرجع سابق، ص208.

مع إيران بعد الثورة الإسلامية ، خاصة أن إسرائيل مجاورة لسوريا ولا ترتبط معها بمعاهدة سلام وفقدان قنوات الاتصال بين إسرائيل وسوريا، مع ذلك لم تُبد إسرائيل أي موقف خلال الأشهر الأولى من النزاع، ثم انقسم موقف النخب الإسرائيلية بين مؤيد للمعارضة وإسقاط نظام الأسد وبين بقاء نظام حافظ لسنوات فاقت 40 سنة حافظ فيها على الاستقرار والهدوء على الحدود السورية الإسرائيلية وخوفاً من سيطرة أحد التيارات الإسلامية وتعزيز القدرات السورية في مواجهة إسرائيل[1].

ما يمكن استنتاجه من الموقف الإسرائيلي أنها تميل لبقاء الأسد المعروف لديها بدلاً من قدوم نظام آخر قد يعكر الصفو المؤقت الذي تعيشه إسرائيل ويعيد الصراع معها، ومن جهة ثانية يرى الطرف الآخر من النخب الإسرائيلية أن سقوط بشار الأسد المناهض للولايات المتحدة الأمريكية قد يساهم في إعطاء إسرائيل حرية الحركة واستنزاف خصومها ما يساعدها في وضع نظام قد يكون أكثر اعتدالاً من نظام بشار الأسد.

نقطة أخرى في النظرة الاستراتيجية الإسرائيلية للنزاع السوري هي الرغبة في أن يطول مدة النزاع دون حسمه لأي طرف ما يسمح لها باستنزاف قوى أطراف النزاع السوري، وخروجها منهكة وبالتالي زيادة هامش القوة بين إسرائيل وسوريا[2].وبالنسبة لدول الجوار السوري فإن موافقها تباينت من دولة لأخرى، بل تباينت حتى داخل الدولة الواحدة، حيث اتسم الموقف الأردني بالغموض خشية العدوى وانتقال الاحتجاجات للأردن، ثم تطور الموقف الأردني أين طالب ملك الأردن الرئيس السوري بالتنحي، وفي المقابل نسقت أمنياً مع الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال 200 جندي أمريكي سنة 2013، وقد حذر الرئيس السوري الأردن من هذه الأفعال[3]. مما يدفع للقول بأن الموقف الرسمي الأردني متذبذب حيث ينسق مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ويبقي على العلاقات الدبلوماسية مع النظام القائم في سوريا من جهة أخرى.

اختلف الموقف السياسي العراقي الذي تحفظ على قرار مجلس الجامعة العربية بخصوص العقوبات المفروضة على سوريا في 2011/11/27، كما أن العلاقة الإيرانية السورية أثرت بشكل مباشر على الموقف العراقي، أما عن لبنان فقد انقسم داخلياً حول النزاع في سوريا على غرار الرئيس اللبناني ورئيس

[1] سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، مرجع سابق، ص ص 69-70.

[2] المرجع نفسه.

[3] مي غيث، مرجع سابق، ص21.

الحكومة، وزعيم جبهة النضال الذين حرصوا على إبقاء علاقات التعاون مع الحرص على عدم الالتحاق بأي طرف من أطراف النزاع، وقوف حزب الله مع النظام السوري ودعمه ميدانياً، أي أن المواقف في لبنان جاءت منقسمة على حسب ما تمثله طائفياً، والسعي لعدم انتقال النزاع إلى لبنان[1].

وبالتالي فإن المواقف اختلفت حسب الرؤى والمصالح الاستراتيجية للدول، إلا أنها النقطة المشتركة التي يمكن استخلاصها من المواقف السابقة هي: ضرورة حل النزاع في سوريا وضرورة الوصول إلى نقطة اتفاق بين جميع الأطراف. وقد كان الاتحاد الأوروبي ومازال المتضرر الأكبر من النزاع السوري منذ بدايته والذي تزامن مع الأزمة الاقتصادية التي يعيشها الاتحاد وتأتي الأهمية الجيواستراتيجية لسوريا بالنسبة للاتحاد الأوربي ضمن عدة دوائر إستراتيجية منها الدول المتوسطية وكذلك طريق الغاز القطري والسوري نحو أوروبا، وقد بدأ موقف الاتحاد الأوروبي متدرجاً في مراقبة الأوضاع عن كثب ، ومطالبة الرئيس السوري بضرورة وقف القمع وأخذ الموقف الأوروبي يتطور تدريجياً في فرض عقوبات على النظام السوري وتشديد الحظر على مصادر الأسلحة[2].

تأتي هذه السياسات في ظل تباين السياسة الخارجية الأوروبية حيث لا تملك الدول الأوروبية سياسة خارجية موحدة لدرجة تخولها لعب دور مهم سياسياً، حيث تنصهر سياسات الاتحاد الأوروبي في سياسات واشنطن ما يجعلها غالباً لا تظهر إلا في شكل اجتماعات وخطابات وبيانات وغيرها. وهذا الأمر جعل أوروبا أكثر استهدافاً من طرف الجماعات الإرهابية[3]. ويجب التمييز بين الاتحاد الأوروبي المتمثل في المفوضية الأوروبية ودول الاتحاد الأوروبي منفردة في قراراتها السياسية، ومن بين هذه الدول فرنسا التي لم تلق الترحيب من دمشق فيما يتعلق بمشروع الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008 لذلك

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 1-7.

[2] سهام فتحي أبو مصطفى مرجع سابق، ص ص 141، 142.

[3] **موقف الدول الأوروبية تجاه الحل في سوريا: بين غياب الاستراتيجية الاستراتيجية الخاصة وعدم وجود البدائل**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني.

تم تصفح الموقع بتاريخ:2017/03/27 http://alwght.com./ar/News/18331/%D9%85%D9%8

انتقدت باريس أداء الرئيس بشار الأسد منذ بداية النزاع ، وتؤشر التحركات الدبلوماسية الفرنسية على إرادة إحداث تغيير في سوريا باعتراف فرنسا بالمجلس الوطني السوري كممثل للمعارضة[1].

ولم يختلف الموقف الألماني عن الموقف الفرنسي، حيث اعترفت ألمانيا بالائتلاف السوري مرحبة باحتضان قطر لاتفاق بين بين أطياف المعارضة ، كما أنها عارضت الفيتو الصيني – الروسي في مجلس الأمن

أما موقف لندن واضحاً بشأن النزاع في سوريا بأنه لا حل للأزمة السورية ببقاء الأسد ، وهذا ما جاء به سفير بريطانيا في روسيا، داعياً روسيا للتأثير على دمشق لتحريك مفاوضات "جينيف"[2] ، وبخسارة الحكومة البريطانية معركتها ضد البرلمان ستكون العلاقات البريطانية الأمريكية محل تساؤلات عديدة لأن بريطانيا كانت دائماً الحليف الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في أفغانستان 2001 والعراق 2003 وهو ما سيؤثر على الدور الأمريكي في سوريا من جهة، كما أن الثقل البريطاني في الاتحاد الأوروبي سيؤثر بشكل كبير على قرارات الاتحاد الأوروبي كتكتل ووحدة سياسية.

ومنه فإن النزاع في سوريا يحمل تداعيات كبيرة وتأثير على دول المنطقة المتوسطية، والدليل على ذلك اهتمام الدول بهذا النزاع وتعدد أطرافه وتشابك مصالح القوى الدولية والإقليمية في سوريا حيث تسعى كل الدول إلى إقامة نظام حليف أو عميل يخدم مصالحها الاستراتيجية في المنطقة مما يعيد للأذهان الصراع بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة أين تقف الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الاتحاد السوفياتي وحلفائه ومحاولة كل طرف عدم الوصول الطرف الآخر إلى منطقة معينة خشية من انتشار العدوى للدول الأخرى، ويبدو أن سوريا ستكون بداية الصراع بين روسيا، الصين، إيران من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من جهة أخرى.

المبحث الثاني: التهديدات الناتجة عن النزاع في سوريا نحو دول منطقة المتوسط.

---

[1] براء ميكائيل، **موقف أوروبا من الأزمة السورية، غياب الفعالية وافتقاد التأثير**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012)، ص01.

[2] "لوري بريسنو" سفير بريطانيا في روسيا، حوار كع وكالة "إنترفاكس"، 2016/04/26

مأخوذ عن الموقع الالكتروني: http://arabic.net.com/820664-%D9%84%D9%86

منذ بداية النزاع في سوريا سنة 2011 لم تشهد سوريا أي تحسن في شتى المجالات ونجم عن هذا النزاع تهديدات مختلفة مست الأمن بمختلف مستوياته وأبعاده في سوريا وفي المنطقة المتوسطية، حيث تعاني من انتشار الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة واللاجئين وتهديدات ثقافية، وسبب ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى هشاشة الوضع الأمني وفشل الدولة الذي تستغله الجماعات المنظمة لتحقيق أهدافها، والملاحظ أن النزاع في سوريا أخذ أبعاداً خطيرة وتداعيات على الأمن في منطقة المتوسط فهذه المنطقة هي الأكثر تضرراً جراء هذه النزاعات.

المطلب الأول: انتشار الجماعات الإرهابية بسبب النزاع السوري في منطقة المتوسط.

تعرف الموسوعة السياسية الإرهاب بأنه: "استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي"[1].

عند التمعن في هذا التعريف يصعب بناء فهم كامل للإرهاب، حيث أن الإرهاب يمكن أن تقوم به الحكومة القائمة، ويمكن استخدامه وتوظيفه سياسياً وهذا ما يحدث في النزاعات المختلفة بغية كسب أكبر قدر ممكن من التأييد.

استغلت الجماعات الإرهابية المختلفة الهشاشة الأمنية في سوريا لتجعل منها معقلاً لها، كما أن سهولة الوصول إلى الأسلحة والدعم وكذلك سهولة التجنيد وإمكانية استغلال الدعاية والإعلام لكسب المزيد من المؤيدين والحرب النفسية المتبادلة بين النظام والجماعات الإرهابية يجعل صدى هذه الأخيرة تنتشر أكثر فأكثر.

وفي هذا الصدد نشر معهد "راند" (RAND) بحث عنوانه: "منع انهيار الدولة السورية – الخيارات للتعامل مع الأسد وداعش والقاعدة" جاء فيه أن التهديد الأكثر إلحاحاً للمصالح الأمريكية هو انتشار الجماعات الإرهابية[2].

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج1، مرجع سابق، ص153.

[2] **معهد "راند" الأمريكي: انتشار الجماعات الإرهابية في سوريا يمثل التهديد الأكثر إلحاحاً للمصالح الأمريكية**، موقع المعهد الاخباري، مأخوذ من الموقع الالكتروني:

ويأتي تنظيم الدولة الإسلامية أو ما يعرف "داعش" في صدارة الجماعات الإرهابية الأكثر قوة وتنظيماً في سوريا، يعود اللقب الذي أطلق على "داعش" إلى طموح هذا التنظيم بإنشاء الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي ازدهر في السجون حيث كانت اللبنة الأولى لتأسيسه خاصة بعد غزو أمريكا لأفغانستان والعراق في خط تراكمي تمثل في إعلان " أبو مصعب الزرقاوي" إنشاء جماعة "التوحيد والجهاد في بلاد الرافدين" ثم قام بمبايعة "بن لادن" وأعلن عن قيام "دولة العراق الإسلامية" إلا أنها حوربت من طرف القبائل والعشائر العراقية، ليعود للظهور من جديد بتسمية جديدة "الدولة الإسلامية في العراق والشام" بإمرة "أبو بكر البغدادي" (خليفة المسلمين) إلا أن "أيمن الظواهري" تبرأ من تنظيم (داعش) وذلك ما أدى لمواجهة بين هذا التنظيم وجبهة النصرة المبايعة لتنظيم القاعدة[1]، ثم " القاعدة في بلاد الرافدين' الذي يعود تأسيسها إلى سنة 2004 بدعوى تحرير العراق من الاحتلال الأمريكي، إلا أن التأسيس الفعلي لهذا التنظيم بهذا الإسم (داعش) يعود لسنة 2013، وبعد ذلك اتسع الاسم ليصبح الدولة الإسلامية بحذف النطاق الجغرافي الذي لم يعد له حدود في استراتيجية التنظيم (داعش) حيث جاء الهدف الاستراتيجي متمثلاً في إقامة دولة عابرة للحدود كاسرة لسايكس – بيكو[2]، وقد قام تنظيم (داعش) بسلسلة من عمليات الاغتيال والاختطاف لأهم رموز والفصائل المقاومة لنظام الأسد، فيما جاءت تقارير تفيد بأن رأس مال هذا التنظيم يفوق ملياري دولار أين نشرت "سي أن أن " (CNN) تقريراً يبين حوالي 430 مليون دولار من الذهب تحوز عليه داعش[3]، ويعود ازدهار (داعش) إلى الفراغ السياسي والاجتماعي الذي تعاني منه كل من سوريا والعراق وليبيا، حيث سيطرت على مناطق واسعة خاصة من سوريا والعراق خاصة احتلال الموصل في 2014 ليغير التنظيم

تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/03/28 http://www.alahednews.com./b/13392/9/%9%8

[1] **كيف نشأت داعش، ومن هم قادتها الحاليون**، ن بوست، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
تم تصفح الموقع بتاريخ :2017/03/28 http:// www.noonpost.org/content/4627

[2] "**داعش".. تنظيم ولد مع "القاعدة" ونشأ في السجون مع العبث ويكمح إلى التمدد حتى روما**، جريدة الشرق الأوسط، العدد 13033، الاثنين 04 أوت 2014. مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
تم تصفح الموقع بتاريخ:2017/03/28 http:// www.aawat.com/home/article/151451

[3] المرجع نفسه.

تسميته إلى الدولة الإسلامية[1]، وقد تمدد داعش ليسيطر على نصف مساحة سوريا و80% من موارد النفط في البلاد لسنة 2015، وما يميز هذا التنظيم أنه يُسير مناطقه بمنطق الدولة بالنسبة لمقاتليه، أو المواطنين الذين يعيشون في الأراضي التابعة لهذا التنظيم[2].

رغم تضارب الأنباء حول عدد المقاتلين في (داعش) إلا أن هناك تقارير رسمية تؤكد أن عدد مقاتلي داعش يقارب 200 ألف مقاتل وهذا ما كشفه رئيس حكومة إقليم كردستان[3]، وهذا الرقم لا يتفق تماماً مع ما نشرته وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) التي أشارت أن عدد مقاتلي داعش سنة 2015 حوالي 31500 مقاتل أي أن (داعش) تضم عدد مقاتلين أكثر من جيوش نظامية مثل: منغوليا، الكويت، النرويج، الأوروغواي، المجر، النمسا، ويبلغ عدد مقاتلي (داعش) في سوريا 50 ألف مقاتل حسب المرصد السوري لحقوق الإنسان وحسب المصدر ذاته فإن التنظيم سيطر على ما يقارب ثلث مساحة سوريا، وينتمون لأكثر من 80 دولة[4].

يقول محللون في "غلوبال إينسايت" (IHS) أن (داعش) خسرت 28% من مساحة الأراضي التي كانت تسيطر عليها قبل جانفي 2015 وأصبحت مساحتها 65500كلم2 بعد أن كانت78000كلم2، وهو تراجع بمساحة تعادل مساحة "سيرلانكا"[5].

---

[1] **كيف نشأت داعش، ومن هم قادتها الحاليون**، مرجع سابق.

[2] **كيف ظهر تنظيم "داعش"؟ ومن المستفيد من ذلك**، موقع BBC عربي مأخوذ عن الموقع الالكتروني: http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2015/06/150601 تم تصفح الموقع بتاريخ:2017/03/28

[3] **مسؤول كردي: عدد عناصر "داعش" ي صل إلى 200 ألف**، مأخوذ عن الموقع روسيا اليوم الالكتروني: http://www.rt.com/news/765101-%D9%83%D8%81. تم تصفح الموقع بتاريخ:2017/03/28

[4] **دراسة: عدد مقاتلي داعش يفوق جيوش دول سيادية**، مأخوذ عن موقع الحرة الالكتروني: http://www.alhurra.com/a/aa-has-more-fights-than-regular-armies/275755.html.

[5] **بالأرقام: داعش يفقد أكثر من ربع أراضيه في العراق وسوريا**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني: http:/wwwi24news.tr/D8%A3%D8/A8/D8 تم تصفح الموقع بتاريخ :2017/03/29.

وتشن قوات دولية بقيادة الولايات المتحدة حرباً على (داعش)، كانت بدايتها في 07 أوت 2014 بعد كلمة الرئيس الأمريكي (السابق) "باراك أوباما" في 2014/08/19 دخلت فرنسا على الخط ثم البحرين والأردن وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة بتاريخ 23 سبتمبر2015[1] ، حتى وصل عدد الدول المشاركة في التحالف الدولي ما يفوق ستين دولة[2].

وقد ثمنت سوريا الموقف الروسي في مكافحة الإرهاب في بيان لوزارة الخارجية والمغتربين السورية في سبتمبر 2016، حيث أكدت أن العمليات التي قامت بها القوات الجوية الروسية بالتعاون مع سلاح الجو العربي السوري أدت إلى مكافحة فعالة لداعش وجبهة النصرة وغيرها من التنظيمات الإرهابية[3]، وهو ما أكده رئيس سوريا بشار الأسد أمام وفد أوروبي في 13 مارس 2017 أن روسيا لعبت دوراً حاسماً في محاربة الإرهاب محملا في الوقت نفسه الدول الأوروبية المسؤولة في انتشار الإرهاب بسبب السياسات الخاطئة التي انتهجتها والمتمثلة في دعم التطرف والإرهاب وفرض عقوبات اقتصادية أدت إلى ما تشهد أوروبا من عمليات إرهابية[4]، استهدفت مدناً وعواصم أوروبية باستراتيجية جديدة لا يهم فيها عدد القتلى بقدر ما يهم عدد المشاهدين والمتفاعلين، وتبني استراتيجياتها على ضرب واستهداف مناطق

---

[1] الوطن، **وكالات**، مقالات منشورة بتاريخ: 2017/02/07 مأخوذة عن الموقع الالكتروني:
http://alwatan.sy/archives/90593. تم تصفح الموقع بتاريخ :2017/03/29

[2] **ما هو التخلف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية**، تقرير مأخوذ عن موقع الجزيرة الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinteriviews/2015. تم التصفح بتاريخ:2017/03/29

[3] **سوريا...روسيا منعت انتشار الإرهاب في المنطقة والعالم أجمع**، تقرير منشور على موقع سبوتنيك الالكتروني:
http://soptomicnews.com/ara world/2016100210. تم تصفح الموقع بتاريخ:2017/03/29

[4] **سورية – عربي وإقليمي**، تقرير منشور على موقع المنار في تاريخ 2017/03/13
http://www.alma,ara.com/b/164715. تم تصفح الموقع بتاريخ:2017/03/29

حساسة ومدن كبرى في دول أوروبية كبرى لها مكانتها في النظام الدولي أو الإقليمي، وأهم الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها أوروبا وتبناها تنظيم (داعش) كالتالي:

1/ حادثة صحيفة "شارلي ابدو" (Charley Hebdo): في جانفي 2015 بعد نشر الصحيفة لرسوم مسيئة للرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) قتل فيه 12 شخصاً وكان هذا أول تهديد لداعش نحو فرنسا.

2/ أحداث باريس: نوفمبر 2015 استهدف تجمعاً لمشاهدة مباراة في كرة القدم تجمع بين الفريقين الوطنيين لكل من ألمانيا- فرنسا خلف 128 قتيلاً.

3/ مطار بروكسل: وصل استهداف (داعش) للأمن الأوروبي إلى حد عاصمة الاتحاد بضرب أهم مطار من مطارات أوروبا في مارس 2016 بالإضافة إلى محطة الميترو .

4/ هجوم إرهابي في لندن: استهدف هجوم إرهابي وسط لندن في محيط البرلمان البريطاني، أين دهس شخص المارة، وتوفي 4 أشخاص منهم 3 شرطيين على متن سيارة رباعية الدفع وكان ذلك بتاريخ 22 مارس 2017[1].

ولا ينحصر انتشار "داعش" في أوروبا وحسب، بل تعاني منه أغلب الدول المتوسطية على غرار ليبيا التي ترك تنظيم "الدولة الإسلامية" بصماته بنغازي وسرت وطرابلس وأجزاء من جنوب ليبيا مستغلاً النزاع في ليبيا والغياب الكبير لمؤسسات الدولة[2].

وبايعت مجموعة تدعى "ولاية سيناء" (داعش) في 2014[1]، ويسعى (داعش) باستمرار في إطار إستراتيجيته التوسعية دخول الجزائر بحيث أكد خبراء أمن روس، أن الجزائر هي الدولة الوحيدة في العالم

---

[1] **4 قتلى و20 جريحاً حصيلة الهجوم الارهابي في لندن**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني: تم تصفح الموقع بتاريخ:2017/03/29 http://arabic.rt.com/world/869359-4-%9%82%D8%AA

[2] **توسع تنظيم "الدولة الإسلامية في ليبيا"، 2015** مأخوذة عن الموقع الالكتروني:
http://www.washingtoninstitution.org/ar/policy-analysis/review/the-islamic-states-expansion-in-libya.

العربي وشمال إفريقيا المغلقة في وجه داعش رغم شاسعة المساحة وتمدد الحدود. ورغم الجهود التي بذلتها الجزائر في مكافحة الإرهاب إلى أن هذا لا يعني أنها في منأى عن التواجد الإرهابي لأفراد (داعش) في الجزائر، وذلك لأن التطور الإعلامي واستغلالها للتكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تؤثر على الوضع الأمني في الجزائر في ظل التحديات الراهنة حيث لم تسلم دول أوروبية من العمليات الإرهابية ما يجعل الجزائر في عرضة لمثل هذه الهجمات سواء عن طريق تجنيد أفراد يعتبرون نواة التأسيس والانطلاق في الجزائر، أو عن طريق استغلال ما يسمى بعمليات "الذئاب المنفردة" وهي العمليات التي يصعب التحكم فيها، وتتبعها حتى استخباراتياً، لذلك وجب على المسؤولين في الجزائر بناء مقاربة أمنية متكاملة دون التركيز المفرط على الجانب العسكري.

ومن الجماعات الإرهابية النشطة والتي برزت خلال النزاع السوري "جبهة النصرة" وقد بدأت هذه الجماعة عملياتها في سوريا بمشاركة الجيش السوري الحر في عملياته نهاية 2011 بنشر مقاتليها في الجبهات الساخنة في ريف حلب وإدلب واستمرت جبهة النصرة في عملياتها التي أثبت مقاتلوها من خلالها ثباتا وعزيمة وقدرات كبيرة في القتال حيث غنمت هذه الجماعة في نوفمبر 2011 مجموعة كبيرة من الذخيرة والأسلحة والدبابات وسيطرت على نقطة التقاء حلب وإدلب، ومنحها الانتشار في ريف حلب الغربي والشرقي القدرة على التحكم بخطوط الإمداد والتموين بين تركيا وحلب، كما شاركت في عمليات مع الجبهة الإسلامية السورية، حركة أحرار الشام، وسيطرت على مناطق استراتيجية مثل سد الفرات في مدينة الطبقة وسد تشرين ومركز مدينة الرقة في 2013، وحسب التقارير فإن عدد مقاتلي جبهة النصرة يقدر بحوالي 12000 مقاتلاً أغلبهم سوريون، وقد تم إضافة جبهة النصرة لقائمة التنظيمات الإرهابية في ديسمبر 2012 رغم رفض ممثلي المعارضة، ثم في 30 ماي 2013 تم إدراج

[1] أشرف عبد الحميد، **لماذا ينتشر داعش في شمال سيناء دون غيرها؟**، مقال منشور بتاريخ: 2016/04/30 مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://www.alrabiya.net/arab-and world/egypt/20 .hmtl

جبهة النصرة من طرف مجلس الأمن الدولي لهيئة الأمم المتحدة ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة[1].

في جويلية 2016 تم تغيير اسم جبهة النصرة إلى جبهة فتح الشام[2] وقبلها أعلن "الجولاني" انفصال الجبهة عن تنظيم القاعدة مستدلاً بقول أسامة بن لادن: " أن مصلحة الدولة الاسلامية أولى من مصلحة الجماعة"[3]

تبقى الإشارة إلى وجود عدة تنظيمات في سوريا إما ترتبط (بداعش) أو جبهة النصرة، أو بالقاعدة أو باتجاه آخر لكن الإشكال في تصنيف هذه التنظيمات على أنها ارهابية أم لا، حيث تختلف القوى الفاعلة في النزاع حول قائمة التنظيمات الإرهابية على غرار حزب الله اللبناني التي تصنفه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على أنه تنظيم إرهابي بينما لا تصنفه روسيا وحلفاؤها أنه كذلك، وهذا ما يجعل النزاع في سوريا أكثر تشابكاً وتعقيداً.

المطلب الثاني: مشكلة اللاجئين.

أحدث النزاع في سوريا عدة مشاكل كان لها التأثير البالغ على المنطقة المتوسطية من بين هذه المشاكل مشكلة اللجوء، لكن قبل تحليل انعكاسات مشكلة اللاجئين على المنطقة المتوسطية لا بُد من التفريق بين المفاهيم التالية: المهاجر، اللاجئ، النازح فالمهاجر هو الشخص الذي ينتقل من دولته الأم إلى دولة أخرى (الدولة المستقبلة) بغرض تحسين ظروفه الاقتصادية أو الاجتماعية وتكون هذه الهجرة بطريقة شرعية أو غير شرعية، والنازح ينظر إليه من منظور البلد المنشأ داخل حدود نفس الدولة وأما

---

[1] **8 نقاط تكشف هيكلة وتمويل جبهة النصرة**، مقال منشور بتاريخ: 2015/12/2، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http:// elbadil.com/2015/12/8%D9%82/D8%A7. تم تصفح الموقع بتاريخ 2017/03/29

[2] **ما هي جبهة فتح الشام؟**، مأخوذة عن الموقع الالكتروني:
http:// www.bbc/arabic/middleast/2016/09/160908 Syria jabhet fateh al-sham. تم تصفح الموقع بتاريخ 2017/03/:30

[3] دافيد روبرتس، **ما الذي دفع "جبهة النصرة" للانفصال عن تنظيم القاعدة؟**، 2016، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.bbc.com/arabic/middleast/2016/07/160726 nuçra detach from alquaeda
تم تصفح الموقع بتاريخ:2017/03/30

اللاجئ هو الفرد الذي تدفعه الظروف السياسية كالحروب والنزاعات والأزمات إلى الانتقال من دولة المنشأ إلى دولة أخرى هروباً من الحرب أو النزاع.[1]

خلف النزاع في سوريا حالة انسانية متدهورة، إذ أن 13.5 مليون شخص في حاجة للمساعدة الانسانية داخل سوريا، بمن فيهم 6.5 مليون نازح، وما يقارب 5 ملايين شخص يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها أو محاصرة بالإضافة إلى لجوء 4.2 مليون شخص لدول جوار سوريا (لبنان، تركيا، العراق، مصر والأردن).[2]

منذ اندلاع النزاع في سوريا والحراك العربي احتلت إدارة الهجرة عبر البحر المتوسط موقعاً مركزياً في النقاش الأوروبي، وذلك بسبب العدد الكبير للمهاجرين بمختلف أنواعهم ما جعل الدول الأوروبية تبادر إلى وضع استراتيجيات مختلفة لاحتواء مشكلة اللاجئين خاصة السوريين منهم[3]، ووصفت الأزمة الانسانية في سوريا بالأكبر في العالم منذ أجيال، حيث اعتبرها تقرير صادر عن الأمم المتحدة سنة 2015 بالأكثر سوء بكل المقاييس، ومن المتوقع أن تزداد هذه الاحتياجات بتصاعد النزاع أكثر بينما أجبر أكثر من نصف الشعب السوري على مغادرة منازلهم، وفي المتوسط تنزح 50 عائلة سورية في كل ساعة من كل يوم منذ2011، وفي سنة 2015 وحدها نزح أكثر من 1.4 مليون الكثير منهم للمرة الثانية أو الثالثة[4]. وهذا ما يدل على حدة النزاع السوري وصعوبة حله أو حتى إدارته في الوقت الحالي. و

---

[1] فايزة ختو، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورمغاربية 1995-2010**، (الجزائر: مذكرة تخرج لنسل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الاستراتيجية والأمنية، 2011)، ص ص 32-33

[2] **الأزمة السورية نداء المنظمة الدولية للهجرة 2016**، تقرير صادر عن المنظمة الدولية للهجرة، 2016، ص01.

[3] خديجة بتقنة، **السياسات الأمنية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية واستراتيجية، (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014)، ص122.

[4] **نظرة عامة: خطة الاستجابة الانسانية في سوريا لعام 2016 والخطة الإقليمية للاجئين والصمود2016-2017**، (لندن: 4 فيفري2016)، ص 03.

في سياق متصل أصدرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (UNSCO) تقريرا جاء فيه أن 4320000 سوري في حاجة للتعليم من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة.[1]

وتمثل دول الجوار السوري من أهم المقاصد بالنسبة للاجئين على الأقل بصفة مؤقتة ما جعل المنطقة المتوسطية تدخل في مشاكل كبيرة حول قبول أو رفض اللاجئين وطريقة استقبالهم وتأثيرهم على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وحتى المجتمعية، خاصة فيما يتعلق بالدول الأوربية.

الأردن: يستضيف الأردن 103488 مسجلا حسب تقرير صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في 02 أكتوبر 2016، لكن مصادر غير رسمية تؤكد أن عدد اللاجئين الاجمالي في الأردن حوالي 2500000، بالإضافة إلى ذلك فإن 65% من اللاجئين السوريين في الأردن يعيشون في المناطق الحضرية و35% فقط يعيشون في مراكز اللاجئين، وتعتبر الحكومة الأردنية السوريين الموجودين على أراضيها ضيوفاً وليسوا لاجئين (والدليل النسبة الكبيرة من السوريين يعيشون والأماكن الحضرية) يسكنون مع أقارب لهم أو في مساكن خاصة بهم (شراء أو كراء)[2]، ويجتمع اللاجئون السوريون في الأردن عموماً في:

- مخيم الزعتري يضم 32000 شخص لاجئ.
- حديقة الملك عبد الله في الرمثا تضم 5000 لاجئ.
- مخيم سايبر يضم 33 عائلة فلسطينية هربت من القصف على مخيم درعا إضافة إلى 50 عائلة سورية.[3]

[1] **الأزمة السورية منذ 6 سنوات**، تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2016، ص01.

[2] ناصر الغزال؛ **تقرير النازحون في سوريا واللاجئون السوريون في (لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر)**، (سوريا: مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2012)، ص ص 36-37.

[3] المرجع نفسه، ص ص39-40

لبنان: من الدول التي تعتبر مقصداً يومياً للاجئين السوريين، حيث يستطيع اللاجئون الحصول على معظم الخدمات الأساسية من خلال المؤسسات الرسمية، كما تستمر السلطات بلعب دور ناشط في تسهيل وتنسيق الاستجابة والتخطيط لها.[1]

قدرت الأمم المتحدة في تقرير صادر عنها بتاريخ: 2014/06/03 عدد اللاجئين السوريين في لبنان سيتجاوز 1.5 مليون لاجئ نهاية سنة 2014، وأشار التقرير الذي أعدته المفوضية العليا للاجئين أن لبنان يستضيف 38% من اللاجئين السوريين في المنطقة وهي النسبة الأعلى، كما شدد التقرير على توفير 6.1 مليار دولار للتعامل مع هذا العبء خلال سنة 2014، وأضاف التقرير أن نسبة 53% من اللاجئين أطفال، ولن يكون في الإمكان تزويد أكثر من 800 ألف لاجئ باللوازم الضرورية لمواجهة شتاء 2015.[2]

أما تقرير المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين في لبنان الصادر بتاريخ 2016/12/15 أشار إلى أن عدد اللاجئين السوريين في لبنان يقد بـ: 1017433 لاجئ.[3] ورغم كل الجهود المبذولة من طرف المنظمات الدولية والإقليمية الرسمية وغير الرسمية، والحكومة اللبنانية إلا أنه من الناحية القانونية (القانون الدولي) يمكن الاستفادة من اللجوء، كما أن لبنان لم توقع على اتفاقية 1951، وبالتالي فإن لبنان له الحق في إنهاء إقامة أي شخص وترحيله في أي وقت.[4]

---

[1] **لبنان استعراض عام**، الموقع الرسمي لوكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.vnher.org/ar/4be7cc278c2.html تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/03

[2] **الأمم المتحدة : عدد اللاجئين السوريين في لبنان سيصل نهاية العام إلى مليون**، مأخوذ من الموقع الالكتروني:
http://www.nna-leb-gov-lb/ar/Show-newes/104038/. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/03

[3] **كم بلغ عدد اللاجئين السوريين في لبنان؟**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.aljoumhouria.com/news/index/341470. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/03

[4] ناصر الغزالي، مرجع سابق، ص31.

*اتفاقية 1951 اتفاقية صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تتعلق بحقوق وواجبات اللاجئين من أوروبا جراء الحرب العالمية الثانية، لكن هذه الاتفاقية دعمت ببروتوكول سنة 1967 وسع من نطاق عمل للمفوضية السامية للاجئين عير العالم، وقد وقعت 139 دولة على هذه الاتفاقية، لمزيد من المعلومات اطلع على الموقع التالي :

http://www.vnhcr.org/ar/4be7cc27201.html.

تركيا: رغم أن تركيا وقعت على اتفاقية 1951* الخاصة باللاجئين فإنها من الدول القلائل في العالم التي تطبق "القيد الجغرافي"** الذي لا يسمح إلا بقبول طالبي اللجوء الأوربيين، وبذلك فاللاجئين السوريين الموجودين في تركيا غير مشمولين بالحماية حسب اتفاقية 1951، وإنما ضيوف لدى الحكومة التركية التي تمد لهم يد العون كما صرحت به الأخيرة.[1]

وجاء في تقرير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في تركيا، أن اللاجئين السوريين في تركيا في المخيمات 93.500 لاجئ و13000 لاجئ في خارج المخيمات وذلك سنة 2011، وتوقع التقرير أن يصل عدد اللاجئين السوريين في 2012 إلى 280000 لاجئ[2].

وفي 22 أفريل 2014 أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن اللاجئين السوريين الذين استقبلتهم تركيا منذ اندلاع النزاع بلغ عتبة المليون لاجئ، وحسب نفس المسؤول فإن تركيا خصصت مليار دولار لإيواء اللاجئين الذين يطرحون أحياناً مشاكل ثقافية وأمنية في المناطق التي استقروا بها في تركيا.[3]

وفي تقرير صادر عن مركز أبحاث الهجرة وأمن الحدود التابع لأكاديمية الشرطة التركية أن عدد اللاجئين السوريين الخاضعين لقانون الحماية المؤقتة في تركيا في فيفري 2017، بلغ 2 مليون و924 ألف و583 لاجئ وسيصل إلى حوالي 3.7 مليون مع حلول 2025[4]،

** القيد الجغرافي: قد تصنعه بعض الدول التي وقعت على اتفاقية 1951 حيث تمنح الدول صفة اللاجئ نتيجة أوضاع حدثت حصراً في أوروبا، حيث تعرض بعض الدول قيداً زمانياً أي الأحداث قبل 1951، ولكن القيد الزماني أعتبر لاغياً بعد بروتوكول 1967 لكن بعض الدول مثل الكونغو ومدغشقر وتركيا احتفظت بالقيد الجغرافي، لمزيد من المعلومات يجب الاطلاع على الموقع التالي:
http://www.jadaliyya.com/pages/index/19512/%D8%A7%D9%8A.html.

[1] ناصر الغزالي، مرجع سابق، ص44.

[2] المرجع نفسه.

[3] **أردوغان: عدد اللاجئين السوريين في تركيا بلغ المليون**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://alrabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2014.html . تم تصفح الموقع بتايخ: 2017/04/03

[4] **عدد اللاجئين السوريين يقترب من بلوغ الثلاثة ملايين**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.Shaam.org/news/syria/%D8B9%D8%A7.html. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/03

مصر: ترفض مصر السماح للاجئين السوريين العمل دون ترخيص، كما تحد من استفادتهم بالخدمات التي تقدمها الدولة، كما تمنع الحكومة المصرية إلحاق الأطفال السوريين بالمدارس العمومية، وسمحت للطلبة السوريين بالالتحاق بالجامعات المصرية، إلا أن السكان المصريين يبدون تعاطفاً كبيراً مع اللاجئين السوريين ويسعون للمساعدة رغم وقوف الوضع الاقتصادي الهش والصعب حائلاً دون تقديم المساعدات كما يجب.[1]

وتُشير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في القاهرة إلى أن عدد اللاجئين السوريين في مصر وصل إلى 104 ألف لاجئ مسجل في نهاية 2013.[2]

ويعيش اللاجئون السوريون أوضاعاً صعبة في مصر التي تتميز بأوضاع اقتصادية صعبة أصلا، وبلغ عدد اللاجئين السوريين في مصر حسب تصريحات مسئولين مصريين وأممين خلال جلسة إطلاق وزارة الخارجية المصرية تقرير "خطة الاستجابة الإقليمية والصمود للاجئين السوريين" بتاريخ 2 أفريل 2017 أن عدد اللاجئين في مصر المسجلين 120 ألف سوري بينهم 52 ألف طفل.[3]

أوروبا: تعتبر أوروبا من أكبر المقاصد للاجئين السوريين منذ بداية النزاع في سوريا وقد جعل الفارون من النزاع أوروبا مقصداً لهم بمختلف الوسائل براً وجواً وبحراً، وبلغ عدد طالبي اللجوء من السوريين في أوروبا 428.735 بين أفريل 2011 وأوت 2015، وهم يشكلون 14% من الذين فروا جراء النزاع في سوريا وتستضيف ألمانيا وصربيا 43% منهم حسب ما جاءت به المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.[4]

وفي 2015/12/30 أعلنت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حسب ممثل المفوضية أنه تم تجاوز عتبة المليون شخص قدموا لأوروبا منذ بداية العام عبر البحر، ونشرت المفوضية معطيات تفيد بوصول مليون

---

[1] ناصر الغزالي، مرجع سابق، ص ص 49-50.

[2] **ما هو عدد اللاجئين السوريين في مصر؟** ، مأخوذة عن الموقع الالكتروني:
http://www.alhura.com/a/street-pulse-egypt-unch-un-refugee-agency/240061.html.

[3] **ارتفاع عدد اللاجئين السوريين في مصر إلى 120 ألفاً والقاهرة تطالب الدول المانحة بمزيد من الدعم**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/4/3 http://huffpostarabi.com/2017/04/02 story n15763582.html

[4] **كم بلغ عدد اللاجئين السوريين في أوروبا منذ اندلاع الثورة وأين يوزعون**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.aksaler.com/news/2015/10/04/%D9%83%D8%83%D8%B1.

و573 شخص فيما غرق أو فقد 3735 آخرون وتحملت اليونان التدفق الأساسي للاجئين حيث استقبلت أكثر من 844 ألف شخص تليها إيطاليا بـ152 ألف سنة 2015.[1] ويعيش في ألمانيا حسب إحصائيات 2015 (النصف الأول من السنة) 99 ألف لاجئ ويمكن وصول الطلبات إلى 800 طلب في نهاية 2015، أما السويد فيعيش فيها حسب نفس الإحصائيات 65 ألف لاجئ سوري وفرنسا بـ6700 لاجئ، الدنمارك 11800 لاجئ، المجر 18800لاجئ[2]، هذا في ظل غياب سياسة أوروبية موحدة لتأطير تدفق اللاجئين وأعلنت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وصول أكثر من 107 آلاف في أوت 2015 بزيادة عدد اللاجئين بنسبة 175% مقارنة مع سنة 2014[3].

تونس، الجزائر والمغرب: تتباين ردود أفعال حكومات الدول المغاربية تونس والجزائر والمغرب في التعامل مع قضية اللاجئين السوريين، حسب مسؤول تونسي صرح في ستمبر 2015 أن تونس استقبلت أربعة آلاف لاجئ، ولا يمكن استقبال المزيد، وصرح نفس المسؤول أن الحكومة التونسية سمحت للسوريين يتلقون مساعدات ظرفية من الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي[4]. لكن التقارير غير الرسمية الصادرة عن منظمات حقوقية في تونس وصفت أن الوضع الذي يعيشه السوريون صعب جراء عدم اهتمام الجهات الرسمية ولا مبالاة الحكومة في القيام بإحصائهم ، لكن الشعب التونسي يقوم بواجبه تجاه

[1] **عدد اللاجئين القادمين إلى أوروبا عبر البحر تجاوز المليون**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/03 http://www.arabic.net.com/news/805830.

[2] المرجع نفسه.

[3] أحمد حسين، ناصر السهلي، **أوروبا قدر اللاجئين...رغماً عنهم**، مأخوذة عن الموقع الالكتروني:
تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/03 http://www.alaraby.co.ur/society/2015/08/29.

[4] مسؤول تونسي، **أربعة آلاف لاجئ سوري في تونس ولا تستطيع استقبال المزيد**، مأخوذة عن الموقع الالكتروني:
تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/03 http://www.yom7.com/story/2015/9/14

اللاجئين في حدود استطاعته[1]، لذلك فإن السوريين المتواجدين في تونس يريدون انتهاز الفرصة للهروب نحو أوروبا حيث أن الأوضاع في تونس صعبة.[2]

أما الجزائر فهي أكبر الدول الإفريقية استقبالاً للاجئين السوريين حيث أصدر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تعليماته بعدم التعرض للاجئين السوريين وكان ذلك في ستمبر 2014، وعن عدد اللاجئين السوريين في الجزائر فلقد بلغ 24 ألف لاجئ حسب وزيرة التضامن "صونية مسلم" [3] .

أما المغرب التي فرضت التأشيرة لدواع أمنية ويعيش في المغرب حتى أوت 2015 حوالي 1300 لاجئ سوري، وقالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن الدول المغاربية من ضمن بلدان إفريقيا والشرق الأوسط التي تضع قيوداً مشددة على دخول اللاجئين السوريين.[4]

المطلب الثالث: الخلافات الدولية بسبب النزاع السوري.

اتسعت دائرة تداعيات النزاع في سوريا لتصل إلى العلاقات بين الدول، حيث لم يدم النزاع طويلاً حتى بدأت الخلافات تظهر بين الدول وصلت إلى حد توتر العلاقات وكادت تتجاوز ذلك الحد، وكانت الدول المتوسطية هي موقع هذه الخلافات، رغم أن العلاقات الروسية التركية يمكن وصفها بالطيبة إلا أن النزاع السوري غير طبيعة هذه العلاقات بسبب إسقاط تركيا لمقاتلة "سوخوي 24" روسية على الحدود السورية التركية بتاريخ 2015/11/24، حيث أعلنت مصادر في الرئاسة التركية أن تركيا أسقطت طائرة روسية انتهكت مجالها الجوي وأسفرت العملية عن مقتل أحد الطيارين، واعتقال آخر من

---

[1] الحبيب الميساوي، **اللاجئون السوريون في تونس: احتضنهم مواطنون وتناستهم الدولة**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.turess.com/alchorouk/606112 تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/03

[2] محمد علي لطيفي، **السوريون في تونس...انتهاكات تدفعهم إلى قوارب الموت الأوروبية**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.alarabya.co.ur/investigatons/2015/3/8. تم تصفح الموقع بتاريخ:2017/04/03

[3] المرجع نفسه.

[4] **طارق بنهدا، عدد اللاجئين السوريين المقيمين قانونياً بالمملكة يتجاوز 1270**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.hespress.com/arbites/273643.html. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/03

جانبها أعلنت قوات الجيش الروسي أن الطيار الذي قتل أثناء هبوطه بالمظلة، لكن تركيا نفت ذلك وأكدت أن الطائرة قد تم تحذيرها لعدة مرات[1]، ولم تتأخر موسكو في الرد على أنقرة على لسان الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" الذي قال بأن تركيا التي يفترض أنها في صفوف من أعلنوا أنهم يحاربون الإرهاب، وأن الطائرة الروسية لم تخترق المجال الجوي لتركيا، واصفاً الواقعة بأنها بالغة الخطورة وستكون لها تداعيات وخيمة.[2] ثم جاء تصعيد روسيا بفرض عقوبات اقتصادية على تركيا بتوقيع الرئيس الروسي على مرسوم رئاسي يتناول المواد التي يحظر استيرادها من تركيا ونشاط الشركات التركية في روسيا، والأتراك الذين يعملون في روسيا لصالح شركات روسيا داخل البلاد، ودعا المرسوم في روسيا إلى وقف الرحلات السياحية إلى تركيا وكذا الرحلات التجارية واصفاً العملية بالتهديد غير المسبوق من قبل تركيا، بالمقابل نصحت وزارة الخارجية التركية المواطنين الأتراك بتجنب السفر لروسيا إلا للضرورة، كما رفعت موسكو من العقوبات بتعليق نظام دخول الأتراك لروسيا دون تأشيرة وطالبت روسيا تركيا بالاعتذار قبل لقاء الرئيسين.[3]وبتاريخ 30 نوفمبر 2015 اتهم الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" تركيا بالتغطية على تهريب النفط الذي يقوم به تنظيم "داعش" في سوريا، وذلك بعد رفضه لقاء الرئيس التركي في باريس (قمة المناخ) رغم إلحاح الرئيس التركي.[4]

وتتميز العلاقات الروسية التركية بالصعود والهبوط، تختلف باختلاف القيادات السياسية بين البلدين، والارتباطات الدولية والإقليمية لكل طرف، وطموح كل دولة في الريادة واسترجاع المكانة ، وأهم سبب للخلاف في النزاع السوري هو الاختلاف بين البلدين حول رحيل الأسد من بقائه، وقد

---

[1] **تركيا تسقط طائرة روسية... مقتل طيار وأسر آخر**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.alrabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2016.html. 2017/04/09 تم تصفح الموقع بتاريخ:

[2] **سوخوي 24... إسقاط طائرة وتصاعد الأزمة**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/incycolopedia/events/2015/11/24 2017/04/09 تم تصفح الموقع:

[3] **إسقاط الطائرة الروسية: بوتين يفرض عقوبات على تركيا**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.bbc.com/arabic/middleast/2015/11/151127.russia beefs up defence in Syria
تم تصفح الموقع: 2017/04/09.

[4] **الأزمة الروسية التركية تتصاعد...وبوتين يزيد حدة خطابه**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.alrabya. net/arab-and-world/2015/12/01 html. 2017/04/09 تم تصفح الموقع:

كان لإسقاط الطائرة الروسية بعده الاستراتيجي، إذ لم تسقط طائرة روسية على يد دولة عضو في حلف الناتو منذ خمسينيات القرن الماضي وهذا ما زاد من تعقيد الأزمة.[1]

لم تستمر هذه الأزمة طويلاً حتى بدأت العلاقات التركية السورية تشهد انفراجاً إلا أنه لا يمكن الجزم بأن روسيا ستنسى هذه الحادثة وستبقى نقطة سوداء في تاريخ العلاقات بين البلدين، ولم يكن النزاع في سوريا سبباً في الأزمة التركية الروسية ، بل تسبب في عدة خلافات وقد وصفت في بعض الأحيان بالأزمة بين تركيا والدول الأوروبية والتي يعود سببها الرئيسي لأزمة اللاجئين القادمين إلى أوروبا من سوريا عبر تركيا، حيث اتهمت أوروبا تركيا بابتزازها والضغط عليها في مفاوضات تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[2]، ورداً على الضغط التركي قامت هولندا بمنع وزير الخارجية التركي من دخول أراضيها لمخاطبة الجالية التركية ضمن جولة دعائية للتعديلات الدستورية التركية المطروحة للاستفتاء في أفريل 2017 عن طريق منع هبوط طائرة وزير الخارجية التركي على مطار "روتردام"، ورد الرئيس التركي بأن هولندا لا تعرف "السياسة والدبلوماسية" مهدداً بفرض عقوبات كبيرة، وعلى إثر ذلك استدعت الخارجية التركية القائم بالأعمال الهولندي واحتجت رسمياً على سوء التعامل مع وزير الخارجية التركي، ثم صعدت تركيا من موقفها تجاه هولندا، وطالبت السفير الهولندي الذي كان يقضي عطلة في بلاده بعدم الرجوع إلى أنقرة مجدداً.[3]

واتسع بعد ذلك نطاق الخلاف بين تركيا وهولندا ليشمل دولاً أوروبية أخرى، حيث طلبت الدنمارك من رئيس الوزراء التركي تأجيل زيارته للدنمارك بينما دعت فرنسا إلى احتواء التصعيد، وفي السويد ألغى مالك مبنى في ستوكهولم عقد إيجار المبنى الذي كان نائب رئيس الوزراء يعتزم عقد تجمع فيه للجالية التركية، بالإضافة إلى ذلك دعا المستشار النمساوي إلى رد جماعي من الاتحاد الأوروبي لمنع التجمعات الانتخابية لمسؤولين أتراك في أوروبا وذلك في مارس2017 [4]، وقبل ذلك ألقت مشكلة

---

[1] **تداعيات إسقاط طائرة السوخوي 24 على العلاقات الروسية التركية**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني: http://www.annabaa.org/arabic/anthorsarticles/4320. تم تصفح الموقع: 2017/04/09

[2] **القصة الكاملة للتصعيد الهولندي أما تركيا...لماذا؟** ، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني: http://www.moonsport.org/content/17038. تم تصفح الموقع بتاريخ 2017/04/09

[3] المرجع نفسه.

[4] **تصاعد الخلاف التركي الأوروبي وفرنسا تدعو للتهدئة**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

اللاجئين بظلالها على العلاقات التركية الأوروبية بعد السماح للاجئين بالعبور نحو أوروبا عن طريق تركيا ما استدعى من دول الاتحاد الأوروبي الاجتماع بتركيا للمفاوضات بشأن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

حيث عقد مسؤولون أوروبيون وأترك اجتماعاً ببروكسل العاصمة البلجيكية (عاصمة الاتحاد الأوروبي) بهدف مواجهة اللاجئين، أين وقع المسؤولون الأوربيون والأتراك على ثلاث وثائق، بموجبه سيمنح الاتحاد الأوروبي 3.2 مليار دولار لدعم تركيا في مواجهة اللاجئين والحيلولة دون وصولهم لأوروبا، ويقضي الاتفاق أيضاً برفع التأشيرة عن المواطنين الأتراك لدخول منطقة الاتحاد الأوروبي وكان ذلك بتاريخ 2015/11/29، وجاء هذا الاتفاق بعد موجة الهجرة التي شهدتها أوروبا بسبب النزاع في سوريا الذي نتج عنه موجة هجرة كبيرة نحو أوروبا لم تشهدها منذ الحرب العالمية الثانية، ولم تكن تركيا لتضيع فرصة كهذه في الضغط على أوروبا ما يعني أن هذا الاتفاق قد يكون خطوة تركيا للدخول إلى أوروبا.[1] إلا أن هذا الاتفاق توقف حيث اتفاق حرية السفر بالنسبة للأتراك نحو أوروبا وصل إلى طريق مسدود، ورغم أن الاتحاد الأوروبي يسعى لتوقيف تدفق اللاجئين إلا أنه يؤكد على أن تركيا ملزمة بتنفيذ 72 معيار حققت تركيا حوالي 67 منها.[2] ويبدو أن "أردوغان" يحاول الضغط على أوروبا بكافة الطرق لقبول المفاوضات للانضمام خاصة بعد اتهامه لهولندا وألمانيا بالممارسات النازية ضد الأتراك، كما اتهم أوروبا بدعم جماعات إرهابية محظورة وذلك في خطاب ألقاه بتاريخ 2017/03/19.[3]

في قراءة للأزمة التركية الأوروبية يمكن استخلاص سببين رئيسين لهذه الأزمة الأول داخلي ويتمثل في محاولة الضغط على أوروبا بقبول انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي بالاعتماد على ملف اللاجئين، أما عن هذا التوقيت في تصاعد الأزمة فإن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يحاول إظهار شخصيته

تم تصفح الموقع بتاريخ:2017/04/10 http://www.aljazeera.net/news/international/2017/03/12

[1] خالد بن الشريف، **في خمسة أسئلة: تعرف على الاتفاق التركي الأوربي حول أزمة االاجئين وأهم تداعياته**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://www.sasapost.com/accord union turkie abouy- reuges

[2] **الخلافات التركية الأوروبية حول اتفاقية اللاجئين: إلى أين ستصل؟**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/10 http://www.alraiah.net/index.php/political/item.html.

[3] **أردوغان: حفلة التنكر انتهت**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/10 http:// arabic.rt.com/world/868869.html

الكاريزمية للتأثير على سلوك الناخبين حول التعديلات الدستورية التي من شأنها أن تحول النظام السياسي التركي إلى نظام رئاسي، وبالتالي فإن إظهار قوة الرئيس في مواجهة دول أوروبية من شأنه أن يزيد من فئة الداعمين له خلال هذه الانتخابات التي ستكون مصيرية بالنسبة للرئيس التركي وأنصاره وكل الشعب التركي، وسيكون لها انعكاساتها على السياسة الخارجية التركية والعلاقات التركية مع الدول والفواعل الأخرى.

تعدت الخلافات الناجمة عن النزاع السوري لتشمل العلاقات الأوروبية في إطار الاتحاد الأوروبي، حيث اختلفت وجهات النظر وزراء الداخلية الأوروبيين بشأن كيفية التعامل مع قضية اللاجئين وسط جدل محتدم بين الدول الأعضاء حول تحمل الأعباء بين مؤيد لها ودول ترفض وتعارض أي نوع من التوطين الإجباري، خلال الاجتماع الذي عقد بتاريخ 18 نوفمبر 2016 في بروكسل[1]، وبالمقابل تمسكت المستشارة الألمانية "ميركل" بطلب تطبيق توزيع عادل للاجئين حول دول الاتحاد الأوروبي ومن جهة أخرى هدد رئيس الوزراء الإيطالي باتخاذ خطوات أحادية الجانب للتعامل مع أزمة اللاجئين، في حالة عدم قيام نظرائه في الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدة، وتصاعدت توترات إضافية بين الدول الأوروبية بعد أن بدأت كل من فرنسا والنمسا وسويسرا في صد المهاجرين، كما أيد وزير الداخلية الفرنسي والألماني اقتراح المفوضية الأوروبية بإعادة توزيع اللاجئين، وأكدا الحاجة إلى التضامن، بينما أعلنت "تبريزا ماي" (لما كانت وزيرة الداخلية): " إننا في حاجة لكسر العلاقة بين ركوب المهاجرين الزوارق وبين وصولهم لأوروبا".[2] ويعتبر هذا التصريح أن الموقف الرسمي الأوروبي يحاول التملص من واجبه من قضية اللاجئين بإطلاق تسمية المهاجرين وإطلاقها في عدة مواقف رسمية لعدة دول أوروبية.

واقترحت الرئاسة السلوفاكية التخلي في المستقبل عن كل آلية تجبر الدول على استقبال طالبي اللجوء القادمين من دول أخرى، وتدعم ألمانيا التي فتحت حدودها أمام معظم من وصلوا إلى أوربا ودعا وزير داخلية "مالطا" إلى تكوين آلية على أساس دائم – في إشارة إلى إصلاح نظام اللجوء –، لا يمكن

---

[1] **خلافات بين دول الاتحاد الأوروبي حول إعادة توزيع اللاجئين**، مقال مأخوذ من الموقع الالكتروني:
http://www.dw.com/ar/D8%aAE%D8%A7%D8%A7%D9 .2017/04/10 تم تصفح الموقع بتاريخ:

[2] **خلافات حول حصص توزيع اللاجئين في الاتحاد الأوروبي... وإيطاليا**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://arab48.com تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/10

مناقشة ذلك في كل مرة تواجه فيها أوروبا أزمة.[1] إن أزمة اللاجئين وإن تبدو للوهلة الأولى غير مهمة إلا أن هذه الأزمة قد تعصف بالاتحاد الأوربي ككل، وهذا ما حذرت منه وزيرة الداخلية النمساوية بأن الأزمة قد تهدد وجود الاتحاد الأوربي، إن لم يتم التحكم فيها، واعتبر "سيبراس" رئيس اليونان بأن بلاده أصبحت "مستودع بشري" ولا يمكن تركها تواجه هذه الأزمة لوحدها، واتفق وزراء الاتحاد الأوربي في ستمبر 2015 على توزيع 120 ألف لاجئ من إيطاليا واليونان والمجر على دول أخرى في الاتحاد، وقد نبه رئيس الوزراء المجري إلى أمر خطير وهو أن تدفق اللاجئين وتوزيعهم على دول أوروبية قد يعيد تشكيل الهوية الثقافية والدينية للاتحاد الأوروبي.[2]

وبالتالي فإن التخوفات الأوروبية من مشكلة اللاجئين تتجاوز أبعادها السياسية والاقتصادية لتصل لتهديد الهوية الأوروبية والأمن المجتمعي الأوروبي باعتبار أن اللاجئين يأتون لأوروبا حاملين ثقافاتهم وهوياتهم ودياناتهم إلى دول الاتحاد الأوروبي وقد تنقل هذه الثقافات إلى المواطنين الأوربيين عن طريق احتكاكهم باللاجئين خاصة وأن عدد اللاجئين كبير جداً ويتوزع في أغلب الدول الأوروبية، وقد اعترضت كل من رومانيا، التشيك والمجر على قرار أغلبية الأعضاء، أما المجر فلقد أعلنت عن إجراء استفتاء بشأن قبول الحصص المفروضة من الاتحاد الأوروبي.[3] ومن بين المشاكل الناتجة عن أزمة اللاجئين مسألة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لكن هذا السبب (أزمة اللاجئين) ليس السبب الرئيسي إلا أنه من أهم الأسباب، فقد حذر رئيس المفوضية الأوروبية في ستمبر 2015 "دونالدتشك" من أن الإخفاق في إحراز تقدم في مسألة اللاجئين قد يدفع بريطانيا إلى التصويت للخروج من الاتحاد الأوربي[4]، فقد شهدت بريطانيا استفتاء (Brexit) سنة 1975 أبقاها في الاتحاد الأوربي، إلا أن Brexit 2 لم يكن كسابقه فقد جاء الاستفتاء الثاني مخالفاً للأول الذي صوت فيه 67% للبقاء[5]،

---

[1] **خلافات بين دول الاتحاد الأوروبي حول إعادة توزيع اللاجئين**، مرجع سابق.

[2] **أزمة اللاجئين: اجتماع وزراء الاتحاد الأوروبي لتسوية الخلافات**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.bbc.com/qrqbic/worldnews/2016/02/160225europe migrand tension
تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/10

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه.

[5] **هذه أسباب مغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
تم تصفح الموقع بتاريخ: http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2016/06/32.html.2017/04/10

أما الثاني فجاء بأكثر من 70% صوتوا للخروج من الاتحاد الأوروبي[1]، وذهب المركز الأوروبي للإصلاح ، المؤسسة البحثية التي تتخذ من لندن مقرا لها، إلى التأكيد على أن أزمة اللاجئين زادت الطين بلة إذ أظهرت أن الاتحاد الأوروبي وكأنه خارج السيطرة، من ناحية أخرى مؤيدو (Brexit) يعزفون على الوتر الثقافي مهددين بزوال الهوية والخصوصية البريطانية إن بقيت حبيسة الاتحاد الأوروبي في إشارة إلى مسألة الهجرة[2]، وحسب استطلاعات رأي بريطانية، نقلت وكالة الأناضول 8 أسباب دفعت البريطانيين للتصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي أو لها التخلص من عبء اللاجئين والمهاجرين حيث أن خروج بريطانيا سيمكنها من اتباع نظام جديد يحد من السماح للاجئين والمهاجرين بالدخول إلى البلاد، وتشير آخر الإحصائيات (2016) إلى أن عدد المهاجرين في بريطانيا يقدر بـ: 863 ألف مهاجر، وهذا ما يشكل عبئاً بقيمة تتجاوز 3.67 مليار حنيه استرليني (4.131 مليار دولار) سنوياً حسب "جامعة لندن الاقتصادية".[3]

ويعتبر الخلاف الروسي الأمريكي من بين أهم المشاكل الناتجة عن النزاع في سوريا حيث يعتبر رحيل بشار الأسد من بقائه مشكلة بين الدولتين، حيث تقف روسيا مع النظام السوري ويؤازرها في ذلك حلفاؤها (إيران والصين) بينما تساند الولايات المتحدة وحلفاؤها المعارضة، وهذا ما يجعل الخلافات الروسية الأمريكية تلتقي في سوريا حيث تسعى كل منها على فرض وجودها في المنطقة لأبعاد وأهداف مختلفة.

---

[1] **أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والنتائج الاقتصادية للانفصال**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/10 http://www.5khatnat.com

[2] المرجع نفسه.

[3] **8 أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الأوروبي**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/10.http://alkhlejiaonline.net/articles/146677773785713600.html

المبحث الثالث: جهود الدول المحورية في منطقة المتوسط لمواجهة النزاع في سوريا

لم يدم النزاع السوري طويلا حتى بدأت آثاره تظهر على دول المنطقة المتوسطية، بسبب شدته وتعقده وصعوبة حله في الوقت الراهن، لذلك انتشرت عدة مشاكل سياسية واقتصادية وثقافية بسبب كثرة الفارين من النزاع السوري واستغلال المهاجرين غير الشرعيين خاصة من إفريقيا وآسيا هذا النزاع لتسهيل عملية دخولهم إلى الدول المقصودة من طرفهم خاصة الأوروبية، لذلك فقد بذلت دول المتوسط وخاصة الأوروبية منها مجهودات كبيرة لاحتواء النزاع السوري سواء على المستوى الدبلوماسي أو العسكري أو الاقتصادي تيقناً منها بأن حل النزاع في سوريا ضرورة ملحة لضمان أمن واستقرار المنطقة المتوسطية التي لم تشهد استقرارا على جميع الأصعدة والمستويات.

المطلب الأول: الجهود الدبلوماسية لإنهاء النزاع في سوريا

بدأت المساعي الدبلوماسية لإيجاد حل للنزاع السوري مبكراً وكانت البداية مع الجامعة العربية التي وصلت لاتفاق بتاريخ 2 نوفمبر 2011 مع سوريا ينص على وقف العنف، الإفراج عن المعتقلين، سحب الجيش من المدن) لكن هذا الاتفاق لم يحترم من طرف الحكومة السورية، فردت الجامعة العربية بتعليق عضوية سوريا فيها.[1] بع فشل المبادرة العربية الأولى قام وزراء الخارجية العرب في جانفي 2012 بإطلاق مبادرة جديدة بنقل السلطة من الأسد لنائبه وإنشاء حكومة وحدة وطنية، لكن دمشق رفضت المبادرة وأكدت انتهاء المبادرات والحلول العربية.[2]

وبعد ذلك زادت حدة النزاع لذلك وجب إيجاد حلول أخرى تكون من طرف دول لها نفوذ أكبر.

- في 30 جوان 2012 اتفقت مجموعة عمل حول سوريا تضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، بريطانيا وفرنسا وتركيا وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي في جينيف على مبادئ العملية الانتقالية، لكن الأطراف المعنية بالنزاع اختلفوا على تفسير مبادئ جينيف 1 التي نصت

---

[1] **أبرز الجهود الدبلوماسية منذ خمس سنوات لتسوية النزاع السوري**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://elaph.com/web/News/2016/9/1108763html. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/04

[2] 5 **سنوات من الجهود الدبلوماسية غير المثمرة لانتهاء النزاع السوري**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://elaph.com/web/News/2016/9/1114474.html. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/04

على إقامة حكومة انتقالية ذات صلاحيات كاملة، دون تحديد مصير بشار الأسد[1]، وبعد الاجتماع اعتبرت واشنطن أن الاتفاق يفسح المجال أمام مرحلة ما بعد الأسد، فيما أكدت روسيا والصين أن هذا الأمر يعود للسوريين الذين يقررون مصير رئيسهم.[2]

وكان هذا الاجتماع برئاسة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية "كوفي عنان" الذي أعلن عن بيان مفصل حول الأزمة وأكد من خلاله على ضرورة الضغط على جميع الأطراف لتطبيق خطة البنود الستة المعروفة "بخطة أنان" مشدداً على ضرورة وقف عسكرة الأزمة، وحلها بطريقة سياسية وعبر الحوار والمفاوضات فقط، الأمر الذي يتطلب تشكيل حكومة انتقالية، من قبل السوريين أنفسهم، ومن الممكن أن يشارك فيها أعضاء من الحكومة الحالية.[3] وجاء هذا المؤتمر في محاولة من الدول باحتواء الأزمة السورية في بدايتها وقبل تطورها إلى نزاع يمتد إلى خارج حدود الدولة السورية، إلا أن فشل هذا المؤتمر أظهر منذ البداية أن مصالح الدول في سوريا قد اختلفت وبالتالي فإن الحل في تلك الفترة سيكون صعباً، وبالرغم أن مجلس الأمن الدولي دعا لعقد مؤتمر دولي في أقرب وقت في تلك الفترة لتطبيق بيان جينيف 1 وطالب كل الأطراف السورية بالمشاركة بشكل جاد وبناء، والالتزام بتحقيق المصالحة والاستقرار.[4]

وأهم النقاط التي جاء بها مؤتمر جينيف 1 هي:

- تأسيس هيئة حكم انتقالي بصلاحيات تنفيذية كاملة، تتضمن أعضاء من الحكومة السورية والمعارضة.
- مشاركة جميع أطياف المجتمع السوري في عملية حوار وطني هادف.
- يجب أن تحظى النساء بتمثيل كامل في كل جوانب العملية الانتقالية.
- يجب التمكن من إيصال المساعدات الإنسانية للمناطق المتضررة، ويتم إطلاق صراح المعتقلين.
- يجب أن يتمكن ضحايا النزاع الدائر حاليا من الحصول على تعويضات أمام القضاء.[5]

---

[1] المرجع نفسه

[2] **سنوات من الجهود غير المثمرة في سوريا**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.riatyoitm.com/?p=607056 تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/04.

[3] **اتفاق جينيف 1**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/2014/.html. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/04.

[4] **بنود "جينيف1"**، جريدة المصري اليوم، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.almasyalyoum.com/news/detailes/390878. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/04.

[5] المرجع نفسه

- وفي الوقت الذي كانت الدول تستعد لما ستؤول إليه الأوضاع بعد مؤتمر جينيف 2 قال الرئيس السوري بشار الأسد أنه سيترشح لعهدة رئاسية ثالثة مستبعداً فكرة تقاسم السلطة مع المعارضة داعياً مؤتمر جينيف 2

إلى التركيز على الحرب ضد الإرهاب.[1]

وبهذا يكون الرئيس بشار الأسد قد أرسل رسالة إلى كل من يعارضه بأنه لا يمكن أن يحل النزاع في سوريا إلا بشروط الأسد وحلفائه، وأنه لا مكان للمعارضة حتى بعد حل النزاع.

وجاءت مبادرة "جينيف 2" بعد شهور سعى من خلالها دبلوماسيون أمريكيون وروس ومن الأمم المتحدة لإقناع الطرفين المتصارعين في سوريا بحضور المؤتمر، كما سعى وزيري الخارجية الأمريكي "جون كيري" و"سيرغي لافروف" على ذلك لكن المبادرة لم تلق التأييد إلا بعد الهجوم الذي شنته قوات النظام على ريف دمشق بالأسلحة الكيمياوية في شهر أوت 2013 قتل على إثره مئات الأشخاص، هذا الهجوم أدى إلى اجتماع مجلس الأمن في 2013/09/27، أصدر بعد الاجتماع القرار رقم 2118 الذي طالب بتدمير الترسانة السورية من الأسلحة الكيمياوية كما دعا هذا القرار إلى عقد اجتماع مؤتمر "جينيف2".[2] بالإضافة إلى ذلك أصدرت وزارة الخارجية السورية بياناً أكدت فيه أن الحكومة سترسل ممثلين عنها، لكنها لن تسلم السلطة لأي طرف، بالمقابل رفض الإئتلاف المعارض المكون من 119 المشاركة في جينيف 2 دون ضمانات بأن بشار الأسد سيتخلى عن السلطة وقاطع الإئتلاف بحوالي ثلثه الاجتماع الذي عقد في تركيا بينما صوت أقل من نصف الأعضاء بقبول المشاركة في هذا المؤتمر.[3]

عند تفحص ما يبق فقد وقع النزاع في سوريا ضد السلطة القائمة وهذه الحكومة رفضت تسليم السلطة للمعارضة، بالمقابل ترفض المعارضة أي حوار ببقاء الأسد على رأس السلطة وهذا يعني غياب أي حل في الوقت الحالي بما أن طرفي النزاع متمسكين بشرط غير قابل للتفاوض بالنسبة للطرف الآخر وهذا ما

---

[1] **مؤتمر جينيف الثاني من أجل سوريا**، مقال مأخوذ معن الموقع الالكتروني:
http://www.syrianside.com/articles/48.

[2] **مؤتمر جينيف 2 حول سوريا... حقائق ومعلومات**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.bbc.com/arabic/middleast/2014/01/140122 Geneva 2 analysis
تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/05.

[3] المرجع نفسه.

جعل مؤتمر جينيف يفشل حتى قبل بدايته، وهذا ما صرح به وزير المصالحة الوطنية السوري علي حيدر: "لا تتوقعوا شيئاً من جينيف 2 فلن يحل جينيف 2 أو 3 أو 4 الأزمة السورية" وأضاف : "الحل بدأ وسينتهي عبر الانتصار العسكري للدولة"[1]، وقد جاء مؤتمر جينيف 2 بهدف مناقشة كيفية تنفيذ بيان جينيف 1 إلا أن المبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي إلى سوريا اعتذر من الشعب السوري عدم تحقيق أي شيء في المفوضات بجينيف2، مرجعاً ذلك لرفض النظام مناقشة بند الحكم الانتقالي، وأصر على مناقشة الإرهاب، بينما أصرت المعارضة على مناقشة الحكم الانتقالي[2]، وبهذا يكون مؤتمر جينيف 2 قد فشل رغم كل الجهود المبذولة لإنجاحه.

بعد الفشل الذريع الذي تلقته الجهود الدولية لإنهاء النزاع السوري، وضعت الدول جهوداً أكبر من خلال مؤتمر جينيف 3 محاولة بذلك الاستفادة من المؤتمرين السابقين من جهة وصدور القرارين الدوليين (2253و 2254)* حيث رأى مراقبون ومحللون سياسيون أن مؤتمر جينيف 3 جاء بعد توافق دولي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبعض الدول الإقليمية المعنية بالشأن السوري، من أجل التوصل إلى حل للنزاع السوري سياسياً، وهذا في حد ذاته أمر إيجابي، بعد فشل المؤتمرين السابقين، بالإضافة إلى تأييد مجلس الأمن الدولي في ديسمبر 2015 قرار يتضمن خارطة طريق لإحلال السلام في سوريا.[3] وتم الاتفاق على تاريخ 2016/01/01 لبداية المفاوضات، ثم أعلنت الأمم المتحدة تأجيل الموعد إلى 2016/01/29 وانطلقت المفاوضات رسمياً في 2016/02/01، وفي 2016/02/02 هددت الهيئة العليا للمفاوضات بتوقيف المفاوضات في حال استمرار هجمات القوات الحكومية على مدينة حلب قد تضع حداً للمفاوضات وفي 2016/02/03 أعلن مبعوث الأمم المتحدة "ستيفان ديمستورا" تأجيل المفاوضات إلى 25 فيفري، ويعود سبب تعليق المفاوضات حسب المبعوث الأممي "دي

---

[1] المرجع نفسه.

[2] **مؤتمر جينيف الثاني من أجل سوريا**، مرجع سابق.

*القرار الدولي 2253 و2254 صدر هذان القراران بتاريخ: 2015/12/17 و2015/12/18 يتعلق بالقرار 2253 بمكافحة تمويل التنظيمات الإرهابية وتهديد للسلم والأمن الدوليين بينما يتعلق القرار2254 قرار مجلس الأمن حول سوريا. لمزيد من المعلومات:

تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/06. http://www.UN.org/ar/sc/documents/resolutiion/2015.html

[3] **ما الذي يميز جينيف 3 حول سوريا عن سابقتين**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/06 http://arabic.news.cn/2016-02/01/c135063455.html.

ميستورا" بعد أن فشل في إقناع النظام السوري بتنفيذ أي من الالتزامات الانسانية التي حددها القرار 2254 خاصة رفع الحصار عن المدن المحاصرة، والسماح بدخول الإمدادات الغذائية، كما أنه فشل في إقناع المعارضة التي اعتبرت أن استمرار المفاوضات عبثية نظراً لاستخدامها (المفاوضات) من طرف روسيا لتحقيق مكاسب ميدانية.[1] وبالرغم من التفاؤل الذي أبداه المبعوث الأممي إلى سوريا والجهود المبذولة من طرف الأمم المتحدة وأوروبا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية إلا أن هذه المفاوضات لم تحقق شيئاً.[2]

بعد كل المساعي التي باءت الفشل في إنهاء النزاع السوري لم تتوقف الجهود الدبلوماسية وجاءت مبادرة جينيف 4 الذي انطلق في 2017/02/27 جاء هذا المؤتمر في ظل تمسك النظام السوري بالحل العسكري وإصرار المعارضة على الحل السياسي مبني على الانتقال السياسي[3]؛ وكان الموقف الدولي أكثر حزماً في هذا المؤتمر أين أكد المبعوث الأمم لسوريا أن هذا المؤتمر سيسعى جاهداً من خلاله لتنفيذ أحكام القرار 2554، خاصة حكم ودستور جديدين وانتخابات تحت إشراف أممي بموجب هذا القرار، إلا أن المعارضة لم تبد تفاؤلاً بشأن هذا المؤتمر وهذا ما جاء به رئيس وفد المعارضة السورية إلى جينيف الذي اعتبر أن "جدول الأعمال الخاص بالمفاوضات" غير واضح وربما سيتوضح في يوم آخر"[4]، ويبدو أن المؤتمر سيكون في صالح المعارضة –ولو بشكل كبير قليل– التي ستركز على الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة وبذلك يزداد موقف النظام السوري (الحكومة) أكثر صعوبة خاصة فيما يتعلق بشرط غير قابل للتفاوض –حسبها وهو ما سيفشل هذا المؤتمر.

وفي ظل الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا يبدو أن روسيا لم تسمح بانفراد الغرب بزعامة المفاوضات الدبلوماسية حول سوريا حيث نجحت في نقل هذه المفاوضات إلى مجالها الحيوي نحو

---

[1] **لماذا فشلت مفاوضات جينيف 3 السورية قبل أن تبدأ**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.alrabiya.com.vk/opinion/2016/02/04 تم تصفح الموقع بتاريخ: 2014/02/28

[2] المرجع نفسه.

[3] "**العربي الجديد" في قلب "جينيف4**"، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.alaraby.co.vk/politics/2017/2/24.

[4] **تطورات مؤتمر جينيف 4**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://eldarai.com/mode/10109.

العاصمة الكازخستانية " آستانا" التي احتضنت محادثات بشأن سوريا في شكل محادثات ثنائية وثلاثية وعلى عدة مراحل كانت آخرها (حتى أفريل 2017) "محادثات أستانا 3" في مارس 2017.[1]

بعد الجهود التي بذلتها القوى الفاعلة في المتوسط والأمم المتحدة وقوى فاعلة حتى من خارج المتوسط يمكن استخلاص النقاط المشتركة بين كل الجهود فيما يلي:

- النزاع السوري مازال مستمراً ولم يظهر أي انخفاض على أرض الواقع حتى أفريل 2017، والهجوم التي شنه النظام السوري على "خان شيخون" في إدلب في 2017/04/04.[2]
- عدم الوصول إلى نقاط مشتركة للتأسيس لأرضية التفاوض.
- صراع المصالح بين القوى الإقليمية الدولية يصعب من توافق الأطراف المتنازعة
- اختزال كل من المعارضة والنظام المفاوضات في بند غير مقبول بالنسبة للطرف الآخر (تنحي الأسد أو بقائه).
- أي أن النزاع في سوريا لا يزال يعكس مصالح القوى الدولية والإقليمية في توجيه هذا النزاع بما يخدم مصالحها والحرص على إقامة نظام يحقق أهدافها أو المحافظة على النظام القائم وهذا ما سيؤدي إلى زيادة تعقيد وتشابك النزاع السوري.

تبقى الإشارة إلى أن الجهود المذكورة ليست الجهود الوحيدة، بل يوجد العديد من الجهود الدولية والإقليمية لعل أبرزها اجتماعات فيينا1، 2 و3 التي ضمت عدة دول حاولت بحث النزاع السوري دون وجود طرف سوري في هذه الاجتماعات على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، تركيا والسعودية.[3]

المطلب الثاني: الجهود العسكرية لإنهاء النزاع في سوريا

يعتبر النزاع في سوريا من بين أكبر النزاعات التي وصلت لهذه الوتيرة من العنف والقوى المتدخلة فيه خلال الألفية الجديدة، إذ لم يشهد النظام الدولي نزاعاً بحدة وقوة النزاع السوري في هذه الفترة، لا من

---

[1] **جولة ثالثة من محادثات أستانا**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/06 http://arabic.rt.com/features/868034.

[2] **مجلس الأمن يناقش هجوم النظام السوري على خان شيخون**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.felesteen.ps/article/mjls.alamn-ynaqsh-hjwm-ly-khan-shykhon.
تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/07.

[3] سمية عبد الحليم، **الأزمة السورية والجهود الدولية**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني :
تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/08. http://www.egynews.net/807123.

حيث الأسلحة المستعملة ولا عدد الأطراف المباشرة وغير المباشرة ولا من حيث المدة الزمنية، لذلك فقد اقتنعت القوى الكبرى والإقليمية بضرورة تفعيل الجهود العسكرية تزامناً مع الجهود الدبلوماسية.

فقد قامت روسيا بتزويد الجيش الروسي بالأسلحة ومساعدات عسكرية من نوع آخر مثل توفير المعلومات وتصليح الأعطاب في التجهيزات العسكرية وكذلك تدريب الجيش السوري من طرف خبراء روس ولم يتوقف الأمر عند روسيا بل تعداه لإيران والصين وحزب الله اللبناني، هذه الأطراف كانت منذ البداية داعمة للنظام السوري، وفي الوقت ذاته قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية بينهم دول أوروبية وعربية بدعم المعارضة بالسلاح، كل ذلك لم يكن بالتدخل المباشر على الأرض.

في يوم 10 سبتمبر أعلن الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" أنه أوعز ببدء شن الغارات في سوريا دون انتظار موافقة الكونغرس وفي 19 ستمبر دخلت فرنسا كثاني دولة تشارك في الحملة وبتاريخ 23 ستمبر شنت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والبحرين وقطر والأردن والسعودية والإمارات العربية المتحدة غارات على تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا في إطار التحالف الدولي ثم بعد ذلك زاد عدد الدول المشاركة في التحالف الدولي ليصل إلى 20 دولة منها من تدخل في العراق وسوريا، بينما اكتفت دول أخرى بالمشاركة في سوريا أو العراق، كما تنوع أيضاً شكل التدخل بين الغارات، إرسال قوات عسكرية للتدريب وتقديم النصح والدعم اللوجستي، ومن أبرز الاجتماعات التي عقدتها دول التحالف اجتماع 2014/09/11 على مستوى وزراء خارجية الدول التالية: الولايات المتحدة والسعودية، مصر والعراق والأردن ولبنان وقطر، الكويت والبحرين والإمارات وسلطنة عمان، ورغم حضور تركيا إلا أنها لم توقع على الوثيقة.[1]

وفي 2014/10/14 عقد اجتماع حضره القادة العسكريون للدول المشاركة في التحالف (أمريكا، استراليا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، نيوزيلاندا، إسبانيا، بريطانيا، البحرين، العراق، الأردن والكويت، لبنان، قطر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة وتركيا).[2]

---

[1] **ما هو التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية؟**، تقرير مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/reporstandineternviews. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/07

[2] المرجع نفسه.

وفي ديسمبر 2014 أعلنت واشنطن أن عدد الدول التي تشارك في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية أكثر من 40 دولة، منها 10 دول عربية، بالمقابل أكد وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" –في تلك الفترة– أنه لن تكون أية تدخلات برية بقوله: "لن يكون هناك أي تدخل بري، نقطة إلى السطر."[1]

وتوفر الدول المشاركة إمكانيات مادية وبشرية هائلة في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية، لكن دعم كل دولة لطرف من أطراف النزاع لن يكون في صالح الجهود العسكرية المبذولة لإنهاء النزاع السوري.

وفي تاريخ 30 ستمبر 2015 بدأ السلاح الجو الروسي بتوجيه ضربات جوية في الأراضي السورية بعد أن طلب الرئيس السوري "بشار الأسد" دعماً عسكريا من موسكو خاصة بعد التقدم الذي أحرزته المعارضة ميدانياً وسط اتهامات من الإئتلاف السوري بأن روسيا قصفت مدنيين في مواقع ليست تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، وصرحت وزارة الدفاع الروسية أنها تستهدف من خلال عملياتها مواقع للجماعات الإرهابية. بالتنسيق مع الجيش النظامي السوري مدمرة 40% من البنية التحتية لتنظيم الدولة الإسلامية، وقد قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا، السعودية، قطر وتركيا بإصدار بيان في 2015/10/01 أكدوا فيه أن الغارات الجوية الروسية استهدفت مدنيين ولم تستهدف "داعش" هذا ما أدى إلى انقسام دولي بين مؤيد للتدخل الروسي في سوريا باعتباره جاء بطلب من الرئيس السوري ومعارض له باعتباره دعم ميداني لقوات النظام السوري.[2] ورغم اتفاق روسيا مع قوات التحالف في القضاء على "داعش" بعد عام من بداية الحملة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، لكن روسيا لم تحقق أهدافها الحقيقية من تدخلها في سوريا، أين أعلن "فلاديمير بوتين" أن هذا التدخل هو تدريب عسكري ذو تكلفة رخيصة وفي حرب حقيقية في المؤتمر الصيفي السنوي للرئيس الروسي "بوتين" بتاريخ: 2015/12/17، بالإضافة إلى ذلك فإن روسيا تهدف إلى إرسال رسائل حول عودة روسيا للنظام الدولي من بوابة سوريا عن طريق تجريب أسلحتها الجديدة والترويج لهذه

[1] بدي يونس، **بالتفاصيل والأرقام.. التحالف الدولي بمواجهة داعش،** تقرير مأخوذ عن الموقع الالكتروني: http://www.alarabiya.net/ar/and-andworld/iraq/2014.html. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/07

[2] المرجع نفسه.

الأسلحة والجيش الروسي بأساطيله.[1] وفي سعي روسيا لمجابهة الولايات المتحدة الأمريكية أعرب "بوتين" عن نية بلاده في تشكيل تحالف حقيقي (سوري، عراقي، إيراني، روسي) متهماً الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بتغذية الإرهاب.[2] وهذا ما يعيد للأذهان التسابق نحو التحالفات خلال الحرب الباردة، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى لحشد حلفائها وروسيا ترد عليها بالمثل، وبالتالي فإن التدخل الروسي في سوريا جاء ليخدم نظام بشار الأسد خوفاً على مصالح روسيا في المنطقة لاعتبارات استراتيجية واقتصادية وجيوسياسية، وتسعى روسيا لاستعادة أمجاد الاتحاد السوفياتي، ويبدو من خلال إمعان النظر في النزاع السوري أن روسيا لا تريد سوريا دون بشار الأسد في المقابل لا زالت الولايات المتحدة الأمريكية تخلط الأوراق في المنطقة لكسب مزيد من الحلفاء وزيادة نفوذها[3]، وعزل روسيا أكثر فأكثر، إذ أن إظهار روسيا للرأي العام العالمي بأنها تدعم نظام بشار الأسد الذي يقتل المدنيين الأبرياء العزل يعتبر في حد ذاته انتصار للولايات المتحدة الأمريكية على روسيا وإقصاء لها وإبعاد الحلفاء من حولها للمحافظة على التفرد والهيمنة الأمريكية.

وفي جانفي 2017 قامت روسيا بشن غارات مشتركة مع التحالف الدولي ضد "داعش" في سوريا في بيان لوزارة الدفاع الروسية جاء فيه أن طائرتين روسيتين قامتا رفقة طائرتين من التحالف الدولي بقصف أدى إلى تدمير عدة مستودعات للذخيرة والوقود، وكذلك منطقة لتجمع مسلحين مع معداتهم وآلياتهم.[4] وتبدو روسيا غير مستعدة للتنازل عن مصالحها في المنطقة من خلال دعمها المستمر لبشار الأسد وهذا ما يرسخ الاعتقاد أكثر بأن النزاع السوري لن يكون له حل على المدى المتوسط على الأقل.

---

[1] سامر إلياس، **التدخل الروسي في سوريا.. الأهداف المعلنة والنتائج الممكنة**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://www.aljazeera.net/knouledgegate/opinions/2016.html. تم تصفح الموقع بتاريخ:2017/4/8

[2] **التدخل الروسي في سوريا...يخدم من؟**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://www.aljazeera.net/news/survey/2015/09/30.html. تم تصفح الموقع بتاريخ:2017/4/8

[3] المرجع نفسه.

[4] عبد الجبار أبو راس، **روسيا تشن غارات مشتركة مع التحالف الدولي ضد "داعش" في سوريا** ، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%8A

من بين الدول الإقليمية التي تلعب وراً عسكرياً مهما في النزاع السوري، تركيا التي أطلقت عملية عسكرية سميت بـ: "درع الفرات"* خاصة بعد التطورات المتسارعة على الحدود التركية السورية، وفقدان النظام السوري للسيطرة على شمال البلاد من جهة وبسط وحدات حماية الشعب (الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني في تركيا) من جهة جعل تركيا تسرع من وتيرة تأهبها العسكري تحسباً لأي طارئ، هذا بالتزامن مع إطلاق حملة دبلوماسية لشرح مواقفها للأطراف الخارجية (أن تركيا لن تدخل الأراضي السورية للاحتلال، بل بغرض الدفاع عن نفسها ضد التنظيمات الإرهابية) بغرض حماية أمنها القومي، وكانت تركيا قد سعت لإقناع قوات التحالف الدولي بضرب قوات النظام واعتبرته شرطاً لمشاركتها في التحالف[1]، وأطلقت سوريا قوات تركية معززة بالدبابات وبغطاء جوي من الطائرات التركية في التحالف، وأطلقت سوريا قوات تركية معززة بالدبابات وبغطاء جوي من الطائرات التركية في 2016/08/24، واختلفت تركيا والولايات المتحدة الأمريكية حول: "حزب الاتحاد الديمقراطي" الذي تعتبره تركيا امتداد لحزب العمال الكردي، بينما تراه واشنطن شريكاً مهما في محاربة الإرهاب ويُشارك في عملية "درع الفرات" المئات من مقاتلي المعارضة السورية المقربين من تركيا والقوات الخاصة التركية، أما روسيا فاعتبرت أن هذه العملية من شأنها أن تعقد النزاع أكثر وتزيد من الخلافات بين العرب والأكراد.[2] وبتاريخ 2017/01/04 أعلن ضابط سامي أمريكي متحدثاً باسم التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب استعداد التحالف لدعم عمليات الجيش التركي في سوريا لكنه لم يوضح طبيعة الدعم، ولم توضح كل من تركيا أو قوات التحالف عدم دعم التحالف للقوات التركية في سوريا، رغم أن تركيا تعتبر شريكاً مهما في التحالف بتخصيصها لقاعدتها الجوية في (إنجرليك) تحت تصرف التحالف لضرب (داعش) حيث اعتبر

---

*عملية "درع الفرات" معركة عبر الحدود التركية السورية شنتها القوات التركية على التنظيمات الإرهابية في شمال سوريا أعلن عنها الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" بتاريخ 2016/08/24 تهدف لإزالة المخاطر الناجمة عن "داعش" وحزب "الاتحاد الديمقراطي الكردي". للاطلاع أكثر:
http://bbc.com/arabic/interactivity/2016/08/160823comment turky military syria.

[1] محمد رمضان، **تداعيات التدخل التركي في سوريا ومخاوفها الدائمة**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.orient-news.net/ar/news/89068 تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/09

[2] **ما أهداف التدخل العسكري التركي في شمال سوريا**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.bbc.com/arabic/interactivety/2016/08/160823 comment turky military syria
تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/09.

أن هذه القاعدة "قيمة لا تقدر" في عمليات التحالف ضد التنظيم موضحاً أن: العالم برمته أصبح أكثر أماناً بفضل العمليات التي انطلقت من هذه القاعدة.[1]

وتبرز أهداف تركيا في إطار عملياتها العسكرية في سوريا كما يلي:

- دعم المعارضة في مواجهة نظام بشار الأسد.
- محاربة الإرهاب للحفاظ على الأمن القومي التركي.
- ضمان عدم قيام اتصالات كردية في المنطقة ورغبة إقامة دولة كردية.

أعلنت تركيا بتاريخ 29 مارس 2017 على لسان رئيس الوزراء "بن علي يلدرم" انتهاء عملية "درع الفرات"، وقال الجيش التركي في بيان له يوم 2017/03/31: "عملياتنا مستمرة لحماية أمننا القومي، ومنع تواجد أي كيانات غير مرغوب فيها، وللسماح لإخواننا النازحين السوريين بالعودة لمنازلهم، وكذلك ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة". واصفاً العملية أنها "انتهت بنجاح" حيث أسفرت عن طرد تنظيم الدولة من عدة مدن بينها جرابلس والراعي ودابق ومدينة الباب.[2] وبالمقابل أعلنت تركيا استمرار وجودها العسكري في سوريا رغم إعلانها رسمياً انتهاء عملية "درع الفرات" وقد صرح متحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم فالن: " بأن انتهاء درع الفرات لا يعني تجاهل تركيا لما يحدث في المنطقة خاصة على حدودها، وأضاف أنه لا يجب تفسير إعلان تركيا انتهاء العملية بأنها لن تهتم بالمخاطر الأمنية، أو أنها ستتوقف عن لعب دور هناك، وأن التدابير الأمنية لا زالت مستمرة على أعلى مستوى في تلك المنطقة حالياً.[3] وذكر مسؤول روسي أن العملية التركية جاءت بعلم كل من موسكو، دمشق وطهران وكانت هذه العملية تهدف لهدفين:

- منع اتصال الأكراد، وبذلك تخسر الولايات المتحدة الأمريكية مخططها لتقسيم سوريا، واللعب على وتيرة الفيدرالية الكردية.

---

[1] **التحالف الدولي بقيادة واشنطن يتجه لدعم تركيا**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.dw.com. تم تصفح الموقع بتاريخ:2017/04/9

[2] **تركيا تعلن انتهاء "عملية درع الفرات" بسوريا**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/3/30 تم تصفح الموقع بتاريخ:2017/04/09

[3] **تركيا تعلن استمرار وجودها العسكري في سوريا رغم انتهاء عملية "درع الفرات"**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.bbc.com/arabic/middleast-39462676 تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/09

- تطهير شمال سوريا من الجماعات الإرهابية خاصة "داعش".[1]

وأضاف ذات المسؤول أن هذه العملية إذا ما تم تقييمها حسب الأهداف المعلنة فإنها حققت النصف فقط، والمنطقة العازلة تبلغ مساحتها 2300 كلم^2 بدلاً من 5000 كلم^2 كان مخطط لها، أما النقطة الأبرز في التدخل التركي في سوريا هي الانتهاء المفاجئ للعملية.[2]

المطلب الثالث: الجهود الاقتصادية لإنهاء النزاع في سوريا

تبذل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية جهوداً كبيرة من الناحية الاقتصادية لمواجهة النزاع في سوريا ودعم الشعب السوري سواء داخل سوريا أو في دول المنطقة حيث تختلف هذه الجهود بين مساعدات مالية أو انسانية أو تموين بالمواد الأساسية خاصة بعد نداءات المنظمات المختلفة، فقد أعلنت المنظمة الدولية للهجرة سنة 2016 أن 13.5 مليون شخص في حاجة للمساعدات الإنسانية في سوريا (داخل سوريا) مؤكدة في ذات الوقت على أنه حتى ديسمبر 216 يوجد 4.7 مليون شخص لاجئ في الدول المجاورة وهذا ما يُثقل كاهل هذه الدول وأن متطلبات تمويل المنظمة الدولية للهجرة لسنة 2016 يفوق 250 مليون دولار[3]، وذلك بسبب الصراع المحتدم الذي ألحق دماراً كبيراً في أصول البلاد العامة والخاصة، بما في ذلك البنية التحتية للصحة والتعليم والطاقة والمياه والصرف الصحي والزراعة والنقل والإسكان، وأشار تقرير تقييم الأضرار والاحتياجات الصادر عن البنك الدولي (الذي أجرى في مراكز ست محافظات هي: حلب، درعا، حماة، إدلب، حمص واللاذقية) أن إجمالي الأضرار التي لحقت بهذه المدن تتراوح بين 3.7 مليار دولار و4.7 مليار دولار (في ديسمبر 2014)[4]، خلال هذه السنوات القليلة (2014/2011) تم تدمير بنى تحتية ضخمة في سوريا وهذا

---

[1] **تركيا تخرج من سوريا لكي تبقى**، مقابلة صحفية مع أحد الخبراء العسكريين مع الموقع "برافدا" مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.rt.co;/press/871804. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/09

[2] الموجع نفسه.

[3] **الأزمة السورية نداء المنظمة الدولية للهجرة 2016**، تقرير صادر عن المنظمة الدولية للهجرة، 2016، ص ص 1-2.

[4] **سوريا: الآفاق الاقتصادية- ربيع 2016**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.albankaldwdi.org/ar/country/syria/publication-outlook-spring-2016
تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/11.

يعني أن عواقب الدمار ستكون وخيمة بعد انتاء النزاع، لكن النزاع لم ينتهي حتى الآن (أفريل 2017) وهذا يعني الجهود ستكون كبيرة سواء على مستوى أو بعد انتهاء النزاع.

وأشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن إعادة الناتج المحلي الإجمالي في سوريا إلى مستويات ما قبل النزاع ستتطلب استثمارات تبلغ 180 مليار دولار، وتقلص الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط 19% ما بين (2011-2015)[1].

يقود البنك الدولي مجموعة واسعة من الشركاء والمؤسسات المالية الدولية من خلال آليتين تمويليتين تتمثل الأولي في مساعدة الدول المتضررة من النزاع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خاصة لبنان والأردن الأكثر تضرراً جراء مشكلة اللاجئين، والآلية الثانية تعبئة الضمانات من البلدان المساندة لإصدار سندات من البنك الدولي يمكنها توفير التمويل لمشاريع التعافي وإعادة إعمار البلدان التي لها حدود مع سوريا.[2]

حيث قدم البنك الدولي سنة 2013 مساعدات عاجلة للأردن بحوالي 150 مليون دولار وفي 2016 تم الشروع في إقامة مشروع رأسمال 300 مليون دولار، و250 مليون في شكل قروض مسيرة سنة 2015.

أما لبنان فقد تلقى مساهمات في مواجهة مشكلة اللاجئين السوريين بقيمة 75 مليون دولار من الحكومات المانحة (المملكة المتحدة، فرنسا، النرويج، فلندا وهولندا، السويد، سويسرا)، ويستثمر البنك الدولي ما قيمته 600 مليون دولار في قطاع المياه.

وقد تلقى العرق قرضاً تمويلياً من مجموعة البنك الدولي بقيمة 1.2 مليار دولار لمساعدة العراق على مواجهة الضغوط المالية نتيجة هبوط أسعار النفط وتفاقم الأزمة الإنسانية.[3]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] **استجابة البنك الدولي لتداعيات الصراع في سوريا- ستمبر/ أيلول 2016**. تقرير مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www..albankaldwdi.org/ar/region/mena/brief/world-banks-response-to-syrian-conflit- september-2016.

[3] المرجع نفسه.

في 31 مارس 2015 عقد بالكويت المؤتمر الدولي للمانحين أين أعلن الأمين العام السابق للأمم المتحدة "بان كي مون" أن إجمالي التهديدات المقدمة إلى المؤتمر الدولي الثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا من الدول المانحة بلغ 3.8 مليارات دولار بمشاركة 78 دولة و40 منظمة دولية وما يفوق 100 منظمة غير حكومية[1] وقد تعهدت خلال هذا المؤتمر الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم 507 مليون دولار، والكويت 500 مليون دولار وتعهدت الإمارات بـ: 100 أما السعودية فتعهدت بـ60 مليون دولار، أما المنظمات غير الحكومية فتعهدت بتقديم 506 مليون دولار، فرنسا 21.5 مليون دولار، بريطانيا 150 مليون دولار، السويد 40 مليون دولار، كوريا الجنوبية 10 ملايين دولار، أما استراليا تعهدت بتقديم 20 مليون دولار.[2]

قبل هذا المؤتمر عقد مؤتمرات، لكنها لم يكونا بنفس القوة، وفي إطار الجهود الاقتصادية الدولية أعلنت السويد بأنها قدمت ما يقارب 150 مليون دولار منذ بداية النزاع في سوريا، أما اليابان أعلنت أن إجمالي مساعداتها المقدمة لسوريا منذ بداية الأزمة بالإضافة إلى الدول الضيفة للاجئين السوريين ما يقارب 509 مليون دولار أما السعودية فقد قدمت أكثر من 600 مليون دولار منذ 2011. وحسب تقرير صادر عن منظمة (أوكسفام) للمساعدات الإنسانية التي تتخذ من لندن مقراً لها سنة 2013 أن الكويت تأتي في صدارة الدول التي قدمت الدعم إلى اللاجئين السوريين بلغت 46.1% من إجمالي المساعدات المقدمة لسوريا بقيمة 200 مليون جنيه استرليني.[3]

وجاء في المؤتمر الأول للمانحين الذي عقدو في الكويت بتاريخ: 2013/01/30 بعد حوالي 22 شهر من النزاع السوري حيث تعهد الكويت بتقديم 300 مليون دولار أما البحرين قامت بتقديم 20 مليون والولايات المتحدة الأمريكية 155 مليون دولار، والاتحاد الأوروبي 130 مليون دولار بينما تعهدت

---

[1] **تعهدات دولية بقيمة 3.8 مليارات دولار لتحقيق الأزمة الإنسانية في سورية**، تقرير مأخوذ عن الموقع الالكتروني:.http://www.alriyadh.com/1035234 تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/11

[2] **نحو 4 مليارات تعهدات لمساعدات إنسانية للسوريين في مؤتمر المانحين بالكويت**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/11 http://webview.i24news-tv/ar

[3] **الوضع الإنساني في سوريا**، مقال مأخوذة عن الموقع الالكتروني:

تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/11 .http://aps.kuwaitsummits.gov.kw/Introduction thind.html

جمعيات إسلامية بتوفير 180 مليون دولار، وشاركت في هذا المؤتمر59 دولة إلى جانب عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية ورغم أن هذا المؤتمر هدف إلى جمع 5 مليارات دولار إلا أنه لم يوفق إلا بجمع 1.5 مليار دولار رغم التعهدات الفعالة من قبل بعض الدول خاصة الكويت والإمارات.[1]

ومع استمرار تدهور الوضع الإنساني في سوريا، دعا الأمين العام الدول المانحة للمشاركة في مؤتمر المانحين الثاني وأن تظل متشعبة في عطائها.[2] حيث اجتمع بتاريخ 2014/01/15 39 دولة في الكويت لتقديم مساعدات مالية لسوريا فقد صرح الأمين العام السابق للأمم المتحدة أن قيمة التبرعات زادت عن 2.4 مليار دولار أمريكي لمساعدة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنظمات أخرى في الاستجابة للاحتياجات الهائلة نتيجة للنزاع السوري؛ تهدف استراتيجيات الأمم المتحدة الخاصة بسوريا ودول الجوار في عام 2014 إلى توفير الإمدادات الغذائية، والمياه والمأوى، الأدوية والخدمات الصحية المقدمة للحياة، وتطلب النداءات الموجهة توفير 6.5 مليار دولار.[3] رغم أن المؤتمرات الثلاثة تهدف إلى إغاثة المتضررين واللاجئين السوريين إلا أن الحل الحقيقي لا يكمن في ذلك ولا يتوقف عنده فالنزاع يحتاج لإحداث توافق سياسي بين السلطة والمعارضة سياسياً أما اقتصادياً يجب إيجاد استراتيجية استثمارية بدلاً من التركيز على الاحتياجات الانسانية.

خلال مؤتمر المانحين الثاني لمساعدة سوريا، أعلنت الكويت عن تبرعها بـ500 مليون دولار بينما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديم 380 مليون دولار أما قطر قدمت 60 مليون والسعودية 60 مليون دولار وبريطانيا 100 مليون جنيه استرليني، السويد 35 مليون والعراق 13 مليون لكسمبورغ 6.81 مليون دولار، أما المنظمات غير الحكومية المشاركة أعلنت عن تقديم 400 مليون

---

[1] **مؤتمر الكويت: تعهدات تتجاوز مليار دولار للاجئين السوريين**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/01/130130. تم تصفح الموقع بتاريخ:2017/04/11

[2] بان كي مون يدعو الدول الأعضاء للمشاركة في مؤتمر المانحين الثاني لسوريا، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.alwasranews.com/news/846010.html.

[3] **الدول المانحة تتعهد بتقديم 2.4 مليار دولار للسوريين في مؤتمر الكويت الثاني** ، تقرير مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.unchr.org/ar/news/letest/2014/01/52d795606.html تم تصفح الموقع: 2017/04/11

دولار.[1] يبقى التحدي المطروح هو كيفية إيصال هذه المساعدات لمستحقيها فعلاً ويبقى التزام الدول بالوفاء بوعودها في آجالها تحدياً آخر باعتبار أنه لا يوجد آلية تحتم على الدولة تبرعاتها حتى وإن وعدت بها، ورغم ذلك فقد أقر الأمين العام للأمم المتحدة السابق "بان كي مون" خلال المؤتمر الثالث للمانحين أنه تم الإيفاء بـ: 90% من التعهدات إلا أن الاحتياجات ارتفعت خلال (المانحين 3) إلى 8.4 مليار دولار وحول النزاع قال المتحدث بأنه أسوأ أزمة انسانية في العصر الحالي.

بتاريخ 2016/02/04 شارك ممثلون رفيعو المستوى عن 70 دولة ومنظمة دولية في أنحاء العالم في حوار احتضنته لندن استجابة للنزاع السوري، وقد أعرب أمير "ويلز" عن دعمه الكامل لأهداف هذا الحوار، وتم التعهد في هذا اللقاء بالتبرع بأكثر من 2.3 مليار جنيه استرليني وقد تعهدت بريطانيا بدفع 510 مليون جنيه استرليني وكانت الأمم المتحدة قد دعت إلى توفير أكثر من 7 مليارات دولار خلال سنة 2016.[2]

وفي 5 أفريل 2017 ترأس كل من الممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي ونائب رئيس المفوضية الأوروبية، منسق الإغاثة في حالة الطوارئ، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، وزراء خارجية ألمانيا، والكويت والنرويج، قطر، والمملكة المتحدة في بروكسل مؤتمر حول الصراع السوري وتأثيره على المنطقة، وقد ضم المؤتمر ممثلين عن 70 دولة، ومنظمة دولية والمجتمع المدني الدولي والسوري، حيث جاء في هذا المؤتمر الإقرار أن هناك حاجة ملحة لتلبية الاحتياجات الإنسانية

---

[1] **متابعة أخبار مؤتمر المانحين الثاني في الكويت ومبلغ 2.4 مليار دولار والتبرعات مستمرة 2014/01/15**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.asharalanabi.org.ur. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/11

[2] **بريطانيا تعلن استثماراً جديداً يبلغ 1.2 مليار جنيه استرليني لمساعدة سورية والمنطقة**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.Supporting syria 2016.com/news/vk-to/invest-an-extra-1-2-billion-supporting.
تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/12.

وتعزيز الوضع الإنساني، وأحاطت اللجنة علماً بدعوات الأمم المتحدة التي تطالب بـ 8. مليار دولار لعام 2017 لتغطية احتياجات الدعم داخل سوريا وكذلك في تركيا ولبنان، الأردن والعراق ومصر.[1]

تعهد المشاركون في المؤتمر على دفع 6 مليار دولار (5.6 مليار أورو) لعام 2017، فضلاً عن تعهدات متعددة بلغت 3.7 مليار دولار للسنوات 2018–2020 إضافة إلى ذلك أعلنت بعض المؤسسات المالية الدولية عن حوالي 30 مليار دولار (27.9 مليار أورو) على شكل قروض مسيرة.[2]

يحاول الدول والمجتمع المدني الدولي جاهدين لمساعدة السوريين حتى يتجاوزوا محنتهم خاصة على المستوى الإنساني الذي يتدهور بشكل يومي إلا أنه يجب التفكير في مرحلة ما بعد النزاع لأن النزاع رغم أنه تجاوز عامه السادس ولا زال حتى أفريل 2017 لم يُبد أي انفراج في الوقت القريب إلا أنه يجب التفكير في وضع خطط استراتيجية لإعادة إعمار سوريا وعدم التفكير فقط في المساعدات الإنسانية التي لن تتوقف إلا بتوقف النزاع، وسيتطلب ذلك مبالغ أكثر بكثير من المبالغ المتعهد بها خلال مؤتمرات الدول المانحة مجتمعة.

لا يوجد أرقام دقيقة عن تكاليف إعادة الإعمار، إلا أن الحكومة السورية خصصت مبلغ 400 مليون دولار للمشاريع التي لا تحتمل التأخير ويمكن انتظار نهاية الحرب لإنجازها، كما تتطلع الحكومة السورية إلى مشاريع تمويل وقروض بقيمة 150 مليار دولار؛ وأن الاستثمارات على المدى القصير 140 مليار دولار، 48 مليار دولار للإسكان، 41 مليار دولار للبنى التحتية و11 مليار دولار للصحة، 5 مليارات للمدارس الرسمية، ومبالغ غير محدودة للغاز والكهرباء والنفط والاتصالات والنفط، وتوقع أحد

[1] **إعلان الرؤساء– 5أفريل 2017 مؤتمر بروكسل بشأن دعم سوريا والمنطقة**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http//:eeas-europa/delegation/jordan/42271/hm/-lows-5-bryl-2017.mwtmr-brwksl-bshn-dm-mstaqbl-swry-wlmntq.ar.

تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/12

[2] المرجع نفسه.

الخبراء الاقتصاديين أن عملية إعادة إعمار سوريا تفوق 200 مليار دولار.[1] أما الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيظ استناداً إلى تقديرات الاتحاد الأوروبي أن تكلفة إعادة سوريا 900 مليار دولار.[2]

أفريل 2016 أن إعادة إعمار سوريا خاصة المناطق التي دمرها النزاع ستكون حوالي 180 مليون دولار، أما الرئيس السوري بشار الأسد فقدر إعادة الإعمار بـ: 200 مليون دولار، متوقعاً إقبال دول غربية عديدة للفوز بصفقات مربحة في مشاريع إعادة الإعمار.[3]

بالرغم الاختلاف في التقديرات إلا أن كلها تقر بالقدر الهائل للدمار الذي لحق بسوريا خلال نزاع فاق ست سنوات ما يضع نقطة مهمة محل تساؤل حول المدة التي ستدوم لإعادة إعمار سوريا، ومن جهة أخرى فإن بقاء بشار الأسد على رأس السلطة في سوريا بعد انتهاء النزاع سيحمل بشرى سارة للشركات الروسية والصينية خاصة التي ستكون لها عقود امتياز كثيرة بسبب موقفها من النزاع السوري، وكذلك وقوفها بجانب بشار الأسد سواء مادياً أو دبلوماسياً من خلال الفيتو الروسي أو الصيني في مجلس الأمن الدولي.

---

[1] **منذر وزني: إعمار سوريا تفوق الـ600 مليار دولار**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.addiya.com/article/889037. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/12

[2] رفعت سليمان، **أبو الغيط يكشف عن تكلفة إعادة إعمار سوريا**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://arabic.rt.com/middle east/899428. تم تصفح الوقع بتاريخ: 2017/04/12

[3] محمود الواقع، **إعادة إعمار سوريا...للأصدقاء فقط**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://360. Media/Syria-reconstruction/. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/04/12

خلاصة الفصل الثاني:

تأثر الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي كثيرا في سوريا بسبب النزاع القائم ، وتدهور الوضع الإنسان بشكل كبير بسبب استمرار النزاع لما يفوق ست سنوات مخلفا بنى تحتية مهدمة .كل هذا أثر على الوضع الأمني في سوريا ومنطقة المتوسط ، فانتشر الإرهاب واللاجئين ما استدعى تدخل القوى الفاعلة في المنطقة المتوسطية لحل هذا النزاع قبل أن يزداد تفاقما وتزداد الأعباء على الدول من خلال المساعي الدبلوماسية والاقتصادية وحتى العسكرية .

ورغم أن النزاع دخل عامه السابع فقد باءت كل المحاولات لإنهاء هذا النزاع بالفشل ولم تثمر الجهود الدولية حتى في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة فقد اختلفت المصالح بين المعارضة والحكومة السورية من جهة ، والدول الكبرى والإقليمية حول شكل وهوية الحكومة المقبلة حيث تسعى كل قوة لإقامة حكومة تخدم مصالحها في المستقبل وتسعى لعدم خسارة سوريا وبالتالي خسارة إطلالة إستراتيجية مهمة على البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى الامتيازات الاقتصادية في سوريا.

الخاتمة

الخاتمة:

بعد البحث في موضوع انعكاسات النزاع في سوريا على الأمن في المنطقة المتوسطية ،المستمر لحدّ السّاعة 2017 ، والذي لم عن أي انخفاض في الحدة منذ أكثر من ست سنوات ، والتطرق لأهم متغيرات الدراسة المتمثلة في: النزاع ، الأمن ، المنطقة المتوسطية باعتبار سوريا إحدى دول هذه المنطقة ، ثمّ التعرف على الأهمية الجيوإستراتيجية لسوريا ، ونبذة عن تطور النظام السياسي السوري بالإضافة لأهم الأوضاع التي ساهمت في حدوث النزاع وتتبع تطوره التاريخي. أمّا عن تأثيرات النزاع على الأمن في المنطقة المتوسطية التي أفرزها النزاع السوري ـ رغم أنّه بدأ داخليا ـ إلّا انه أثّر بشكل كبير على الأمن في المنطقة المتوسطية مخلفا تهديدات أمنية تمثلت أساسا في في انتشار الإرهاب ، ومشكلة اللاجئين ، وما ينجم عنها من تهديدات متصلة كالجريمة المنظمة ،تجارة الأسلحة والتجارة بالبشر .

وقد امتدت تداعيات النزاع في سوريا إلى باقي دول المنطقة بدرجات متفاوتة أثّرت حتى على العلاقات بين دولها . ويرجع السبب الرئيسي لاستمرار النزاع في سوريا إلى صراع القوى الكبرى على سوريا ، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى التي أثبت البحث صحتها حيث أنّ زيادة التدخلات الأجنبية تزيد فعلا من تعقد النزاع السوري ، ويرجع ذلك لعدم اتفاق القوى الفاعلة في المنطقة حول مصير الرئيس السوري بشار الأسد الذي يخدم استمرارهم صالح روسيا التي تسعى لاسترجاع أمجاد الاتحاد السوفياتي والتواجد في المتوسط عن طريق سوريا ومصالح اقتصادية أخرى ، بينما لا يخدم مصاح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها استمرار بشار الأسد في السلطة لذلك تسعى للإطاحة به وإقامة نظام حليف ، ما يعيد للأذهان الحرب الباردة وإمكانية عودتها من جديد خاصة بعد القوة التي أظهرتها روسيا في هذا النزاع.

بيّن النّزاع في سوريا أنّ زيادة حدته أدّت إلى تناقص مستوى الأمن في المنطقة المتوسطية في إثبات للفرضية الثانية فالجماعات الإرهابية أصبحت أكثر تنظيما وأكثر خبرة في القتال كما أنها كشفت عن قدرات مادية وبشرية فاقت قدرات دول ذات سيادة وأصبحت هذه التنظيمات تسعى إلى التوسع

وضرب استقرار المنطقة ، بالإضافة إلى أن مشكلة اللاجئين أصبحت تضغط بشكل دائم على الدول خاصة الأوروبية .

تسعى الفواعل الدولية إلى إنهاء النزاع في سوريا عن طريق الجهود المختلفة عسكريا عن طريق التحالف الدولي لمواجهة الإرهاب في سوريا ، دبلوماسيا عن طريق المؤتمرات والمحادثات الدبلوماسية ، واقتصاديا عن طريق توفير المساعدات المادية والمشاريع التنموية .

ومما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- النزاع في سوريا لن ينتهي إلا باتفاق الدول الكبرى حول مصير الرئيس السوري بشار الأسد .
- تحظى سوريا بأهمية بالغة لدى الدول الكبرى لذلك ستسعى كل منها لإنهاء النزاع بما يخدم مصالحها.
- استمرار النزاع السوري يؤزّم الوضع الإنساني أكثر ما سيؤدي إلى تناقص أكثر للأمن في المنطقة المتوسطية.
- استمرار الاختلاف الدولي حول النزاع السوري سوف يفشل أي عملية لحل النزاع وسيصعب حتى إدارته.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I. القرآن الكريم:

II. القواميس والموسوعات:

1/ أبادي الفيروز ، **القاموس المحيط**، نسخة إلكترونية متحصل عليه من الرابط التالي:

Http//:www.moheat.com

2/ بن هادية علي وآخرون، **القاموس الجديد للطلاب**، ط: 4، تونس- الجزائر: الشركة التونسية للتوزيع الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1983.

3/ الكيالي عبد الوهاب ، **الموسوعة السياسية** ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995.

III. الكتب:

أ/ الكتب باللغة العربية:

1. أبو سمور حسين أبو سمور، حامد الخطيب، **جغرافية الموارد المائية**، الأردن: دار الصفاء للنشر التوزيع،1999.
2. أحمد مصطفى، الولايات المتحدة الأمريكية والمشرق العربي، الكويت: عالم المعرفة، 1978.
3. باروت محمد جمال وآخرون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية- دراسة حالة: سوريا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
4. بيلس جون ، سميث ستيف ، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
5. بن عنتر عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة المصرية للطباعة والنشر، 2005.
6. ديرتي جيمس ، بلسغراف روبيرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985

7. هلال جميل ، **النظام الإقليمي العربي**، ط: 2، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980)

8. هانتنغتون صامويل ، **صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي**، ط:2 ، تر، صلاح قنصوة، نيويورك: شارع الأمريكيين، 1996.

9. واكيم جمال ، **صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**، ط: 2 ، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012.

10. زاقود عبد السلام جمعة ، **الأبعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد**، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013.

11. زكرياء فريد ، **من القوة إلى الثروة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، تر: رضا خليفة، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999 .

12. حتي يوسف ناصيف ، **النظرية في العلاقات الدولية**، لبنان: دار الكتاب العربي، 1985 .

13. مهنا محمد نصر ، **العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة**، الإسكندرية: دار الكتاب الجامعي الحديث، 2006.

14. منصور ممدوح محمود ، **الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط**، مصر: مكتبة مدبولي، د س ن.

15. ميكائيل براء ، **موقف أوروبا من الأزمة السورية، غياب الفعالية وافتقاد التأثير**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

16. ميرل مارسيل ، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، تر: حسين نافعة، القاهرة: دار العربي، 1986.

17. مصباح عامر ، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى**، مصر: دار الكتاب الحديث، 2008

18. مرتضى إحسان أديب مرتضى، **الأمن الإسرائيلي في تطوراته المفهومية والعملياتية**، ط2، لبنان: باحث للدراسات ، 2006 .

19. ناي جوزيف ، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، تر: محمد توفيق البجيرمي، السعودية: العبيكان: للنشر، 2007.

20. سليمان خليل عرنوس ، **الأزمة الدولية والنظام الدولي دراسة في علاقة التأثير المتبادل**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

21. سميث ستيف وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، تر: ديما الخضرا، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2010.

22. عبد الله عبد الخالق ، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، الكويت: عالم المعرفة، 1989.

23. فرج أنور محمد ، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2007.

24. فتحي محمد أبو عناية، **دراسات في الجغرافيا البشرية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1989.

25. الصمادي زياد ، **حل النزاعات "نسخة منقحة عن المنظور الأردني"**، الأردن: جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2010.

26. قادري حسين ، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**، الجزائر: منشورات خير الجليس، 2007.

27. الرشيدي أحمد وآخرون، **المدخل للعلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003.

28. الشهقاء فهد بن محمد ، **الأمن الوطني: تصور شامل**، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2004.

29. تشارلز ليستر، **الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا** ، قطر: مركز بروكينجز الدوحة ، 2014.

30. غريفتش مارتن ، أوكالاهان تيري ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

31. غيث مي ، **التدخل الروسي في سوريا الأبعاد والسيناريوهات**، مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015.

ب/الكتب باللغة الأجنبية:

1/ Buzan Barry, **People, States and Fear the national security problem international Relations**, 2nd edition , Great Britain: British Library Cataloguing, 1993

2/ Bylis John, and Others, **The Globalization of World Politics an Introduction to International Relation**, 6 th edition, United Kingdom: Oxford University press, 2014.

3/ Roberto Aliboni, "**European Union Security perceptions policies towards the Mediterranean**, New York: Strategic Studies Institute, 1999, p27

4/ Dillon Micheal, **politics of Security** , London: Routleledge, 1996

5/ Sullivan Marsia, **Hezbollah in Syria**, USA: The Institution for Study of War, 2014.

6/ Burton John, Global Conflicts, (bringhton : wheat sheaft books, 1984.

IV. الدوريات:

أ/ الدوريات باللغة العربية:

01/ بخوش مصطفى ، **مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة**، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 3، 2002.

02/ زقاع عادل ، **المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصياغة السياسة العامة**، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر: العدد5، جوان2011.

عوني مالك وآخرون، **الأمن غير التقليدي: اتجاهات تهديد موازنة للأمن في المنطقة العربية**، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر 2011.

03/ سالم أحمد علي ، **القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئاً من الماضي**، المجلة العربية للعلوم السياسية، 2008.

05/ خالد عبد اللطيف، **مستقبل العلاقات بين شمال وجنوب المتوسط**، مجلة السياسة الدولية، مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد123، 1996.

ب/الدوريات باللغة الأجنبية:

01/ Baldween David, **The concept of Security**, Review of International Security, Britich International Studies Association, 23rd edition, 1997.

02/ Buzan Barry, **The level of Analysis Problem in International Relations** , Booth and Smith International Theory Today, Pennsylvania Unv press, 2nd Edition,1997.

Mehboub Ulhaq, **Reflection on Human Development**, New York: Oxford Univ press, 2005.

03/posen Barry, **The Security Dilemma and Ethnic Conflict**, Survival, vol, 35, n01, 1997

Tshitereke Clarence, **On The Origins of War in Africa** ,Security Review, 12(2) ,2003.

04/ Smith International Theory Today, Pennsylvania Unv press, 2nd Edition, 1997.

05/ Wendt Alexnder, **Anarchy is what states make of it: the social construction of power politics**, (international organization, Vol 46, n: 2, 1992.

06/ **Confltct and War** , Israel Security Under Construction, 2002, pearson eduction, pearson longman, 2007.

V. الرسائل والمذكرات:

1. أبو مصطفي سهام فتحي سليمان ، **الأزمة السورية في ظل التوازنات الإقليمية والدولية 2011–2013**، فلسطين: مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر،2015.

2. بوزيدي عبد الرزاق ، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة سوريا 2010–2014**، بسكرة: مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة محمد خيضر، 2015.

3. بن سعدون اليامين ، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة 5+5**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2012.

4. بتقنة خديجة ، **السياسات الأمنية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية واستراتيجية، (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014 .

5. زكري مريم ، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأورومغاربية** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات أورومتوسطية، تلمسان، جامعة أبو بكر بلقايد، 2011 .

6. حمزة حسام ، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2009.

7. نوري عزير ، **الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2012.

8. تباني وهيبة ، **الأمن المتوسطي في استراتيجية حلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية، الأمن والتعاون، تيزي وزو جامعة مولود معمري، 2014.

9. ختو فايزة ، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورمغاربية 1995-2010**، (الجزائر: مذكرة تخرج لنسل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الاستراتيجية والأمنية، 2011

VI. التقارير:

أ/التقارير باللغة العربية:

1. محمود خالد وليد ، **الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

2. نصر ربيع وآخرون، **الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية**، سوريا: المركز السوري لبحوث السياسات، 2013.

3. الغزال ناصر ؛ **تقرير النازحون في سوريا واللاجئون السوريون في (لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر)**، (سوريا: مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2012

4. **الخطة الوطنية لمستقبل سوريا، المصالحة الاجتماعية والتماسك المجتمعي**، 2012

5. **نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم الجنوب**، تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013.

6. **الأزمة السورية نداء المنظمة الدولية للهجرة 2016**، تقرير صادر عن المنظمة الدولية للهجرة، 2016،

7. **نظرة عامة: خطة الاستجابة الانسانية في سوريا لعام 2016 والخطة الإقليمية للاجئين والصمود2016-2017**، لندن: 4 فيفري2016.

8. **الأزمة السورية منذ 6 سنوات**، تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2016.

9. **استجابة البنك الدولي لتداعيات الصراع في سوريا– ستمبر/ أيلول 2016**. تقرير مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://www..albankaldwdi.org/ar/region/mena/brief/world-banks-response-to-syrian-conflit- september-2016.

ب/ التقارير باللغة الأجنبية:

1. Fond des nations Unies pour la sécurité humaine , **La SECUTRE HUMAINE EN THEORIE ET ON PRATIQUE** ,New York : Bureau coordination des affaires humaines, 2009.

VII. **الوثائق الرسمية:**

1الدستور السوري،1950.

2. الدستور السوري، 1973.

3. الدستور السوري، 2000.

4. الدستور السوري، 2012.

5. **الدورة الحادية والعشرون، مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة**، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة عن الجمهورية العربية السورية، تقرير صادر بتاريخ: 2012/08/12، وثيقة رقم: A/HRC/21/ 50

VIII. المقالات المنشورة على الإنترنت:

1. أبو راس عبد الجبار أبو راس، **روسيا تشن غارات مشتركة مع التحالف الدولي ضد "داعش" في سوريا** ، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%8A

2. أشرف عبد الحميد، **لماذا ينتشر داعش في شمال سيناء دون غيرها؟**، مقال منشور بتاريخ: 2016/04/30، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://www.alrabiya.net/arab-and world/egypt/20 .hmtl

3. بنهدا طارق ، **عدد اللاجئين السوريين المقيمين قانونياً بالمملكة يتجاوز 1270**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://www.hespress.com/arbites/273643.html.

4. بن الشريف خالد بن الشريف، **في خمسة أسئلة: تعرف على الاتفاق التركي الأوربي حول أزمة االاجئين وأهم تداعياته**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://www.sasapost.com/accord union turkie abouy- reuges

5. برقوق أمحند ، **الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط**، ص2، مأخوذ من الموقع الالكتروني:

http:// berkouk-mhand . yolasite.com

6. بخوش مصطفى بخوش، **التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيب الأمنية في المتوسط**. Bmostopha2000@yahoo.fr

7. الواقع محمود ، **إعادة إعمار سوريا...للأصدقاء فقط**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://360. Media/Syria-reconstruction/.

8. زيادة رضوان، **النظام السوري، انتخاب بدون ناخبين**، متحصل عليه من الموقع:

http//:www.Democracy,ahram.org/front/inneprient.a5px?newsid=237.

9. زقاع عادل ، **تدخل الطرف الثالث في النزاعات الدولية: فحص افتراضات واسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي**، متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

http:// www.geocities.com/ Adelzeggagh/IR.ml

10. زقاع عادل ، **إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي-** ، مأخوذة من الموقع الالكتروني:

Http:// www. Politics-ar//.com

11. حسين أحمد ، السهلي ناصر ، **أوروبا قدر اللاجئين...رغماً عنهم**، مأخوذة عن الموقع الالكتروني:

http://www.alaraby.co.ur/society/2015/08/29.

12. لطيفي محمد علي ، **السوريون في تونس...انتهاكات تدفعهم إلى قوارب الموت الأوروبية**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://www.alarabya.co.ur/investigatons/2015/3/8.

13. الميساوي الحبيب ، **اللاجئون السوريون في تونس: احتضنهم مواطنون وتناستهم الدولة**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://www.turess.com/alchorouk/606112

14. سليمان رفعت ، **أبو الغيط يكشف عن تكلفة إعادة إعمار سوريا**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://arabic.rt.com/middle east/899428.

15. عبد الحليم سمية ، **الأزمة السورية والجهود الدولية**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني :

http://www.egynews.net/807123.

16. عبد الحميد أشرف ، **لماذا ينتشر داعش في شمال سيناء دون غيرها؟**، مقال منشور بتاريخ: 2016/04/30 مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://www.alrabiya.net/arab-and world/egypt/20 .hmtl

17. عرفة خديجة ، **تحولات مفهوم الأمن... الإنسان أولاً**، ص3. متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:

http//:www.Blamonline.Net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.shmth.

18. رمضان محمد، **تداعيات التدخل التركي في سوريا ومخاوفها الدائمة**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://www.orient-news.net/ar/news/89068

IX. **المواقع الإلكترونية:**

1. **البحر الأبيض المتوسط.. قصة حضارة**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

Http//www.aljazira.net/encyclopedia/citesandregiose/2016/4/20.

2. **موقف الدول الأوروبية تجاه الحل في سوريا: بين غياب الاستراتيجية الخاصة وعدم وجود البدائل**،

http://alwght.com./ar/News/18331/%D9%85%D9%8

3. "لوري بريسنو" سفير بريطانيا في روسيا، حوار كع وكالة "إنترفاكس"، 2016/04/26

http://arabic.net.com/820664-%D9%84%D9%86

4. **معهد "راند" الأمريكي: انتشار الجماعات الإرهابية في سوريا يمثل التهديد الأكثر إلحاحاً للمصالح الأمريكية**، موقع المعهد الاخباري، مأخوذ من الموقع الالكتروني:

http://www.alahednews.com./b/13392/9/%9%

5. **كيف نشأت داعش، ومن هم قادتها الحاليون**، ن بوست، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http:// www.noonpost.org/content/4627

6. **"داعش".. تنظيم ولد مع "القاعدة" ونشأ في السجون مع العبث ويكمح إلى التمدد حتى روما**، جريدة الشرق الأوسط، العدد 13033، الاثنين 04 أوت 2014. مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http:// www.aawat.com/home/article/151451

7. **كيف ظهر تنظيم "داعش"؟ ومن المستفيد من ذلك**، موقع BBC عربي مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2015/06/150601

8. **مسؤول كردي: عدد عناصر "داعش" ي صل إلى 200 ألف**، مأخوذ عن الموقع روسيا اليوم الالكتروني:

http://www.rt.com/news/765101-%D9%83%D8%81.

9. **دراسة: عدد مقاتلي داعش يفوق جيوش دول سيادية**، مأخوذ عن موقع الحرة الالكتروني:

http://www.alhurra.com/a/aa-has-more-fights-than-regular-armies/275755.html.

10. **بالأرقام: داعش يفقد أكثر من ربع أراضيه في العراق وسوريا**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http:/wwwi24news.tr/D8%A3%D8/A8/D8

11. الوطن، **وكالات**، مقالات منشورة بتاريخ: 2017/02/07 مأخوذة عن الموقع الالكتروني:

http://alwatan.sy/archives/90593.

12. **سورية – عربي وإقليمي**، تقرير منشور على موقع المنار في تاريخ 2017/03/13 http://www.alma,ara.com/b/164715.

13. **ما هو التخلف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية**، تقرير مأخوذ عن موقع الجزيرة الالكتروني:

.http://www.aljazeera.net/news/reportsandinteriviews/2015

14. **سوريا...روسيا منعت انتشار الإرهاب في المنطقة والعالم أجمع**، تقرير منشور على موقع سبوتينيك الالكتروني:

http://soptomicnews.com/ara world/2016100210.

15. **سورية – عربي وإقليمي**، تقرير منشور على موقع المنار في تاريخ 2017/03/13 http://www.alma,ara.com/b/164715.

16. **4 قتلى و20 جريحاً حصيلة الهجوم الارهابي في لندن**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني: http://arabic.rt.com/world/869359-4-%9%82%D8%AA

17. **توسع تنظيم "الدولة الإسلامية في ليبيا"، 2015** مأخوذ عن الموقع الالكتروني: http://www.washingtoininstitution.org/ar/policy-analysis/review/the-islamic-states-expansion-in-libya.

18. **8 نقاط تكشف هيكلة وتمويل جبهة النصرة**، مقال منشور بتاريخ: 2015/12/2، مأخوذ عن الموقع الالكتروني: http:// elbadil.com/2015/12/8%D9%82/D8%A7.

19. **ما هي جبهة فتح الشام؟**، مأخوذة عن الموقع الالكتروني: http:// www.bbc/arabic/middleast/2016/09/160908 Syria jabhet fateh al-sham.

20. **توسع تنظيم "الدولة الإسلامية في ليبيا"، 2015** مأخوذ عن الموقع الالكتروني: http://www.washingtoininstitution.org/ar/policy-analysis/review/the-islamic-states-expansion-in-libya.

21. دافيد روبرتس، **ما الذي دفع "جبهة النصرة" للانفصال عن تنظيم القاعدة؟**، 2016، مأخوذ عن الموقع الالكتروني: nuçra http://www.bbc.com/arabic/middleast/2016/07/160726 detach from alquaeda

22. **لبنان استعراض عام**، الموقع الرسمي لوكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، مّأخوذ عن الموقع الالكتروني: http://www.vnher.org/ar/4be7cc278c2.html

23. **الأمم المتحدة : عدد اللاجئين السوريين في لبنان سيصل نهاية العام إلى مليون،** مأخوذ من الموقع الالكتروني:
http://www.nna-leb-gov-lb/ar/Show-newes/104038/.

24. **كم بلغ عدد اللاجئين السوريين في لبنان؟**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.aljoumhouria.com/news/index/341470.

25. **أردوغان: عدد اللاجئين السوريين في تركيا بلغ المليو**ن، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://alrabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2014.html.

26. **عدد اللاجئين السوريين يقترب من بلوغ الثلاثة ملايين،** مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.Shaam.org/news/syria/%D8B9%D8%A7.html.

27. **ما هو عدد اللاجئين السوريين في مصر؟** ، مأخوذة عن الموقع الالكتروني:
http://www.alhura.com/a/street-pulse-egypt-unch-un-refugee-agency/240061.html.

28. **ارتفاع عدد اللاجئين السوريين في مصر إلى 120 ألفاً والقاهرة تطالب الدول المانحة بمزيد من الدعم،** مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://huffpostarabi.com/2017/04/02 story n15763582.html

29. **كم بلغ عدد اللاجئين السوريين في أوروبا منذ اندلا ع الثورة وأين يوزعون،** مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.aksaler.com/news/2015/10/04/%D9%83%D8%83%D8%B1.

30. **عدد اللاجئين القادمين إلى أوروبا عبر البحر تجاوز المليون،** مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.arabic.net.com/news/805830

31. **تركيا تسقط طائرة روسية... مقتل طيار وأسر آخر،** مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.alrabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2016.html

32. **سوخوي 24... إسقاط طائرة وتصاعد الأزمة،** مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://www.aljazeera.net/incycolopedia/events/2015/11/24

33. **إسقاط الطائرة الروسية: بوتين يفرض عقوبات على تركيا**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://www.bbc.com/arabic/middleast/2015/11/151127.russia beefs up defence in Syria

34. **الأزمة الروسية التركية تتصاعد...وبوتين يزيد حدة خطابه**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://www.alrabya. net/arab-and-world/2015/12/01 html.

35. **تداعيات إسقاط طائرة السوخوي 24 على العلاقات الروسية التركية**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://www.annabaa.org/arabic/anthorsarticles/4320.

36. **القصة الكاملة للتصعيد الهولندي أما تركيا...لماذا؟** ، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://www.moonsport.org/content/17038.

37. **تصاعد الخلاف التركي الأوروبي وفرنسا تدعو للتهدئة**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://www.aljazeera.net/news/international/2017/03/12

38. **الخلافات التركية الأوروبية حول اتفاقية اللاجئين: إلى أين ستصل؟**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://www.alraiah.net/index.php/political/item.html.

39. **أردوغان: حفلة التنكر انتهت**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http:// arabic.rt.com/world/868869.html

40. **خلافات بين دول الاتحاد الأوروبي حول إعادة توزيع اللاجئين**، مقال مأخوذ من الموقع الالكتروني:

http://www.dw.com/ar/D8%aAE%D8%A7%D8%A7%D9

41. **خلافات حول حصص توزيع اللاجئين في الاتحاد الأوروبي... وإيطاليا**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://arab48.com

42. **أزمة اللاجئين: اجتماع وزراء الاتحاد الأوروبي لتسوية الخلافات**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.bbc.com/qrqbic/worldnews/2016/02/160225europe migrand tension

43. **هذه أسباب مغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2016/06/32.html.

44. **أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والنتائج الاقتصادية للانفصال**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.5khatnat.com

45. **8 أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الأوروبي**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://alkhlejiaonline.net/articles/1466777773785713600.html.

46. **أبرز الجهود الدبلوماسية منذ خمس سنوات لتسوية النزاع السوري**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://elaph.com/web/News/2016/9/1108763html.

47. **5 سنوات من الجهود الدبلوماسية غير المثمرة لانتهاء النزاع السوري**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://elaph.com/web/News/2016/9/1114474.html.

48. **سنوات من الجهود غير المثمرة في سوريا**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.riatyoitm.com/?p=607056

49. **اتفاق جينيف 1**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/2014/.html.

50. **بنود "جينيف1"**، جريدة المصري اليوم، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.almasyalyoum.com/news/detailes/390878.

51. **مؤتمر جينيف الثاني من أجل سوريا**، مقال مأخوذ معن الموقع الالكتروني:
http://www.syrianside.com/articles/48.

52. **مؤتمر جنيف 2 حول سوريا... حقائق ومعلومات**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.bbc.com/arabic/middleast/2014/01/140122Geneva2analysis

53. **ما الذي يميز جنيف 3 حول سوريا عن سابقتين**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://arabic.news.cn/2016-02/01/c135063455.html.

54. **لماذا فشلت مفاوضات جنيف 3 السورية قبل أن تبدأ**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.alrabiya.com.vk/opinion/2016/02/04

55. "**العربي الجديد" في قلب "جنيف4**"، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.alaraby.co.vk/politics/2017/2/24.

56. **تطورات مؤتمر جنيف 4**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://eldarai.com/mode/10109.

57. **جولة ثالثة من محادثات أستانا**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://arabic.rt.com/features/868034.

58. **مجلس الأمن يناقش هجوم النظام السوري على خان شيخون**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.felesteen.ps/article/mjls.alamn-ynaqsh-hjwm-ly-khan-shykhon.

59. **ما هو التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية؟**، تقرير مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/reporstandineter

60. **التدخل الروسي في سوريا...يخدم من؟**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/survey/2015/09/30.html.

61. **ما أهداف التدخل العسكري التركي في شمال سوريا**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://www.bbc.com/arabic/interactivety/2016/08/160823
comment turky military syria

62. **التحالف الدولي بقيادة واشنطن يتجه لدعم تركيا**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.dw.com.

63. **تركيا تعلن انتهاء "عملية درع الفرات" بسوريا**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/3/30

64. **تركيا تعلن استمرار وجودها العسكري في سوريا رغم انتهاء عملية "درع الفرات"**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.bbc.com/arabic/middleast-39462676

65. **تركيا تخرج من سوريا لكي تبقى**، مقابلة صحفية مع أحد الخبراء العسكريين مع الموقع "برافدا" مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.rt.co;/press/871804.

66. **سوريا: الآفاق الاقتصادية– ربيع 2016**، مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.albankaldwdi.org/ar/country/syria/publication-outlook-spring-2016

67. **تعهدات دولية بقيمة 3.8 مليارات دولار لتحقيق الأزمة الإنسانية في سورية**، تقرير مأخوذ عن الموقع الالكتروني:.http://www.alriyadh.com/1035234

68. **نحو 4 مليارات تعهدات لمساعدات إنسانية للسوريين في مؤتمر المانحين بالكويت**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://webview.i24news-tv/ar

69. **الوضع الإنساني في سوريا**، مقال مأخوذة عن الموقع الالكتروني:
http://aps.kuwaitsummits.gov.kw/Introduction thind.html.

مؤتمر الكويت: تعهدات تتجاوز مليار دولار للاجئين السوريين، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/01/130130

70. **بان كي مون يدعو الدول الأعضاء للمشاركة في مؤتمر المانحين الثاني لسوريا**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:

http://www.alwasranews.com/news/846010.html.

71. **الدول المانحة تتعهد بتقديم 2.4 مليار دولار للسوريين في مؤتمر الكويت الثاني** ، تقرير مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.unchr.org/ar/news/letest/2014/01/52d795606.html

72. **متابعة أخبار مؤتمر المانحين الثاني في الكويت ومبلغ 2.4 مليار دولار والتبرعات مستمرة 2014/01/15**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.asharalanabi.org.ur.

73. **بريطانيا تعلن استثماراً جديداً يبلغ 1.2 مليار جنيه استرليني لمساعدة سورية والمنطقة**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.Supporting syria 2016.com/news/vk-to/invest-an-extra-1-2-billion-supporting.

74. **إعلان الرؤساء- 5أفريل 2017 مؤتمر بروكسل بشأن دعم سوريا والمنطقة**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http//:eeas-europa/delegation/jordan/42271/hm/-lows-5-bryl-2017.mwtmr-brwksl-bshn-dm-mstaqbl-swry-wlmntq.ar.

75. **منذر وزني: إعمار سوريا تفوق الـ600 مليار دولار**، مقال مأخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.addiya.com/article/889037.

76. مسؤول تونسي، **أربعة آلاف لاجئ سوري في تونس ولا تستطيع استقبال المزيد**، مأخوذة عن الموقع الالكتروني:
http://www.yom7.com/story/2015/9/14

قائمة الملاحق

الفهرس

فهرس المحتويات:

شكر وعرفان

الإهداء:

مقدمة:.....أ ـ خ

الفصل الأول: النزاع، الأمن في المنطقة المتوسطية (دراسة مفاهيمية ـ نظرية).....1 ـ 41

المبحث الأول: ضبط مفهوم النزاع.....1 ـ 18

المطلب الأول: تعريف النزاع..... 1 ـ5

المطلب الثاني: مفهوم النزاع في نظريات العلاقات الدولية..... .5 ـ 11

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لأسباب النزاع.....11 ـ 15

المطلب الرابع: مستويات تحليل النزاعات الدولية..... 15 ـ 18

المبحث الثاني: المبحث الثاني: الأمن: ـ ضبط المفهوم ـ . .....18 – 29

المطلب الأول: جينيالوجيا الأمن..... 18 ـ 21

المطلب الثاني: الأمن: (الخصائص، الأبعاد و المستويات).....21 ـ 25

المطلب الثالث: مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية.....25 ـ 29

المبحث الثالث: تصورات القوى الفاعلة في المنطقة المتوسطية للأمن.....30 ـ 40

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية للمنطقة المتوسطية.....30 ـ 33

المطلب الثاني: التصور الغربي للأمن في المنطقة المتوسطية.....33 ـ 38

المطلب الثالث: التصور العربي للأمن في المتوسط.....38 ـ 40

خلاصة الفصل الاول:.....41

الفصل الثاني: تداعيات النزاع في سوريا على الأمن في منطقة المتوسط.....42 ـ 97

المبحث الأول: التطور التاريخي للنزاع في سوريا.....43 ـ 60

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية لسوريا .....43 ـ 46

المطلب الثاني: الأوضاع في سوريا قبل النزاع.....46
ـ 50 المطلب الثالث: أطراف النزاع في سوريا.....
51 ـ 54

المطلب الرابع: قراءة استراتيجية للنزاع في سوريا.....54
ـ60 المبحث الثاني: التهديدات الناتجة عن النزاع في سوريا نحو دول منطقة المتوسط.60 ـ 77

المطلب الأول: انتشار الإرهاب.....60
ـ 66

المطلب الثاني: مشكلة اللاجئين.....66
ـ 71

المطلب الثالث: الخلافات الدولية بسبب النزاع السوري.....72
ـ 77

المبحث الثالث: جهود الدول المحورية في منطقة متوسطية لإنهاء النزاع في سوريا..78 ـ 95

المطلب الأول: الجهود الدبلوماسية..... 78
ـ 83

المطلب الثاني: الجهود العسكرية.....83
ـ 88

المطلب الثالث: الجهود الاقتصادية.....88
ـ 94

خلاصة الفصل الثاني:.....**95**

الخاتمة:.....**96**

97.

قائمة المراجع:..... **98 - 116**

قائمة الملاحق:

الفهرس:

الملخص:

الملخص:

يعالج هذا البحث العلاقة بين متغيرين مهمين في العلاقات الدولية هما: النزاع والأمن ، وكيف يؤثر كل منهما على الآخر بالسلب والإيجاب. وكانت البداية بتعريف النزاع والأمن ثم التطرق لأهم النظريات المفسرة لهما .

يعتبر النزاع في سوريا من أهم نزاعات القرن الواحد والعشرين نظرا لطول مدته وقوته، وتعدد أطرافه المباشرة وغير المباشرة. ولم يقتصر تأثير هذا النزاع على الأمن في سوريا وحسب ، بل اتسع ليأخذ بعدا جغرافيا متوسطيا تتفاوت فيه درجة التأثير من دولة لأخرى. وتتمثل أهم التهديدات الناتجة عن النزاع السوري في ثلاث تهديدات هي: انتشار الإرهاب، مشكلة اللاجئين، ومشاكل بين الدول سببها النزاع السوري. وترتبط هذه التهديدات بتهديدات أخرى كالتهريب وتجارة السلاح والهجرة غير الشرعية ساهمت في زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة. وقد سعت الدول جاهدة لإنهاء النزاع في سوريا عسكريا ، دبلوماسيا ، واقتصاديا.

منذ سنة 2011 بداية النزاع في سوريا، لم تتوصل الفواعل الدولية، أو الإقليمية لحد اليوم 2017/04/29 إلى إنهاء النزاع، بل لا زال يأخذ شكلا معقدا وشدة على الميدان، والسبب في ذلك يعود إلى صراع الدول حول تحقيق مصالحها في سوريا خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى تكريس هيمنتها على النظام الدولي، التأكيد على أنها القوة العسكرية الأولى، ومن جهة أخرى روسيا التي تسعى للحفاظ على مصالحها في المنطقة أمريكية لأن خسارة سوريا تعد خسارة منفذ روسيا للمياه الدافئة والبحر المتوسط . وبالتالي تبقى روسيا تعاني عقدتها الجغرافية المتمثلة في الإطلالة على المياه الدافئة ، أي أن روسيا لن تسمح بإقامة نظام سياسي في سوريا لا يتلاءم والمصالح الجيو إستراتيجية لسوريا في المنطقة.

Summary:

This research addresses the relationship among two important variables in international relations: conflict and security, and how they affect each other negatively and positively . The first was to define the conflict and security ,then to address the most important theories that were explained to them.

The conflict in Syria is one of the most important conflicts of the 21st century because of its long duration and strength, and its direct and indirect multiplicity. Not only has this conflict affected security in Syria, but it has expanded to take on a geo-spatial dimension in which the degree of influence varies from country to country. The main threats emanating from the Syrian conflict are three threats: the spread of terrorism, the refugee problem, and inter-state problems caused by the Syrian conflict. These threats are linked to other threats such as smuggling, arms trade and illegal immigration that have contributed to destabilizing security and stability in the region. States have striven to end the conflict in Syria militarily, diplomatically and economically.

Since 2011, the beginning of the conflict in Syria, international or regional efforts have not yet reached an end to the conflict, but it continues to take on a complex and intense form on the ground. This is due to the conflict of states over their interests in Syria, The United States, which seeks to establish its hegemony over the international system, to assert that it is the first military force, while Russia, which seeks to maintain its interests in the region US because the loss of Syria is the loss of Russia's outlet for warm water and the Mediterranean. Russia will continue to suffer from its geographically clear view of warm waters. In other words,

Russia will not allow the establishment of a political regime in Syria that does not fit Syria's geostrategic interests in the region .